الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر- سعيدة -
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية
شعبة التاريخ

مطبوعة بيداغوجية بعنوان:

دروس في مادة تاريخ الجزائر الاقتصادي خلال العهد العثماني

موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص: تاريخ الجزائر الحديث 1519-1830

(السداسي الثاني)

إعداد الدكتور:
رفيق تلي

السنة الجامعية : 2021- 2022

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique & Populaire

Ministère de L'enseignement Supérieur et
de la Recherche Scientifique
Université Dr Taher Moulay -Saida
Faculté de science humanes et sociale

UNIVERSITY of SAIDA Dr MOULAY TAHAR

عليم العالي والبحث العلمي
لدكتور الطاهر مولاي سعيدة
علوم الاجتماعية و الإنسانية

مستخرج اجتماع المجلس العلمي للكلية

بناءا على محضر اجتماع المجلس العلمي المنعقد بتاريخ الواحد و الثلاثون من شهر أكتوبر سنة ألفين و اثنان عشرون بمقر كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية ,و الخاصة بالنقطة المتعلقة بالسند البيداغوجي

قدم من طرف الأستاذ "تلي رفيق "

عنون ب: "دروس في مادة تاريخ الجزائر الاقتصادي خلال العهد العثماني ".

جه لطلبة السنة الأولى ماستر السداسي الثاني .

خص تاريخ الجزائر الحديث 1519-1830

فقد تمت الموافقة على السند .

رئيس المجلس العلمي للكلية

أ.د حفيان محمد

رئيس المجلس العلمي بالكلية
د.حفيان محمد

عنوان الماستر: تاريخ الجزائر الحديث 1519-1830

السداسي: الثاني

اسم الوحدة: وحدة تعليمية أساسية

اسم المادة: تاريخ الجزائر الاقتصادي

الرصيد:4

المعامل:2

رئيس قسم العلوم الإنسانية
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

أهداف التعليم: (*ذكر ما يفترض على الطالب اكتسابه من مؤهلات بعد نجاحه في هذه المادة، في ثلاثة أسطر على الأكثر*)
يكون الطالب فكرة عن المقومات الاقتصادية للجزائر في الفترة الحديث، مثل النشاط الفلاحي، والصناعي، والتجاري، الملكية العقارية، وسائل الانتاج، الضرائب وأنواعها، طريقة جبايتها، الموان والمكاييل، العملات وقيمتها، القدرة الشرائية، الأسواق، أنواع المتوجات.

المعارف المسبقة المطلوبة : (*وصف تفصيلي للمعرف المطلوبة والتي تمكن الطالب من مواصلة هذا التعليم، سطرين على الأكثر*).
يساعد هذا التكوين الطالب على التخصص في الدراسات الاقتصادية والتحكم في شتى فروعها.

محتوى المادة: (إجبارية تحديد المحتوى المفصل لكل مادة مع الإشارة إلى العمل الشخصي للطالب
طريقة التقييم: مراقبة مستمرة، امتحان....إلخ (يُترك الترجيح للسلطة التقديرية لفريق التكوين)
الاقطاعات الاقتصادية ومقومات الجزائر
النشاط الفلاحي (الزراعة، أنواع الانتاج، وسائل الانتاج، طريقة استغلال الأراضي، الملكية العقارية، الضرائب، طرق الري، الثروة الحيوانية)
النشاط الصناعي (أنواع الحرف والمهن، المنتجات الصناعية، الحرف والحرفيون، تنظيمات القطاع الصناعي، نوعية المنتجات، الضرائب)
القطاع التجاري (التجارة الداخلية، المحلات التجارية، الأسواق، المبادلات التجارية الداخلية، طريقة تسيير الأسواق، الضرائب)، التجارة الخارجية (حجم المبادلات التجارية، أنواع السلع، التجارة مع الدول المغاربية، مع افريقيا، مع المشرق الإسلامي، مع أوربا)
الموارد المالية (الميزان التجاري)
الصعوبات التي كانت تعرقل القطاعات الاقتصادية
المراجع:

ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر الفترة العثمانية
محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري قبل الاحتلال 1792-1830.
محمد الصالح العنتري، سنين القحط والمسغبة ببلد قسنطينة.
MOHAMED Amine, Le Commerce Extérieur d'Alger à la Veille de 1830.
M. MEROUCHE, Revenus, Prix et monnaies d'Alger

قائمة المختصرات

تر	ترجمة
ج	الجزء
(د.ت)	دون تاريخ
(د.م)	دون مكان
ص	الصفحة
ط	الطبعة

LISTE DES ABREVIATIONS

ED	*Editions*
P	*page*
S D	*Sans date*

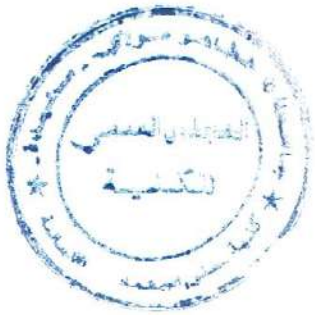

المقدمة

جامعة مولاي الطاهر سعيدة - كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية - قسم العلوم الإنسانية

تعتبر مادة تاريخ الجزائر الاقتصادي خلال العهد العثماني من المواد الأساسية، المقررة ضمن وحدات التعليم التي يدرسها طلبة السداسي الثاني ماستر، تخصّص تاريخ الجزائر الحديث من 1518 1830، حيث تمكنهم من اكتساب المعارف والحقائق الخاصة بتاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، وتتناول التاريخ الاقتصادي للجزائر من بداية الوجود العثماني إلى غاية الغزو الفرنسي للجزائر، وامتدت هذه الفترة من 1518-1830.

تحتل المسألة الاقتصادية مكانة هامة في تاريخ الدول لارتباطها بإحدى الأعمدة الأساسية لأي كيان سياسي، ومن هذا المنطلق كان اختيارنا لتدريس المادة: تاريخ الجزائر الاقتصادي خلال العهد العثماني.

إنّ البحث في هاته المادة كان انطلاقا من رغبتي الملحة في تقديم مادة علمية مفيدة ومتنوعة ومنتقاة للطلاب وفق المقرر الوزاري وإعدادها على شكل مطبوع وفق المنهجية الأكاديمية ليستفيد منها الطلبة من ناحية الشكل والمضمون، فهناك أسباب عدّة دفعتني للبحث في هذه المادة، منها ما هو ذاتي ويتمثل خاصة في رغبتي في تناول مثل هذا النوع من مواد التدريس، كما أنّ هناك أسباب موضوعية أخرى كانت على قدر كبير من الأهمية في توجيهي إلى البحث في هاته المادة أذكر منها: التعرف على مختلف جوانب التاريخ الاقتصادي في الجزائر العثمانية.

وتتوقف الإشكالية على جملة من التساؤلات المرتبطة بالاقتصاد في الجزائر خلال العهد العثماني، ولتوضيح هذه الإشكالية أكثر يمكن طرح التساؤلات التالية:

- فيما تمثلت الظروف العامة لإلحاق الجزائر بالدولة العثمانية.
- كيف كان النشاط الزراعي وما هي الجماعات الفلاحية في الجزائر خلال العهد العثماني؟
- كيف كانت الملكية العقارية وطريقة استغلال الأراضي؟
- ما هي الضرائب المفروضة على الملكيات الزراعية؟
- ما هي أنواع الإنتاج الزراعي ووسائله والثروة الحيوانية؟
- ما هي أهم انتفاضات الفلاحين التي أدت حدوث أزمة في الجزائر العثمانية؟
- ما هي أنواع الحرف والحرفيون والمهن في المجال الصناعي وما هي تنظيمات القطاعات الصناعية؟، ما هي أنواع المنتجات الصناعية؟
- ما هي ضرائب النشاط الصناعي؟
- فيما تمثلت التجارة الداخلية في إيالة الجزائر العثمانية؟

وللإجابة على هذه التساؤلات قمست المادة المدرسة المعنونة بتاريخ الجزائر الاقتصادي خلال العهد العثماني والذي يغطي فترة طويلة من تاريخ الجزائر، حيث تمتد إلى أكثر من ثلاثة قرون ودراسته من كل جوانبه المختلفة في سداسي واحد فيه صعوبة كبيرة، لذلك قمنا بدراسة أهم المواضيع في المحاضرة ومواضيع أخرى لا تقل أهمية قمنا بدراستها في حصة التطبيق. وجاءت مادة التدريس في اثنى عشرة عشرة محاضرة تغطي محاور المادة سعينا من خلالها تحقيق الأهداف المرتبطة بالمادة، وأنهيت هذه المطبوعة بخاتمة استنتاجية ومجموعة من الملاحق وقائمة من المصادر والمراجع المتعلقة بالمادة ليعود إليها الطلبة عند إعداد بحوثهم وتنمية معارفهم.

فبعد المقدمة التي تطرّقنا فيها إلى التعريف بمادّة "تاريخ الجزائر الاقتصادي خلال العهد العثماني"، ومحتواها العام، انتقلنا إلى الحديث في مدخلٍ عن الظروف العامة لإلحاق الجزائر بالدولة العثمانية؛ من خلال تقديم نظرة موجزة عن المجهودات المقدمة من طرف الإخوة عروج وخير الدين في تحرير العديد من المدن من الاسبان، قبل أن تكون إيّالة عثمانية بصفةٍ رسمية، ثم انضواء الجزائر تحت لواء الدولة العثمانية. وفي المحاضرة الأولى من هذا السند، الموسومة بـ" النشاط الزراعي والجماعات الفلاحية في الجزائر خلال العهد العثماني "، حيث تكلمنا فيها عن أوضاع الجزائر الاقتصادية قبيل مجيء العثمانيين، ثم النشاط الفلاحي في إيالة الجزائر وأنهينا المحاضرة بحديثنا عن الجماعات الفلاحية. كما تطرقنا في المحاضرة الثانية المعنونة بـ:"الملكية العقارية وطريقة استغلال الأراضي" إلى أنواع الملكيات العقارية ثم تحدثنا عن وضعية الفلاحة والفلاحين وطريقة استغلال الأراضي.

أمّا المحاضرة الثالثة التي جاءت تحت عنوان:" الضرائب المفروضة على الملكيات الزراعية" وفيها تحدّثنا عن كل تلك الضرائب التي اثقلت كاهل الفلاح في الجزائر العثمانية والتي أدت إلى فقد رغبته في خدمة الأرض.

وفيما يخص المحاضرة الرابعة الموسومة بـ" أنواع الإنتاج الزراعي ووسائله والثروة الحيوانية" وذلك من خلال حصر أهم المنتجات مثل: الحبوب من قمح وشعير وأرز وغيرها من الخضروات، كما تحدثنا عن وسائل الإنتاج وطرق الري، وفي آخر المحاضرة تكلمنا عن الثروة الحيوانية التي كانت تزخر بها الجزائر في هذه الفترة.

كما تطرقنا في المحاضرة الخامسة التي تحمل عنوان:" انتفاضات الفلاحين وحدوث أزمة في الجزائر العثمانية ثورة ابن الأحرش أنموذجا" من خلال الحديث عن ظروف المعركة، مع إعطاء تعريف لابن

الأحرش، والغوص في أحداث المعركة بين الجيش الإنكشاري الجزائري وجيش ابن الأحرش، ونهاية المعركة بانهزام ابن الأحرش.

أما فيما يخص المحاضرة السادسة والمعنونة بـ" الحرفيون وأنواع الحرف والمهن" تحدثنا فيها عن تعريف الحرفة وعن الحرف والحرفيون وأنواع المهن وفي آخر هذه المحاضرة تناولنا انتماءات الحرفيين والصناع.

وفي المحاضرة السابعة الموسومة بـ:"تنظيمات القطاع الصناعي" حيث تكلمنا عن تنظيم القطاع الصناعي ثم عن البنية التنظيمية للحرفة ثم في آخر المحاضرة عرجنا في حديثنا على مكانة الحرف في مجتمع إيالة الجزائر.

وفيما يخص المحاضرة الثامنة والموسومة بـ "الصناعة وأنواع المنتجات الصناعية" فقد تطرقنا إلى أهم العوامل التي كانت وراء تطور الصناعات واستمرارها، كما تحدثنا عن أهم المنتجات الصناعية التي كانت منتشرة في الجزائر العثمانية.

وفي المحاضرة التاسعة والموسومة بـ "ضرائب النشاط الصناعي" وتكلمنا فيها عن أهم تلك الضرائب التي كانت مفروضة ضمن النشاط الصناعي، وفي آخر المحاضرة تحدثنا عن أوضاع الحرفيين والصناع أواخر العهد العثماني.

وفيما يخص المحاضرة العاشرة والمعنونة بـ: "القطاع التجاري – التجارة الداخلية في إيالة الجزائر العثمانية" حيث تكلمنا فيها عن حركة التجارة الداخلية ثم عن الأسواق والمحلات التجارية ثم عن المبادلات التجارية الداخلية وفي آخر المحاضرة تكلمنا عن طريق تسيير ومراقبة الأسواق.

أما المحاضرة الحادي عشرة والمعنونة بـ "التجارة الخارجية لإيالة الجزائر خلال العهد العثماني" فقد تحدثنا عن حجم التجارة الخارجية من خلال تطرقنا إلى التجارة مع الدول المغاربية والتجارة مع افريقيا والتجارة مع المشرق العربي والتجارة مع أوروبا وفي آخر المحاضرة تحدثنا عن الموارد المالية (الميزان التجاري).

وفي المحاضرة الأخيرة الثاني عشر والمهنونة بـ "صعوبات وعراقيل القطاعات الاقتصادية" فقد تعرضنا إلى تلك الصعوبات التي عرقلت النشاط الزراعي والصناعي والتجاري في الجزائر خلال العهد العثماني.

وأنهينا السند بخاتمة تتضمن مجموعة من الاستنتاجات المتعلقة بالتاريخ الاقتصادي في الجزائر خلال العهد العثماني.

وتدعيما لما ورد في هذه المحاضرات من معلومات، فإننا حرصنا على توثيقها بمجموعة من الملاحق ذات الاتصال الوثيق بمحتواها العام؛ وهي في مجملها عبارة عن خرائط وجداول وصور ذات دلالة تاريخية توضيحية. هذا بالإضافة إلى تكليف الطلبة بإنجاز مجموعة من الأعمال البحثية، وتحليل النصوص التاريخية ذات الصلة بمادة التاريخ الاقتصادي في الجزائر خلال العهد العثماني، وغيرها من الأعمال الأخرى المنجزة في الحصة التطبيقية.

وبالنسبة للمصادر والمراجع المعتمدة في إعداد هذا السند، فهي كثيرة ومتنوعة ومتداخلة، وإذا كان المجال لا يسعنا لإحصائها في المقدمة، فإننا سنركز على نقذ الأهم منها. ففي ما يخص الكتابات التاريخية، فقد كانت على درجة كبيرة من الأهمية في إعداد هذا السند، حيث أفادتنا كتب في تحضير المادة ومنها: كتاب "المرآة" لحمدان بن عثمان خوجة، إضافة إلى كتاب "مذكرات" للزهار أحمد الشريف، وإن لم تتطرق بشكل موسع عن تاريخ الجزائر الاقتصادي فإنّ أهميتها تبقى كبيرة.

كما أفادتنا الكتب المترجمة ومنها: كتاب "مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا بالجزائر (1816-1824)" لوليام شالر؛ والتي ساعدتنا في التعرف على بعض الجوانب الاقتصادية في العهد العثماني.

وفيما يخص كتابات ناصر الدين سعيدوني، فقد كان لها حضورا مهماً طيلة مرحلة إعداد هذا السند، ونخصّ بالذكر فيها كتاب "دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر. العهد العثماني"، وكتاب "ورقات جزائرية، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني"، وكتابه مع الشيخ المهدي بوعبدلي الموسوم بـ: "الجزائر في التاريخ، العهد العثماني"، هذه الكتب التي كانت على درجة كبيرة من الأهمية في الإجابة على العديد من التساؤلات الخاصة بواقع تاريخ الجزائر الاقتصادي في إيّالة الجزائر؛ باعتبار أن المؤرخ ناصر الدين سعيدوني قد تابع فيها أهم التطوّرات التي شهدتها الجزائر خلال العهد العثماني، بما فيها التطورات الاقتصادية.

هذا وتعدّ الكتابات الأجنبية أيضاً، من أهم الكتابات التي اعتمدنا عليها في إعداد هذا السند، حيث وردت فيها بعض المعلومات القيمة التي غفلت عنها الكتابات العربية أو المعربة، وغيرها من الكتب الأخرى التي تضمنت معلومات مهمة عن سيّاسة العثمانيين الاقتصادية في الجزائر.

كما لا يمكننا إغفال الأهمية العلمية القيمة للدراسات الأكاديمية والبحوث العلمية؛ المنشورة في المجلات والدوريات المحكمة في إعداد هذا السند. على غرار أطروحة الدكتوراه الموسومة بـ: " المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519-1830 لأرزقي شويتام، واعتمدنا على رسائل الماجيستر نذكر

الرسالة المعنونة بـ " جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية في بايلك قسنطينة من خلال نوازل إبن الفكون خلال القرنين 16-17م- 10-11هـ " لبلخوص الدراجي. ودراسة للأستاذة نواري خولة بعنوان نظرة حول المجتمع الحرفي والصناعي بمدينة قسنطينة في العهد العثماني، الصادرة في مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية، المجلد الثاني، العدد الأول، جامعة تيارت، 2019. ودراسة الأستاذين شافو رضوان ولمقدم عمر بعنوان: نظرة حول الأنشطة الاقتصادية في الجزائر خلال العهد العثماني، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد01، العدد01، جامعة الوادي، الجزائر، 2017.

وفي الختام، لا يزعم الأستاذ المكلف بتدريس هذه المادة، أنّه غطّى كل الجوانب التي تخص محاورها (محاضراتها) دُون نقصٍ يُذكر، فمن طبيعة البحث أن يبقى دون الكمال، وتلك حكمة الله تعالى، الذي ندعوه أن يجعلنا ممّن أصاب الحقيقة في تغطية جوانب مهمة من مادة تاريخ الجزائر الاقتصادي خلال العهد العثماني، آملين أن يستفيد طلبتنا ممّا قدمناه لهم. مع تمنياتنا الخالصة لهم بالتوفيق والنجاح إن شاء الله تعالى.

د/ رفيق تلي

سعيدة، بتاريخ 01 ماي 2022

المدخل:

الظروف العامة لإلحاق الجزائر بالدولة العثمانية

1- بداية العثمانيين والجهود المبذولة في الجزائر.

2- انضواء الجزائر تحت لواء الدولة العثمانية.

في نفس الوقت الذي غزى الاسبان السواحل الجزائرية خلال مطلع القرن السادس عشر، كان البحر الأبيض المتوسط مسرح لانتصارات أحرزها[1] بحارة عثمانيين اشتهرت انتصاراتهم على المسيحيين والقراصنة الأوروبيين عند سكان شمال إفريقيا وهؤلاء الإخوة بربروس[2] "عروج"[3] و"خير الدين"[4] و"إلياس" و"إسحاق" الذين قادوا معارك طاحنة ضد الاسبان وانتصروا عليهم، وبظهورهم شهدت منطقة المغرب الإسلامي تطورات متسارعة تمخض عنها ميلاد الدولة الجزائرية الأولى والتي أصبحت في ما بعد القوة المهيمنة على البحر الأبيض المتوسط[5].

1- بداية العثمانيين والجهود المبذولة في الجزائر:

بدأ البحارة العثمانيين[6] نشاطاتهم في البحر الأبيض المتوسط بكثافة وهو الشيء الذي أدى بهم إلى البحث عن قاعدة بحرية تابثة تكون مركز لهم ونقطة انطلاق حملاتهم العسكرية البحرية ضد الغزاة الأوروبيين،

---

[1]- كورين شوفالييه، الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر 1510-1541، تر: جمال حمادنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007، ص26.

[2]- بربروس أو بربروسا وتعني ذوي اللحى الشقراء أو الحمراء وهو اللقب الذي أطلقه الفرنسيين على خير الدين وأخوته. ينظر: بسام العسلي، خير الدين بربروس (والجهاد في البحر)، ط2، دار النفائس، بيروت، 1983، ص26.

[3]- لقب عروج فأصله الصعود كان الأتراك يسمون هذا الاسم تبركا بالمعراج وعروج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى السماء إذ أنّ اسمه الحقيقي هو أروج بالتركية تعني رمضان لأنّ الأتراك كان يسمون أبنائهم ببعض شهور السنة الهجرية. أنظر: كليل صالح، سياسة خير الدين في مواجهة المشروع الاسباني لاحتلال المغرب الأوسط، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الحاج العقيد لخضر، باتنة، الجزائر، 2006-2007، ، ص83.

[4]- خير الدين:(1466-1546) قائد بحري تركي فتح مدينة الجزائر 1529م، عيّن قائد الأسطول العثماني سنة 1533م، وفتح تونس سنة 1543. أنظر: منير البعلبكي، معجم أعلام موسوعة تراجم لأشهر أعلام العرب والأجانب القدامى والمحدثين، دار العلم للملايين، بيروت، (د.ت)، ص320.

[5]-سفيان صغيري، العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر (1671-1830)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية، قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2011-2012، ص13.

[6]- ينتمي الأتراك العثمانيون إلى قبائل الغز التركستانية بقلب آسيا هاجروا موطنهم الأصلي بأربيجان واتجهوا غربا إلى شبه جزيرة آسيا الصغرى (الأناضول) وبنوا دولتهم على حساب الدولة البيزنطية بعد فتح عاصمتها "اسطنبول" على يد محمد الثاني الفاتح عام 1453م وقد توسعت الدولة العثمانية في أواخر القرن 15م فشملت كامل بلاد البلقان والجنوب الغربي في أوروبا وجزر بحر الأرخبيل وتركت في كل قطر من الأقطار التي فتحها نخبة المسلمين لنشر الدين ولا تزال توجد الآن الملايين من المسلمين في ألبانيا ويوغسلافيا واليونان الشرقية وغيرها. أنظر: صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، المراحل الكبرى، دار العلوم للنشر والتوزيع، ص104.

كما حاولوا أن يجدوا ممولا لتلك الحملات والعمليات العسكرية والرد والدفاع على السواحل المحررة من الاسبان وهو ما كان لهم عندما وافق السلطان الحفصي "أبو عبد الله بن الحسن" سنة 1504،على طلب عروج الرامي على مساعدتهم وتمويلهم بالعتاد والسفن، فازدادت بفضل تلك الأعمال والبطولات التي يقوم بها هؤلاء البحارة حتى وصلت شهرتهم إلى المغاربة وأهالي الجزائر بصفة خاصة، فقد كانت هذه الأعمال متزامنة مع تهديدات الاسبان لسواحل الجزائر، ومن هنا انتقل الصدام بين قوات العثمانيين والاسبان من البحر إلى السواحل الاسبانية أيضا حيث ساهم الإخوة بربروسا في إنقاذ ونقل العديد من المسلمين الفارين من الأندلس انطلاقا من الشواطئ الشرقية لاسبانيا باتجاه سواحل شمال إفريقيا، فأصبح العثمانيون على إثر هذه الأعمال القوة الإسلامية الجديدة والصاعدة التي يمكن أن يعتمد عليها المغاربة في المستقبل للتصدي للاستعمار الصليبي الذي يهددهم بين الحين والآخر[1].

ولذلك اتصل أعيان وعلماء مدينة بجاية بعروج لإنقاذ المدينة وتحريرها من الاسبان[2]، حيث أرسلوا رسالة له كان ممّا جاء في مضمونها"...العلماء والأعيان من أهل بجاية يستصرخونه في إنقاذها من يد العدو..."[3]، حيث لبى عروج النداء وجاء إلى بجاية في أوت 1512 على رأس 12 قطعة بحرية محملة بالمدفعية والذخيرة وألف تركي وبعض الأهالي، لكن قذيفة سقطت على ذراعه الأيسر ولم يستطع مواصلة الحصار، واتجه عروج نحو تونس بعد فقد أخاه الياس في هذه المحاولة الأولى، فبترت ذراع عروج في تونس لما عجز الطب عن علاجه، وظل مرتبطا بالجزائر حيث قرر أن يكوّن قاعدة لنفسه بعيدا عن الحفصيين فوجد المكان المناسب في جيجل[4]، التي استولى عليها الجنويون بقيادة أندري دوريا في سنة 1514، وأقاموا حصنا لهم، وبالتعاون مع أهالي جيجل وسكان المنطقة المجاورة تمكن عروج من القضاء على الحصن، وتحرير البلدة التي أصبحت منذئذ قاعدة له، ومنها وجه هدية إلى السلطان العثماني سليم الأول، وبذلك ابتدأت الصلة الرسمية مع العثمانيين والنفوذ العثماني في الجزائر[5].

---

[1]-سفيان صغيري، المرجع السابق، ص14.

[2]- يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، الجزائر الحديثة، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية،2007، ص 08.

[3]- مجهول، غزوات عروج وخير الدين، تصحيح وتعليق عبد القادر نور الدين، مطبعة الثعالبية، الجزائر، 1934، ص13.

[4]- صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2014، ص44.

[5]- عمار بن خروف، العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، ج1، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص20.

قام "عروج" بحملة ثانية على مدينة بجاية في أوت 1514 بمساعدة سكانها، لكن حملته باءت بالفشل، حيث أنّ هذه الحملات العسكرية التي استهدفت مدينة بجاية من طرف البحارة العثمانيين شجعت سكان مدينة الجزائر على طلب النجدة من الإخوة بربروس للاستعانة بهم ضد الاسبان أيضا، ففي جانفي1516 توفي الملك الاسباني "الكاثوليكي فرديناند" فعمت الفرحة سكان مدينة الجزائر، لذلك رأى أعيان مدينة الجزائر وعلى رأسهم "سالم التومي" أنّه الوقت المناسب للتخلص من الوضعية التي تعيشها المدينة، وذلك بالاستنجاد بالإخوة بربروس فأرسلوا لـ"عروج" في جيجل، حيث قبل "عروج" هذه الدعوة، فجهز حملة عسكرية لتحرير مدينة الجزائر فاتجه "عروج" أولا إلى مدينة شرشال لأنّ أحد مساعديه وهو "قارة حسن" كان قد سبقه إليها وانشق عنه وأسس بها إمارة صغيرة أراد من خلالها مزاحمة "عروج"، فخشي هذا الأخير من تشتت الصفوف في هذا الظرف الحساس، فتمكن من دخول مدينة شرشال دون مقاومة فتخلص من "قارة حسن" وترك بها حامية تركية ثم عاد إلى مدينة الجزائر حيث استقبله أهاليها استقبال الفاتحين، وأول إجراء قام به "عروج" هو مهاجمة قلعة البنيون[1] فقام بقصفها بالمدفعية لمدة عشرين يوما متواصلا لكن دون جدوى حيث استعصت عليه بسبب ضعف مدفعيته وقوة تحصين القلعة لذلك قرّر تأجيل أمر تحرير القلعة إلى وقت لاحق[2]، لكن دخول "عروج" ومبايعته أثار ذلك حقد "سالم التومي" وأتباعه فحاولوا التآمر ضدّه فتفطن "عروج" وتمكن من القبض عليه وقتله في منزله في الحمام[3]، ثم توسع على حساب كل من مليانة والمدية وتنس ثم توجه نحو تلمسان[4].

توجهت أنظار "عروج"، قبل القيام بمحاولة أخرى لتحرير مدينة الجزائر من الحصن الاسباني المواجه لها، إلى القضاء على الحكام الموالين للاسبان، ومنهم سلطان تنس، وملك تلمسان، وكان "حميدة العبد"، سلطان تنس يعد هجوما كبيرا على "عروج" للتخلص منه، فاستخلف "عروج" على مدينة الجزائر أخاه "خير الدين"، حيث انتصر على "حميدة"، في المعركة التي جرت بين الطرفين على مقربة من نهر الشلف في صيف

---

[1]–هو حصن أو قلعة الصخرة المعبّر عنه بالاسبانية بـ El penon، والذي يقع على بعد300م عن مدينة الجزائر. ينظر: مؤلف مجهول، سيرة خير الدين بربروس في الجزائر، تح:عبدالله حمادي، (د.ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009م، ص82.

[2]–سفيان صغيري، المرجع السابق، ص17–19.

[3]– أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمئة بين الجزائر واسبانيا، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976، ص ص175–176. وأنظر: يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص19.

[4]– يحي بوعزير المرجع السابق، ص90.

1517، وبذلك أخضع "عروج" تنس إلى سلطته[1]، ثم لتأتي دعوة أعيان مدينة تلمسان للاستنجاد بـ"عروج" وذلك من أجل تخليصهم من "أبي حمو الثالث"(1516 إلى 1528) بعد الاستيلاء على العرش في تلمسان بالقوة بعد أن طرد منه ابن أخيه "أبي زيان الثالث" (1540-1543)ووضعه في السجن[2]، ولم يكتفي بهذا فعمل على إعطاء ولاءه إلى الاسبان ضدّ أمته من أجل أن يظل على عرش تلمسان[3]،فلبى "عروج" طلبهم وذهب إلى تلمسان، واستطاع "عروج" أن يطيح بملك تلمسان الموالي للإسبان "أبو حمو الثالث" واستطاع من الدخول إلى تلمسان في سبتمبر 1517 وإعادة "أبا زيان" للعرش من جديد[4]، أما "أبو حمو" ففر إلى فاس ثم إلى وهران، ومن هذه الأخيرة توجه إلى بلاط ملك اسبانيا "شارل الأول" لطلب عونه، وكان قد أقام وهو في طريقه إلى تلمسان حامية في قلعة بني راشد التي تتوسط الطريق بين تلمسان ومدينة الجزائر لتأمين خط الرجعة إلى هذه الأخيرة ووصول الإمدادات إليه منها أو من الجزائر، أسند قيادة تلك الحامية إلى أخيه "اسحاق"، وسعى وهو في تلمسان إلى إقامة تحالف دفاعي وهجومي مع سلطان فاس "محمد البرتغالي الوطاسي" ضدّ النصارى فرحب هذا الأخير بالعرض[5].

لقد كانت رغبة الاسبان شديدة في الحد من التوسع العثماني بقيادة الإخوة بربروس، وإبعاد خطرهم خاصة بعد استلائهم على تلمسان، فبعد مصرع "أبا زيان" أعاد الاسبان دعم الملك المخلوع "أبو حمو الثالث" للوقوف في وجه العثمانيين وعروج في تلمسان، حيث أمدوا "أبو حمو الثالث" بقوة عسكرية قوامها 10 آلاف عسكري من الجيش الاسباني مع العتاد، وتبعته كذلك قوة من الأعراب والموالين له واتجهوا إلى قلعة بني راشد واستولوا عليها بعدما قضوا على الحامية التركية التي يقودها "اسحاق بن يعقوب" في أواخر جانفي 1518، ولم يكتفي "أبو حمو الثالث" بذلك بل واصل زحفه نحو مدينة تلمسان التي ضرب عليها حصارا شديدا، وتمكنو من القضاء على "عروج" في معركة غير متكافئة أبدى فيها "عروج" مقاومة كبيرة

---

[1]-عمار بن خروف، المرجع السابق، ص20.

[2]- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص14

[3]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص101.

[4]- محمد بن عمرو الطمار، تلمسان عبر العصور دورها في سياسة وحضارة الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص ص229-230.

[5]- عمار بن خروف، المرجع السابق، ص22.

وكان عمره أنذاك 44 سنة في مكان يدعى "ريو دو سلادو" وكان ذلك في شهر ماي سنة 1518، وبعد هذه الموقعة عاد الاسبان إلى وهران بعدما تبثوا "أبو حمو الثالث" على عرش تلمسان مرة أخرى[1].

2- انضواء الجزائر تحت لواء الدولة العثمانية:

بعد استشهاد "عروج "قرّر الجند وأعيان مدينة الجزائر مبايعة "خير الدين" بالإجماع خلفا لأخيه على رأس الدولة الفتية ولكنه وجد نفسه في موقف صعب للغاية[2]، لذلك قرر مغادرة الجزائر والسفر إلى اسطنبول للحصول على أسطول جديد واستئناف الغزو من جديد[3]، لكن أعيان مدينة الجزائر ألحوا عليه بالبقاء في المدينة فقالوا له:"...أيها الأمير لا تطيب أنفسنا بفراقك ولا نسمح لك بذلك فإنّ الله تعالى قد نصرنا بك على العدو وحصل في قلوبهم الرعب منك... وجعلوا يتضرعون بين يديه ويظهرون التآلف على فراقه..."[4]، وبذلك توسل زعماء مدينة الجزائر بأن يبقى "خير الدين" فيها كي يستطيع مواجهة الأعداء الذين يتربصون بها وطلبوا منه إرسال سفارة تقوم بالنيابة عنه، ارتاح "خير الدين" لهذا الموقف وعرض على أعيان الجزائر فكرة طلب من السلطان العثماني سليم الأول ودعمهم بالرجال والعتاد فقبل أهل المدينة هذا العرض بكل ارتياح، وفعلا عمل "خير الدين" على إرسال بعثة إلى السلطان العثماني موجهة باسم القضاة والخطباء والأعيان وكافة سكان المدينة وأهلها يحملون فيها رسالة مكتوبة باسمهم يعرضون فيها استعدادهم لطاعة السلطان العثماني ويطلبون منه نجدتهم في مواجهة الأخطار التي تهددهم خاصة من الاسبان، وكانت الرسالة التي بعث بها أهل مدينة الجزائر إلى السلطان العثماني مؤرخة في أوائل نوفمبر1519[5].

استجاب السلطان العثماني "سليم الأول" (1512-1520) حيث أرسل كتابا إلى أهل الجزائر وخير الدين بقبول ما كتبوه إليه، وأنّهم ممن تشملهم عنايته وتحرسهم رعايته، وبذلك ارتبطت الجزائر بالدولة العثمانية، وأصبح خير الدين حاكما لها مرسما من السلطان العثماني[6]، الذي أرسل له 2000 جندي مسلحين بالبنادق وعددا من رجال المدفعية مع مدفعيتهم وعددا من المتطوعين. ولم يكتف السلطان العثماني بذلك، بل وجه رسائل إلى حكام تونس وتلمسان يحذرهم من الاعتداء على حدود إمارة الجزائر، وهكذا

---

[1]-سفيان صغيري، المرجع السابق، ص ص20-21.

[2]- كليل صالح، المرجع السابق، ص106.

[3]- بسام العسلي، المرجع السابق، ص108.

[4]- مجهول، غزوات عروج...، ص41.

[5]- سفيان صغيري، المرجع السابق، ص22.

[6]- عمار بن خروف، المرجع السابق، ص23.

وبتعيين "خير الدين" كأول حاكم تركي على الجزائر من طرف السلطان العثماني صار يلقب "بايلرباي"[1]، وأصبحت الجزائر إحدى ولايات الخلافة العثمانية وغدت برجال الجهاد مع العثمانيين قوة يحسب لها حساب كبير على المستوى الدولي[2]، حيث عمل "خير الدين" ثم خلفاؤه من الحكام البايلربايات وغيرهم على التغلب على الصعوبات التي واجهتهم في سبيل إرساء دعائم حكمهم في الجزائر، وتوحيد أجزائها، وتحرير المواقع التي احتلها الاسبان، وتوسيع نفوذهم ليشمل تونس، والمغرب وأطراف الصحراء في الجنوب، وتقديم يد المساعدة للأندلسيين، والمشاركة في حملات الدولة العثمانية البحرية في المتوسط، وغير ذلك، وقد درج المؤرخون على تقسيم العهد العثماني إلى أربع فترات زمنية متفاوتة وهي:

1- فترة البايلربايات من 1519-1587.

2- فترة الباشوات 1587-1659.

3- فترة الأغوات 1659-1671.

4-فترة الدايات1671-1830[3].

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّنا سوف لن نركز على دراسة هذه المراحل من جميع الجوانب وإنّما سنركز على دراسة التاريخ الاقتصادي في الجزائر خلال العهد العثماني من بداية العثمانيين بالجزائر سنة 1518 إلى غاية خروجهم واحتلال فرنسا للجزائر سنة 1830.

---

[1]-أي باي البايات باعتباره الرئيس الأعلى لكل البايات الذين سوف يتولون الحكم في بلاد الشمال الإفريقي (الجزائر، تونس، طرابلس) وخول السلطان دولة بايلرباي أن تضرب السكة باسمها وذلك علامة الاستقلال ضمن الإمبراطورية العثمانية. أنظر: صالح فركوس، المرجع السابق، ص105.

[2]-نفسه، ص105.

[3]- عمار بن خروف، المرجع السابق،ص ص23-24.

المحاضرة الأولى:

النشاط الزراعي والجماعات الفلاحية في الجزائر خلال العهد العثماني

1- أوضاع الجزائر الاقتصادية قبيل مجيء العثمانيين:

2- النشاط الفلاحي في إيالة الجزائر:

3- الجماعات الفلاحية:

كان اقتصاد الجزائر في العهد العثماني يتراوح بين الانتعاش في بداية القرن 16م حتى القرن 17م، بسبب قدوم المهاجرين الأندلسيين الذين أدّوا أدوارا مهمة في زيادة إنتاج الأراضي الزراعية والصناعة والتجارة، ومن تم التقهقر الذي أصاب الاقتصاد الجزائري بعد النصف الثاني من القرن السابع عشر حتى الاحتلال الفرنسي 1830، الذي كان سببه الأوبئة والطاعون وسنوات القحط الذي تعرّضت لها البلاد، وتأخر طرق وأساليب الزراعة والصناعة التي لم تعرف كيفية تحويل المواد الزراعية إلى صناعية، وركود التجارة التي انعكست على جميع نواحي الحياة الاقتصادية[1]. وتجدر الإشارة هنا التطرق باختصار إلى أوضاع الجزائر الاقتصادية قبيل مجيئ العثمانيين.

1- أوضاع الجزائر الاقتصادية قبيل مجيء العثمانيين:

إنّ الزراعة التي كانت تشكل النشاط الاقتصادي الرئيسي للسكان، كانت تعاني من الاضطراب، وعدم الاستقرار الناجمين عن التجزؤ والتفكك الذي آلت إليه الجزائر، والنزاع الذي كان قائما بين الوحدات السياسية الصغيرة التي قامت هنا وهناك، والغزو الإسباني للسواحل، والغارات التي كانت تستهدف أقاليم المدن، والموانئ التي وقعت تحت الاحتلال الاسباني. أدّى كل ذلك إلى تقلص المساحات المزروعة لهجر الفلاحين أراضيهم غير الآمنة إلى أماكن أكثر أمنا، أو اكتفائهم بزرع مساحات قليلة لسد حاجتهم فقط.

أما الصناعة التي كانت في لا تزال في طورها الحرفي، فأصيبت هي الأخرى لتعرض كثير من المدن التي كانت تحتضنها كوهران، وبجاية، وعنابة، وغيرها إلى الغزو، أو التهديد به، مما جعل كثيرا من المراكز الحرفية تختفي أو تفقد أهميتها.

وفيما يخص التجارة الداخلية والخارجية فقد تأثرت أيضا بالحالة الأمنية التي اضطربت بين المدن، وفي الطرق، والأسواق، كما تأثرت بتعرض مراكز التجارة الهامة، ولا سيما مع الخارج إلى الغزو أو الاحتلال أو التهديد، فهاجر تجارها وغيرهم إلى أماكن أخرى بحثا عن الأمن والاستقرار[2]، وبالرغم من هذا فإنّنا نجد مدينة تلمسان لم ينقطع عنها التجار حتى في هذه الأوقات العصيبة، فقد كان التجار يتزودون منها بمنتوجات بلاد السودان مثل: العاج، والذهب والعبيد، ويرسلون سلعهم منها إلى ما وراء الصحراء باتجاه موريطانيا ثم السينغال ومالي وغانا وغينيا، كما كانت حركة تجار تلمسان

[1]- عقيل لطف الله نمير، تاريخ الجزائر الحديث، دمشق، جامعة دمشق،2008 ، ص49

[2]- عمار بن خروف، المرجع السابق، ص18.

تقوم بدور الوسيط مع الأسواق الأوروبية عبر موانئ المرسا الكبير، وميناء وهران وهنين، هذه الموانئ التي كان يقصدها كثير من التجار الجنويين والبنادقة الذين كانوا يزاولون تجارتهم عن طريق المقايضة، فالسفن كانت تشحن بالسلع المحلية التي ترسل إلى الأندلس ومارسيليا وبيزا وجنوة ثم ترجع منها مشحونة بسلع تلك البلاد، فكانت الدولة من خلال هذه الحركة التجارية تجني من الضرائب التي تفرضها على السلع المستوردة أو المصدّرة عائدات كبيرة. ولم يكن الانتعاش التجاري مقتصرا على موانئ الغرب الجزائري فحسب بل إنّ الموانئ الأخرى في شرق الجزائر والتي خاضعة للأمراء الحفصيين المحليين كانت تعيش نفس النشاط، فموانئ القالة، وعنابة وسكيكدة كانت تستقبل السفن القادمة من جنوة، وتونس وجربة فتصدّر من خلالها الجلود والقمح والسمن، وتستورد الأقمشة ومنتوجات أوروبية أخرى[1].

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ الجزائر استقبلت حتى القرن 16م الكثير من التجار، والحرفيين، والفلاحين الأندلسيين، الذين عززوا صفوف إخوانهم الجزائريين، ولكن ذلك لم يؤدّ إلى انتعاش ملحوظ للاقتصاد الجزائري في القرن 16م[2].

2- النشاط الفلاحي في إيالة الجزائر:

1- الزراعة:

كان الاقتصاد الجزائري يعتمد أساسا على الزراعة، لهذا فإنّ معظم السكان كانوا يقطنون في الأرياف، وكانت معيشتهم تعتمد على الزراعة وتربية الحيوانات. وقد ساعدهم على ذلك اتساع رقعة الأراضي الزراعية، وخصوبة التربة، واعتدال المناخ. كما أدّى إلى تنوع الغطاء النباتي، والمحاصيل الزراعية، ويمكن تقسيم التضاريس من الشمال إلى الجنوب إلى ثلاث مناطق متباينة:

***المنطقة الشمالية:** تنتشر فيها السهول الشاسعة نسبيا، والضيقة، المنحصرة بين الجبال والبحر، والأحواض، مثل: حوضي سباو، والصومام في منطقة القبائل، وتتميز هذه المنطقة بوفرة المياه لوفرة الأمطار، وتجري بها الأنهار والأودية والينابع، مما جعل تربتها خصبة، وفي بعض الجهات سوداء، وفي جهات أخرى حمراء، ولكنّها في جميع الحالات خصبة.

---

[1]- محمد دراج، الدخول العثماني للجزائر ودور الإخوة بربروس 1512-1543، ط2، الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر،2013، ص ص99-100.

[2]- عمار بن خروف، المرجع السابق، ص18.

* **منطقة الهضاب العليا أو الوسطى:** تتميز أراضيها بالارتفاع النسبي، وتقع بين سلسلتين جبليتين الأطلس التلي والأطلس الصحراوي. تغطيها أعشاب قصيرة، وتتلقى كمية متوسطة من الأمطار. فهي تعد منطقة رعوية بالدرجة الأولى، إلاّ أنّها تساهم بقسط وافر في انتاج الحبوب.

* **المنطقة الجنوبية أو الصحراوية:** وهي أكبر المناطق مساحة، أراضيها قاحلة، تغطيها الكتبان الرملية. إلاّ أنّها تنتشر بها واحات خضراء مغروسة بالنخيل.

إنّ الزراعة قد تحكمت فيها طبيعة الملكية وكيفية استعمال الأرض، وأثرت فيها ظروف وعوامل مختلفة، وأنّ الأراضي الزراعية الشاسعة في العهد العثماني هي الملكيات الخاصة، وملكيات الدولة، والأراضي المشاعة والموقوفة[1].

والجدير بالذكر أنّ الفلاح الجزائري خلال الفترة العثمانية كان يعيش ظروفا صعبة كالأوبئة والمجاعات والقحط والجراد والزلازل، وانعدام الأمن وتكرر الحملات العسكرية وثقل المطالب المالية، وتدهور الحالة الصحية والمعاشية وزداد الوضع سوءا منذ أواسط القرن 18م، وبعد هذا نجد اختفاء نذرة المواد الأولية وارتفاع أسعارها مثل القمح والشعير، وفي مثل هذه الظروف التي كان يعيشها الفلاح في ظل انعدام الإمكانيات وتراكم الديون سنة بعد أخرى واضطراره إلى الإقتراض من صاحب الأرض، وبذلك فقد الرغبة في ممارسة الفلاحة، وتحول في بعض الجهات إلى تربية المواشي، وفي بعض الأحيان يلجأ إلى زراعة بسيطة في مناطق غير خصبة، وهذا ما أدّى إلى انكماش الأراضي الزراعية وتقلص المساحات المستغلة[2].

3- الجماعات الفلاحية:

3-1- الجماعات الفلاحية الخاضعة للسلطة: تتكون أساسا من قبائل الرعية، وهي القبائل الخاضعة للسلطة العثمانية، وهناك عوامل أرغمتها على ذلك منها: أنّ معظم هذه القبائل كانت تقيم في المناطق التي كانت خاضعة لقبائل المخزن، ومعظم الأراضي الفلاحية الخصبة كانت في يدها، في حين نجد قبائل الرعية محرومة من الأراضي، ولذا كان لزاما عليها الخضوع للاستفادة من قطعة أرض. وكان تنظيم جماعات الرعية معقدا، لاختلافه من قبيلة إلى أخرى، فهناك من كان خاضعا

[1]- أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519-1830، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص ص212-213.

[2]- ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي البوعبدلي، الجزائر في التاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص ص54-55.

لشيوخ قبائل المخزن، وأغوات الدوائر، والقياد والخوجات، وهناك ما كان تابعا لخوجة الخيل، وأغا العرب بمدينة الجزائر، ويعود ذلك أساسا للظفر بنصيب من الضرائب من جهة ومن جهة أخرى لتسهيل عملية إخضاعها[1]، وتعرّضت هذه القبائل للاضطهاد والإكراه والاستغلال المستمر من طرف رجال البايلك، وفرسان المخزن، فاستخلصت منها الضرائب بمختلف أنواعها، وأرغمت على بيع المحاصيل الزراعية بأسعار زهيدة، ومنع عنها الاتصال بالقبائل المعادية للبايلك، كما حضر عنها شراء البنادق واقتناء البارود. ومن أهم قبائل الرعية نذكر: قبائل بني عامر ومهاجر...وغيرها[2].

3-2- الجماعات الفلاحية المتعاونة مع السلطة:

قبائل المخزن هي قبائل جزائرية متعاونة مع السلطة العثمانية الحاكمة في الجزائر مقابل تمتعها بامتيازات في الأراضي والنفوذ، كما تعتبر همزة وصل بين السلطة والسكان وهي مسؤولة عن حفظ الأمن في المناطق البعيدة عن سيطرة الأتراك كالأرياف الصحراء والجبال، ومن أهم مهامها جمع الضرائب[3].

ويمكن تعريف قبائل المخزن بأنّها مجموعات سكانية لها صبغة فلاحية وعسكرية وإدارية لما تقوم به من أعمال وتؤديه من أدوارا وهي لا تعود في أصولها إلى نسب واحد أو أصل مشترك بل هي في واقع الأمر تجمعات سكانية تعميرية ذات تكوين اصطناعي فمنهم العبيد والكراغلة وعرب الصحراء وسكان الهضاب والجبال، وأصبحت في أواخر العهد العثماني تؤلف رابطة متينة تش المحكوم إلى الحاكم وتبقى على تماسك الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الريف[4].

واتخذت قبائل المخزن عدّة تسميات عديدة: كقبائل: الصحاري، والغزازلة وهاشم، العبيد والعثامنة، حيث اتخذت قبائل أخرى تسميات محلية وألقاب اشتقت من الوظائف التي كانت تمارسها

---

[1]- سعاد عقاد، الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر (1519-1830)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الاسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2013-2014، ص ص36-37.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص ص107-108.

[3]- سفيان صغيري، المرجع السابق، ص118.

[4]- ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص ص105-106.

والمهام التي كانت تقوم بها[1]، وقد تطور معنى هذا اللفظ ليشمل كل الأعيان الإداريين التابعين للبايلك تقريبا، إلى أن أصبح في العهد العثماني لفظا مرادفا لكلمة "سلطة أو حكومة"[2].

ويعرف "ناصر الدين سعيدوني" قبائل المخزن بأنّها:" مجموعات سكانية تعميرية اصطناعية متمايزة في أصولها، مختلفة في أعراقها، فمنها من أقره الأتراك العثمانيون في الأراضي التي وجدت عليها لتكون سندا لهم ومنها من أعطيت لها الأراضي لتستقر عليها، ومنها من استقدم كأفراد مغامرين أو متطوعين من جهات مختلفة، لتؤلف جماعة شبه عسكرية ترتبط مصالحها بخذمة الحكومة التركية[3].

ويمكننا تصنيف قبائل المخزن إلى ثلاثة أنواع هي القبائل المحلية العريقة، التي كانت تحتل الأراضي الخصبة، الواقعة في المناطق التلية، أو القريبة من المدن، وقد جعلها موقعها عرضة للحملات العسكرية وسهلة المنال، ولقد فضلت منذ البداية التعامل مع العثمانيين مقابل الاحتفاظ بأراضيها والانتفاع ببعض الامتيازات، والتمتع بحق استخلاص الضرائب من قبائل الرعية.

وهناك قبائل شكّلها الأتراك العثمانيين من عناصر غير متجانسة، تنحدر من أصول مختلفة وكان معظم أفراد هذه القبائل الاصطناعية، من مغامرين، ومن مغتنمي الفرص، والفارين من قبائلهم الأصلية، تفاديا لمبدأ الانتقام، الذي اتخذ ضدّهم، والعبيد الذين تم عتقهم، وكانت الإدارة العثمانية تجند من تلك القبائل فرسان فرق الزمالة، والدوايرة، والعبيد، وتم تدعيم هذه القبائل بالعناصر الكرغلية والعثمانية.

أما الصنف الثالث من قبائل المخزن، فكان يتكون من بعض القبائل الممتنعة، أو المستقلة التي أرغمت عن طريق القوة على الدخول ضمن قبائل المخزن، إلا أنّها لم تكن تلتزم بالوضع الذي فرض

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر (العهد العثماني)، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص98.

[2]- عمر حرفوش، الإدارة الجزائرية في العهد العثماني " الإدارة المركزية نموذج"، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر،2008-2009، ص 39.

[3]- ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان،2001.

عليها إذ كلما شعرت بضعف الإدارة، لانشغالها بقضاياها الداخلية والخارجية، تقوم بشق عصا الطاعة، وتتخلى عن وضعها المخزني، لتعود إلى وضعها الأصلي[1].

والنشاط الذي كانت تقوم به هذه القبائل فكان يغلب عليه الطابع العسكري خاصة قبائل الزمول، والعبيد، والدوابر، في كثير من الأحيان، إلاّ كانت هي الأخرى تمارس نشاطا فلاحيا في أوقات السلم، والدور الرئيسي الذي كانت تقوم به هو توفير الفرسان لتدعيم الحاميات العسكرية المرابطة في مختلف جهات البايلك، وذلك لقلة عدد الجند التركي الذي لم يكن يزيد في أوقات السلم عن 4000 جندي، وفي أوقات الحرب لم يتجاوز 12000 محارب بما فيهم الكراغلة، وفرق الزواوة، بينما أصبحت قبائل المخزن بعد انضمام العشائر القوية إليها توفر للبايلك قوة محاربة يصل عددها 30000 رجل منهم 15000 فارس ومحارب.

وفي مقابل ذلك كانت قبائل تحظى ببعض الامتيازات، وتنال بعض الحقوق دون بقية سكان الأرياف كالتمتع بالأمن والحماية من طرف سلطات البايلك والاعفاء من المطالب المخزنية ومنها: الضرائب، والاكتفاء بتقديم بعض المساهمات العينية الخفيفة.

إن الفلاحة في الجزائر كانت مزدهرة خاصة في فترة البايلربايات والباشوات، حيث أن الإدارة العثمانية كانت مسيطرة عليها من خلال قبائل المخزن، وهذه الأخيرة كانت توفر للسلطة العثمانية مصدرا متمثلا في الضرائب، إضافة إلى مراقبة الإنتاج الزراعي والحصول على مطالب عينية ومالية[2].

تعتبر هذه الضرائب من بين الأصناف التي كانت تدخل في مصادر دخل الدولة في العهد العثماني، وتأتي أساسا من الإنتاج الفلاحي للريف وتربية المواشي، وتتم معالجة ضرائب ورسوم القطاع الريفي حسب وضعية الأراضي من حيث كونها ملكيات خاصة، أو أملاك البايلك، أو أراضي عرش أو مناطق مستعصية على نفوذ البايلك لصعوبة تضاريسها. وكانت هذه الضرائب والعشور تعسفية

[1]- دغموش كميلية، قبائل الغرب الجزائري بين الاحتلال الاسباني والسلطة العثمانية (1509-1792)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2013-2014، ص96.

[2] - محمد السعيد عقيب، قبائل المخزن ودورها في علاقة السلطة العثمانية بالسكان (إيالة الجزائر)، مجلة الباحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد09، العدد02، جامعة الوادي، الجزائر، 2018، ص 114.

وغير عادلة، فهي لا تخضع لأي نظام قانوني، وإنّما تحدّد كمياتها بقوة المحلة الفصلية وفعاليات الفرسان المخزن.

ومن مهام مخزن الزمالة بسهل عين مليلة القيام بالرقابة على الأعمال الزراعية في موسمي الحرث والحصاد وكذلك تجميع المحاصيل واستغلالها، خصوصا الشعير في تربية الحيوانات والقمح لأغراض التجارة، بالإضافة إلى تزويد جنود الزمالة أنفسهم بمؤنتهم الغذائية. والإشارة صار الشرق الجزائري يحتل المرتبة الأولى في إنتاج الحبوب خصوصا في عهد صالح باي.

ففي القرن السابع عشر أي في المرحلة الثانية لتأثير الأتراك في الأرياف، والتي مرتبطة بتصرفات الباشوات (1587-1659) هذه التصرفات التي تسببت في استنزاف موارد الريف الاقتصادية، ويفسر تصرف الباشوات هذا حاجتهم إلى الأموال الطائلة والثروات الضخمة ليضمنوا لأنفسهم حياة الرفاهية، ويعرضوا ما دفعوه من أموال مقابل الحصول على منصب الباشوية، بعد أن حددت مدة حكم كل واحد منهم بثلاث سنوات، وأنقصت صلاحياتهم بفعل امتيازات الطائفة التركية بالمدن. فلم يجد هؤلاء الباشوات لتلبية رغباتهم منفذا سوى البوادي يجردون عليها الحملات العسكرية ويفرضون عليها الضرائب الثقيلة، وحتى تكون هذه الحملات الحربية مجدية اتخذت شكل حملات فصلية وهي عبارة عن محلات لجمع الضرائب[1].

ونظير الخدمات المقدمة من طرف القبائل المخزنية للإدارة العثمانية، فقد استفادت من امتيازات متعددة، حيث سمحت لها باستغلال مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية التابعة للبايلك، وعرف ما تستقر عليه القبائل المخزنية بالمشاتي، وهي أراضي لا يمكن بيعها أو شراؤها باعتبار أن ملكيتها تعود إلى البايلك، وهو ما يعني مساهمة القبائل المخزنية مساهمة فعالة في الإنتاج الزراعي والفلاحي، وتقدم لخزينة الدولة جزء من الإلتزامات المالية يتمثل في الزكاة والعشور فقط، وتعفى من باقي الضرائب المفروضة على باقي القبائل. بمعنى أن رسوم الزكاة والعشور مفروضة على جميع القبائل (المخزنية وغير المخزنية) في حين تفرض على قبائل الرعية ضرائب إضافية تعرف باللزمة والغرامة في بايلكي التيطري والغرب، في حين تعرف في بايلك الشرق بالحكور، والجبري والغرامة

[1] – ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر العهد العثماني، المرجع السابق، ص ص99-100.

والمؤونة، على اعتبار أن القبائل المخزنية تعفى من دفع هذه الضرائب كامتياز مقابل خدماتها، بل تستفيد من بعض الحقوق دون بقية السكان، كالعلاوات التي تمنح للإنكشارية[1].

إن الوظيفة التي كانت تقوم بها قبائل المخزن والتي أدت إلى سيطرة الإدارة العثمانية على سكان الأرياف، انبثق عنها علاقة جبائية بالدرجة بين الإدارة العثمانية بالمجتمع عموما والريفي خصوصا، هذا الأمر الذي أثقل كاهل السكان، فقد أصبحت عناصر القبائل المخزنية أحد مكونات محلات جمع الضرائب التي توجه كل سنة لتحصيل الضرائب من الأرياف وجباية الضرائب من الأرياف كانت صعبة بسبب رفض الأهالي دفعها كالغرامة أو الخطية أو المعونة، وهنا يأتي دور قبائل المخزن[2].

تعمل القبائل المخزنية على مراقبة الحركة التجارية والأسواق التي يرتادها السكان، سواء التجارة في الأرياف أو المبادلات التجارية بين الأرياف والمدن. وتعين الإدارة قائدا لجمع المكوس وتنظيمها ومقداره 10 بالمئة من قيمة السلعة الواردة إلى السوق، ورسوم هذه الأسواق إنما هي طريقة تتبعها الإدارة للحصول على ضرائب من المناطق غير الخاضعة لنفوذ سلطة البايلك. وفي المراحل الأخيرة من العهد العثماني يبدو أن الإدارة قد بالغت في فرض الضرائب وجبايتها وهو ما أدى إلى ردود فعل عنيفة وصلت إلى حد الثورات، كثورة ابن الأحرش سنة 1803 لا سيما أن هذه المراحل شهدت قحطا ومجاعات[3].

وبفعل هذا الدور الرئيسي الذي لعبته قبائل المخزن تعرض الأهالي إلى ضغوط متزايدة تسببت في اتلاف مواردهم وذهبت بثرواتهم ودفعتهم إلى الثورات والانتفاضات، تلك الانتفاضات التي رفعت في أغلب الأحيان شعارات دينية وتسترت في كثير من المرات وراء مطالب عشائرية، وإن كانت في حقيقة الأمر تعبر عن مدى سخطها وعدم رضاها عن الأوضاع الاقتصادية، مثل سلسلة الانتفاضات التي حدثت طيلة الفترة الممتدة من سنة 1590 إلى 1647 [4].

---

[1] – محمد السعيد عقيب، المرجع السابق، ص 115.

[2] – نفسه، ص 115.

[3] – نفسه، ص 116.

[4] – ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر العهد العثماني، المرجع السابق، ص100. وأنظر أيضا:
Poyer, P. Bey et Bey Liks, in Hatti del congresso internazionale di studi nord-africani Cagliani 1962, p172.

وقد ترك هذا آثار واضحة على أهالي الريف وعلى أسلوب الحكم التركي بالبلاد الجزائرية، وذلك بفعل الدور الحاسم الذي كانت تقوم به قبائل المخزن، فلم يعد دور هذه القبائل أثناء هذه المرحلة مقتصرا على المشاركة في المحلات كما كان الشأن بالنسبة لفترة الباشوات، وإنها أصبحت الساعد الأيمن والوسيلة الفعالة لتدعيم الإجراءات الإدارية والحربية التي كانت تستوجبها ظروف تلك الفترة، حتى ارتبطت بها أنظمة الحكم، وأصبح امتداد نفوذ الدولة داخل البلاد يقاس بمدى نشاط هذه القبائل[1].

وهكذا يتّضح لنا الدور الحاسم الذي لعبته قبائل المخزن، بحيث جعلت الحكام الأتراك ينظرون إلى الأهالي على اختلاف أوضاعهم لا على كونهم رعايا خاضعين وإنما باعتبارهم أصنافا ومجموعات بشرية متفاوتة من حيث الواجبات والحقوق. فحسب هذه النظرة التي نتجت عن دور قبائل المخزن، نجد عدّة أصناف من السكان، فهناك صنف خاضع مستغل من طرف الدولة وحلفائها، وصنف ثان ظل مستقلا أو ممتنعا يعيش منعزلا في أراضي الجنوب والمناطق الجبلية. وصنف ثالث متعاون ومتحالف مع الأتراك، مع العلم أن قبائل المخزن تنتمي إلى هذا الصنف الأخير من السكان[2].

وعلى كلّ فإنّ قبائل المخزن أصبحت في نهاية العهد العثماني بمثابة الدركي الساهر على مصالح البايلك، والقوة الفعالة التي يستخدمها الحكام في إبقاء نفوذهم، والانتفاع بثروات الجهات الأكثر غنى كسهول متيجة وتلمسان وعنابة والهضاب العليا القسنطينية[3].

3-3- الجماعات الفلاحية الخارجة عن نفوذ السلطة:

هي قبائل جبلية أو صحراوية في معظم الأحيان امتنعت عن دفع الضرائب، وعدم الالتزام بواجباتها نحو السلطة، وقد ساعدها على ذلك موقعها الجغرافي وتضاريسها، وكذا بعدها عن مركز الإدارة، ورفضها لدفع الضرائب راجع إلى طبيعة نشاطها الاقتصادي، إذ تعتبر أراضيها من أفقر الأراضي، مما جعل مردودها الزراعي ضعيفا، كما أنّها كانت تمتهن نشاط قليل في الزراعة، وتربية المواشي والتجارة، وهذا ما جعل اقتصادها نادرا ما يلبي احتياجاتها اليومية.

وأمام هذا، نهجت الإدارة سياسة خاصة إزاء هذا النوع من القبائل، وكانت تهدف إلى تحويل عدد من القبائل الممتنعة إلى قبائل مخزنية، أو إجبارها على الأقل على دفع ضريبة رمزية تعبيرا عن

---

[1] – ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر العهد العثماني، المرجع السابق، ص100.

[2] – نفسه، ص101.

[3] – ناصر الدين سعيدوني، الجزائر في التاريخ العهد العثماني، المرجع السابق، ص ص106-107.

ولائها وتبعيتها للإدارة، وفي حالة أنّ هذه القبائل امتنعت عن دفع الضرائب، فإنّ الإدارة كانت تضطر لشن حملات عسكرية ضدّها، والتي غالبا ما تكون عواقبها وخيمة، حيث تقوم الإدارة بمصادرة ثرواتها، وتشريد أفرادها، وسجن وقتل زعمائها[1].

في الأخير نقول بأن النشاط الفلاحي في الجزائر خلال العهد العثماني كان يعتمد على الجماعات الفلاحية الثلاثة وهي الجماعات الفلاحية الخاضعة للسلطة والتي تتكون أساسا من قبائل الرعية، الجماعات الفلاحية المتعاونة مع السلطة والمتمثلة في قبائل المخزن والتي كانت تتحكم في النشاط الفلاحي ثم تأتي الجماعات الفلاحية الخارجة عن نفوذ السلطة وهي تلك القبائل الجبلية أو الصحراوية.

[1]- سعاد عقاد، المرجع السابق، ص ص48-49.

المحاضرة الثانية:

الملكية العقارية وطريقة استغلال الأراضي:

1- الملكيات العقارية:

2- وضعية الفلاحة والفلاحين وطريقة استغلال الأراضي:

إن الزراعة في الجزائر خلال العهد العثماني قد تحكمت فيها طبيعة الملكية وكيفية استعمال الأرض، وأثرت فيها عدة عوامل، وهنا سنركز الحديث على أنواع الملكيات العقارية وهي كالآتي:

1- الملكيات العقارية:

1-1- الملكيات الخاصة:

هي الأراضي التي يستغلها أصحابها مباشرة ولا يتوجب عليهم إزاء البايلك، إلاّ فريضتا العشور والزكاة، كانت هذه الأراضي تتصف بعدم الاستقرار وبصغر المساحة لنظرا لخضوعها لأحكام الوراثة والبيع، ولتعرّضها في كثير من الأحيان إلى المصادرة من قبل الإدارة العثمانية. كما أنّ معظمها يقع في المناطق الجبلية الوعرة المكتظة بالسكان مثل الملكيات الواقعة بمدن جبال الأطلس التلي، وقد بلغت مساحة الأراضي بالقطاع القسنطيني (11250 هكتار)، يستغل منها (9000 هكتار) في زراعة الحبوب، و(3000 هكتار) لإنتاج الخضر والفواكه، وكان يأخذ منها البايلك (20762) قيسة حبوب، كما كان بايلك التيطري يجمع من زكاة الأراضي للخواص (1330) حمولة جمل سنويا[1].

1-2- ملكيات البايلك:

هي الأراضي التي استحوذت عليها الإدارة عن طريق مصادرة الأراضي التي تتبع القبائل المعادية للعثمانيين وتم طردهم منها وإبعادهم إلى مناطق نائية بالجبال أو الصحراء، أو أراضي شاغرة هاجرها أصحابها لجذبها أو خوفا من بطش الحكام، أو عند ترحيل السكان المقيمين عليها عند امتناعهم من دفع ما تقرره الدولة من ضرائب، أو عصيان قبلي، وتوجد أخصب أراضي البايلك بمنطقة دار السلطان ومناطق قسنطينة ووهران وسهل غريس بمعسكر.

كانت أراضي البايلك بدار السلطان يتراوح عددها في كل حوش بين 60 وألف هكتار ويستغل منها 48 في زراعة الحبوب و12 ألف لإنتاج الخضر والفواكه المختلفة، وهي مقسمة على 8000 جابدة كل جابدة يستغل منها زراعيا 7.5 هكتار، ويترك 1.5 هكتار لتعيش عليه الحيوانات، وقد وضع الفرنسيون يدهم عليها إثر الاحتلال وقدروا مساحتها عام 1841 بـ112.351 هكتار وألحقت بادارة الدومين.

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي في الفترة العثمانية 1800-1830، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص51.

أما بنواحي وهران فقدرت ملكية البايلك بـ11250هكتار يقع أغلبها بمسرغين، بوتليليس، العامرية، حمام بوحجر، عين تموشنت، مغنية، غريس، وغيرها، وكان الحكام يستغلون هذه الأراضي مباشرة عن طريق الخماسة، أو يفرضون على قبائل الرعية " التويزة"، أو تعطى للمرابطين وشيخ القبائل والعشائر المتعاملين مع البايلك، كما يلجأون إلى كرائها لسكان الدواوير، ويعرف هذا الكراء بالحكور مقابل دفع 12 صاعا من القمح ومثله من الشعير على الجابدة الواحدة، أي نصف محصول الأرض أو أكثر بقليل، وفي حالة الجفاف وقلة المردود فإنّ الفلاح يتحمل الخسارة لوحده[1].

1-3- الأراضي المشاعة:

يشترك فيها كل أفراد القبيلة، وكانت تستغل جماعيا في الزراعة والرعي[2]، ويعود حق التصرف فيها إلى سكان القبيلة أو الدوار وتعرف في الجهات الشرقية بأراضي العرش، وفي بعض النواحي الغربية بأراضي السبيقة، وتفرض الدولة على هذا الصنف من الأراضي غرامة سنوية، فكانت الغرامة تدفع نقدا في الغالب بينما اللزمة والمعونة تستخلص من الإنتاج، وتضاف إليها بعض الضرائب الفصلية التي كانت تعرف بالعوائد مثل: ضيفة الداي وضيفة الدنوش وخيل الرعية وحق البرنوس وغيرها، ونجد اقليم الزيبان بالصحراء الشرقية التي كان شيخ العرب يقدم نيابة عنها معونات مختلفة قدّر ثمنها سنويا بما يربو على 21.850 ريال بوجو[3].

1-4- أراضي الوقف:

هي تابعة للمؤسسات الدينية، المساجد، والزوايا، كان يتولى أمرها الوكيل تحت اشراف ناظر الأوقاف على المذهبين الحنفي والمالكي. والتي حبست للإنفاق على الأعمال الخيرية، وقد انتشرت الأوقاف في أواخر العهد العثماني وتركزت بالقرب من المدن الكبرى، حتى أصبحت حسب بعض التقارير تغطي ثلاثة أرباع الأراضي الصالحة للزراعة بالمناطق الخاضعة مباشرة للبايلك، ونظرا للأحكام الشرعية المتعلقة بها والمعاملات القانونية الخاضعة لها، فإنّها لم تكن تخضع لأية ضريبة أو رسم، ولم تكن تتعرض لأية مصادرة أو حجز من طرف الحكام[4].

---

[1]- نفسه، ص52.

[2]- A. BENACHENHOU , Formation du sous développement en Algérie. ENC. Alger 1978.P.27.

[3]- ناصر الدين سعيدوني، الجزائر في التاريخ العهد العثماني، المرجع السابق، ص ص52-53.

[4]- ناصر الدين سعيدوني، الجزائر في التاريخ العهد العثماني، نفس المرجع، ص53، وأنظر أيضا: صالح عباد، المرجع السابق، ص379.

1-5- أراضي الموات:

هي الأراضي التي تركت بدون استغلال أو التي كانت غير صالحة للفلاحة، ورغم إمكانية امتلاكها والانتفاع بها شريطة إحيائها، إلاّ أنّ الأهالي بالأرياف لم يكونوا يقبلون على استثمارها، وتحول الكثير إلى امتهان الرعي بسبب فداحة الضرائب وتنوعها، وعدم ملائمة الظروف المناخية، وكثرة الفتن والثورات في العهد الأخير من الوجود العثماني في الجزائر[1].

2- وضعية الفلاحة والفلاحين وطريقة استغلال الأراضي:

ظلت مساحات شاسعة من الأراضي بدون استغلال باعتبارها أوقافا تابعة للمؤسسات الدينية أو أراضي تقيم عليها قبائل المخزن مثل السهول الوهرانية التي كانت تقطنها عشائر الزمول والدوائر التي استحوذت على 78 بالمئة من مجموع الأراضي الزراعية بتلك الجهة، ولم تحاول استغلالها، وكذلك السهول العليا القسنطينية ونواحي الشلف، وجهات التيطري الجنوبية حيث كانت قبائل المخزن تفضل تربية الماشية على خدمة الأرض نظرا لمهامها العسكرية التي كانت تعود عليها بالغنائم الكثيرة.

ونتج عن طبيعة الملكية وكيفية استغلال الأراضي اضطراب في توزيع السكان واختلال في نسبة الكثافة السكانية من جهة إلى أخرى، فأصبحت المناطق السهلية الخصبة حيث تنتشر ملكيات البايلك ويسود نفوذ الحكام الأتراك تتميّز بقلة سكانها، بينما المناطق الجبلية والهضاب الفقيرة والواحات النائية حيث توجد الملكيات الخاص والمشاعة، وتشتهر بكثرة سكانها، وأصبحت مناطق الطرد البشري، وهي الجبال والهضاب والصحراء كثيفة السكان، ومناطق الجذب البشري "السهول الخصبة" فقيرة من السكان، ممّا ترك آثارا سلبية على أوضاع الفلاحة وحالة السكان[2].

وكان لاختلاف أنماط الملكية ونوعية التربة وطبيعة المناخ تأثير مباشر على الزراعة في العهد العثماني، فارتبطت زراعة البقول بالملكيات الخاصة بالفحوص، وأصبحت أراضي البايلك مخصصة في أغلبها لإنتاج الحبوب، وتميزت الملكيات الخاصة بالمناطق الجبلية بالأشجار المثمرة، وتركز الرعي في الأراضي المشاعة بالهضاب العليا القسنطينية مع زراعة معيشية بسيطة بينما أصبح الاعتماد كليا على الرعي في الأراضي الموات بالسهول العليا الوهرانية، وأصبح السكان يعتمدون في عيشهم على

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني، الجزائر في التاريخ العهد العثماني، نفس المرجع، ص53.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني، ط2، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص ص87-88.

الرعي الموسمي والزراعة المروية في بطون الأودية، وهذا ما أدّى في الأخير إلى اقتصاد فلاحي شبه مغلق يتّصف بضآلة المردود وقلة الإنتاج ةالذي أصبح مع مطلع القرن19م لا يتعدى تلبية مطلبين أساسيين هما سد حاجة الأهالي وإمداد الدولة ببعض المحاصيل التي يستهلك جزء منها في المدن والجزء الآخر منها يصدر إلى الخارج مقابل استيراد المواد المصنعة من أوروبا.

أدّت سياسة حكام الرامية إلى الاستيلاء على الأراضي المنتجة للحبوب، وتكوين صنف متميز من الملكيات "ملكيات الدولة أو البايلك" إلى التأثير على أسلوب الانتاج وبذلك ظهر نوع من احتكار الدولة للحبوب وأحدثت زراعة موجهة من طرف البايلك، وهذا ما أدّى في الأخير إلى خمود همة الفلاح الجزائري ففقد الرغبة في ممارسة الفلاحة والتحول لتربية المواشي[1].

نستنتج من خلال ما ذكرناه أن طبيعة الملكية وكيفية استغلال الأرض أدى إلى اضطراب في توزيع السكان من جهة إلى أخرى، فأصبحت المناطق السهلية التي تتميز بالتربة الخصبة حيث تستقر قبائل المخزن وتقيم الحاميات التركية تتميز بقلة السكان، بينما المناطق الجبلية والهضاب الفقيرة يكثر فيها السكان، مما ترك آثار سلبية على الفلاحة وعلى السكان.

[1]- نفسه، ص ص88-89.

المحاضرة الثالثة:

الضرائب المفروضة على الملكيات الزراعية:

1- ضرائب الملكيات الخاصة:

2- ضرائب ملكيات البايلك:

3- ضرائب ملكيات العرش:

تعتبر هذه الضرائب من بين الأصناف التي كانت تدخل في مصادر دخل الدولة في العهد العثماني، وتأتي أساسا من الإنتاج الفلاحي للريف وتربية المواشي، وتتم معالجة ضرائب ورسوم القطاع الريفي حسب وضعية الأراضي من حيث كونها ملكيات خاصة، أو أملاك البايلك، أو أراضي عرش أو مناطق مستعصية على نفوذ البايلك لصعوبة تضاريسها.

1- ضرائب الملكيات الخاصة:

تنحصر الضرائب المفروضة على الملكيات الخاصة في الزكاة" و"العشور" وتأخذ الزكاة عن المواشي أما العشور فتأخذ عن المحصول.

1-1- العشور:

تعتبر من الضرائب الشرعية المباشرة التي تمس أراضي الملكية الخاصة الخاضعة لمراقبة البايلك الفعلية، والعشور نظريا حسب ما يفهم من لفظة لا يتجاوز أخذ البايلك لعشر المحاصيل الزراعية، غير أنّه في الواقع مخالف لذلك، فهو يطبق حسب الأعراف المعمول بها أنذاك والمعتمدة أساسا في تقديراتها على مبدأ "الزويجة" أو "الجابدة" أو "السكة" تشكل وحدة قياس للمساحة التي يمكن حرثها بواسطة ثورين أو بقرتين في يوم واحد في مواسم الحرث الاعتيادية[1]، وهي تتطلب عادة ستة صاع قمح وأربعة صاع من الشعير لزرعها، مع العلم أنّ السعة الحقيقية لهذه المساحة تختلف تضاريس الرقعة المزروعة، ففي نواحي الجزائر يقدر متوسّطها بـ 10 هكتارات (12 هكتارا في السهول، و07 هكتارات في الهضاب الساحلية، و05 هكتارات في المناطق الجبلية بنواحي الأطلس النتيجي)[2]. وبهذا الاعتبار تحدّد كمية المحاصيل الزراعية المأخوذة كعشور على الأراضي الزراعية مبدئيا بعدد الزويجات أو الجابدات المحروثة، بغض النظر عن كمية الحصاد الحقيقية، إلاّ أنّ التقديرات النهائية والدقيقة هي من اختصاص قائد العشور أو خوجة المعونة أو كاتب مخزن الزرع، الذي عليه أن يوفر المخازن في المدن والبوادي لايداع كمية العشور، وترجع عائدات العشور إلى المساحات الشاسعة التي كانت تؤخذ منها، فثلث أراضي بايلك الشرق الزراعية كانت ملكيات خاصة تخضع لنظام

[1]- حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص144.

[2]- سعاد عقاد، المرجع السابق، ص91.

الجباية. وكانت هذه الضرائب والعشور تعسفية وغير عادلة، فهي لا تخضع لأي نظام قانوني، وإنّما تحدّد كمياتها بقوة المحلة الفصلية وفعاليات الفرسان المخزن[1].

1-2- الزكاة:

كانت تؤخذ من الثروة الحيوانية، حيث تجاوز الحكام الأحكام الشرعية في مقدارها، وعادت على الدولة بمداخل كبيرة، وكانت الأغنام والماعز تؤخذ أحواش البايلك، بينما الأبقار والجمال تعطى للفلاحين المستأجرين (الخماسة) لأراضي الدولة (عزل البايلك)، والتي تكون غير صالحة مثلا لخدمة الأرض توجه لسد حاجيات موظفي البايلك من اللحم[2]، وقدّرت الزكاة فيها على حسب المصادر الأجنبية حيث لم تكن تخضع لنفس التقدير دائما فذكر "**استرهازي**" أنّ عن كل 25 جملا رأسا، وعن كل30 بقرة رأسا، وعن كل عشرة شاة، وأما الصوف والعسل والشمع توجه إلى مخازن الدولة، ويصدر قسم منها عن طريق الوكلاء الأوروبيين والتجار إلى الموانئ الأوروبية، وما لم يتم تصديره يحتفظ به في مستودعات (مخازن) البايلك الخاصة[3].

2- ضرائب ملكيات البايلك:

هي التي تعرف بعزل وأحواش البايلك والتي تخصص في غالبها لزراعة الحبوب، لكونها من أخصب الأراضي وأوفرها انتاجا، وتعود ملكيتها للدولة مباشرة ويحق للحكام التصرف فيها وتبلغ مساحتها الإجمالية حوالي 389682 هكتار، وكان البايلك قد تحصل على هذه الأراضي بطريق المصادرات المتعدّدة التي يقوم بها البايات بالبايلك أو الأغوات بدار السلطان[4].

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني، المرجع السابق، ص125.

[2]- حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص128.

[3]- توفيق دحماني، النظام الضريبي ببايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص77.

[4]- الراجح أنّ أغلب أراضي البايلك تعود إلى عمليات المصادرة، لأنّ شراء الأراضي من الدولة أو حيازتها بسبب غياب الورثة الشرعيين أمر نادر الحدوث، ولعل لفظ العزل الذي أطلق على أراضي هذا القطاع يدل على أصولها الأولى، فلفظ العزل معناه: التنحي والتخلي، والواقع أنّ هذه المصادرات، هي التي جعلت أراضي العزل تختلف من بايلك إلى آخر فأراضي عزل بايلك التيطري ووهران أو قطاع دار السلطان كانت عبارة عن قطع متناثرة وسط أراضي العرش والملكيات الخاصة وتقدر مساحتها ببعض مئات الهكتارات. أنظر: ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني، المرجع السابق، ص128.

2-1- نظام الخماسة:

هو نظام يمكن للفلاح من العمل في الأرض لفائدة الدولة مقابل خمس الإنتاج، بعد أن توفر له الأرض والمحراث والحيوانات والبذور اللازمة[1] مع إعانة نقدية وعينية تعرف بالصارمية في شكل سلفة يعوّضها الخماس عند جني المحصول، ويقوم على استخدام الفلاحين من جماعات الرعية الخاضعة للعمل في مزارع الخواص من الحضر (البلدية) أو في ملكيات الدولة ، فالخماس مكلف بالقيام بأعمال الحرث والحصاد وقلع الحشائش الضارة من الحقول وحراسة المحصول من التلف ومما قد يتعرّض له بسبب الطيور والحيوانات[2]، ويوفر هذا الأسلوب من العمل في أرض البايلك والاشتغال بمهن أخرى مدّة ثلاثة أرباع السنة مبلغا محترما يسمح للشخص بعيال أهله[3].

2-2- نظام التويزة:

يتم كراء الأراضي مقابل منافع عينية تسلم للجباة آخر السنة الزراعية دون اعتبار للخسائر التي تتعرّض لها المزروعات، بحيث تكون هذه الخسائر على حساب الفلاح، فتأخذ الدولة 12 صاعا من القمح و12 صاعا من الشعير على الجابدة أي بنسبة أقل من 50 بالمئة مما زرعه الفلاح. وهناك شكل ثالث لاستغلال الدولة لأملاكها، وهو تسليم أراضي البايلك مقابل أعمال وخدمات أو سد مرتبات وتقديم مكافآت لبعض الموظفين والمرابطين من ذوي النفوذ، وقد استحدث هذا الشكل في استغلال أراضي البايلك للحد من شوكة الرؤساء المحليين وحاجة الدولة إلى استمالة المرابطين، وعدم التمكن من فرض السلطة المباشرة عسكريا على بعض المناطق لا سيما الجبلية أو النائية منها. وتلحق بالشكل الأخير من أنواع الاستغلال، الفوائد الناتجة عن تكليف بعض القبائل بتغذية وتربية قطعان البايلك مقابل الحصول على الأرض والاعفاء من الضرائب، باستثناء العشور المحدد في هذه الحالة بصاع قمح وصاع شعير للجابدة أي ما قيمته عشرة ريالات[4].

---

[1]- نفسه، ص129.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، الفترة الحديثة، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت،2001.

[3]- فاطمة الزهراء سيدهم، موارد إيالة الجزائر المالية في مطلع القرن التاسع عشر، مجلة كان التاريخية، العدد13، مؤسسة ناشري، الكويت،2011، ص24.

[4]- ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني، المرجع السابق، ص ص 131-132.

3- ضرائب ملكيات العرش:

3-1- الغرامة: تفرض الغرامة على المناطق الخارجة عن السلطة الفعلية للبايلك بالصحراء والهضاب العليا والمناطق الجبلية مثل: بلاد القبائل الكبرى والشمال القسنطيني، عوضا عن العشور، وهي تسدّد إما نقدا أو عينا وغالبا ما تؤخذ الغرامة عينا في شكل مواشي وموارد زراعية من انتاج أهل البلد[1]، والغرامة المفروضة على الأهالي لا تستند إلى إحصاء أو سند قانوني لأنّ القائد يقوم بتوزيع الغرامة على كل دوار حسب عدد الخيام والبيوت. وتعتمد الإدارة في جمع الضرائب على المحلات العسكرية التي توجه إلى مناطق محدّدة، أو تكتفي بمراقبة الأسواق والمناطق الحيوية التي يتردّد عليها سكان المناطق الخارجة عن حكمهم لاستبدال منتوجاتهم المحلية بما يحتاجون إليه من مؤونة ومواد غذائية. وكان الأهالي يدفعون حق المرور لقوافلهم دور إسباني واحد على كل جمل، وعلى كل قطيع يدفعون خروفا واحدا[2].

3-2- اللزمة: وهي مطلب عيني ومساهمة مالية توجه لتدعيم مساهمة المقاطعات في مداخيل الخزينة العامة للجزائر، المعروفة بالدنوش الصغرى (المساهمة الفصلية) والدنوش الكبرى (السنوية)، عند تعذر أخذ العشور وجمع الزكاة من القبائل التي ظلت محافظة إلى حد ما على استقلالها المحلي والتي لا تتعامل مع سلطات البايلك إلا عن طريق شيوخها الذين يتصرفون في شؤونها، ويقومون بجمعها في فصلي الربيع والشتاء عامة، ويعودون في ذلك إلى القياد الذين يقدّمونها بدورهم إلى آغا العرب، وجرت العادة أن يكون استخلاص اللزمة مرتين في السنة، وهي بالنسبة للأشخاص الملزمين بها تقدر بمبلغ مالي يتراوح ما بين عشرة إلى خمسة وعشرون ريال بيجو (حوالي 18.6 إلى 46.5 فرنكا) حسب وضعية القبيلة حالة الشخص الذي يساهم في اللزمة[3].

3-3- المعونة: وهي ضريبة مستحدثة تعوض اللزمة المتعارف عليها، وهذا ما جعل المعونة ضريبة إلزامية موظفة على القبائل الخاضعة (الرعية)، وهي عادة تدفع شهريا أو تستخلص فصليا، ونادرا توظف سنويا، وتفرض عادة بغرض تغطية نفقات الموظفين بالإدارة المركزية في المواسم الدينية والأفراح، أو توظف بهدف سد متطلبات السلك الإداري وتدعيم الجهد الحربي[4].

---

[1]- نفسه، ص133.

[2]- فاطمة الزهراء سيدهم، المرجع السابق، ص25.

[3]- عقاد سعاد، المرجع السابق، ص109.

[4]- سعاد عقاد، المرجع السابق، ص111.

3-4- معونة بلاد القبائل: تتكون من كميات من التين المجفف وكميات من الحبوب وعدد من رؤوس الأغنام والماعز والأموال تساهم بها قبيلة فليسة بـ500 ريال بوجو، وقبائل قيادة بوغني بـ125 ريال، والقبائل المتعاملة مع قائد برج سباو التي توفر للبايلك ما قيمته 8850 بوجو، جزء منها يدفع نقدا والباقي زيت زيتون وتين مجفف، وقد قدّر أخر وكيل تركي ببرج سباو ما تقدّمه منطقته للبايلك بـ20000 صاع شعير و1000 صاع قمح و100 حمولة زيت زيتون و100 حمولة تين و 64 كبشا سمينا و 100 خروف[1].

3-5- ضيفة الدنوش أو ضيفة الباي: وهي أموال لشراء جل الهدايا المخصصة لداي الجزائر، وهي تقدّم غالبا كل ستة شهور وتعرف عند أهالي التيطري بغرامة الصيف وغرامة الشتاء، وتوفر لخزينة الدولة من بايلك التطري وحده 2480 ريال بوجو سنويا.

3-6- البشارة: وتقدّم بمناسبة تولية الباي أو إقراره في منصبه من جديد، أو بإحدى الأحداث السعيدة، وتوفر للخزينة ثروات مهمة، فهي ببايلك قسنطينة وحده تبلغ 20000 بوجو أي حوالي 36000 فرنك.

3-7- خيل الرعية: وتلتزم بها قبائل الرعية بالناحية الغربية خصوصا، وهي عبارة عن مساهمة مادية من طرف هذه القبائل في اقتناء عدد من الخيول لركوب هيئة كبيرة من الفرسان، وبفضلها تتمكن السلطات من تعويض خيل فرسان المخزن عند موتها، وفي حالة الاكتفاء من الخيول والدواب يتم بيعها[2].

3-8- الدنوش: في كل ثلاث سنوات يتوجه البايات الثلاث وجوبا إلى الجزائر للمساهمة بكميات معتبرة من الأموال والثروات، وتسلم في مواعيد محدّدة، ويأتي خلفاء البايات إلى العاصمة كل ستة أشهر في فصلي الصيف والخريف، ويطلق عليها لفظ العوائد أو الدنوش الصغرى وهي بمثابة عشور يقدمها البايات والقياد عن رعاياهم، وتتفاوت عائدات الدنوش من بايلك إلى آخر

[1]- ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني، المرجع السابق، ص135.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، الفترة الحديثة، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2001، ص ص306-307.

ومن سنة لأخرى[1]. فكان صالح باي قسنطينة يرسل مع خليفته إلى الداي كل عام ما قيمته 120 ألف قرش أما الدنوش قيمته من القمح 18000 قرشا زمن الماشية 50000 قرشا[2].

ومنه نقول بأن الضرائب المفروضة كانت غير قارة وليست محددة لا من حيث النوعية ولا من حيث الكمية، كما أنها كانت تتصف بالتعدد واختلاف التسميات، وبذلك فإن النظام الضرائبي على القطاع الفلاحي في العهد العثماني الذي كان يشكل العمود الفقري للبناء الاقتصادي للجزائر، أنه غير عادل ولا يراعي القائمون عليه طبيعة الإنتاج ولا وضعية الفلاحين وحالتهم.

[1]- فاطمة الزهراء سيدهم، المرجع السابق، ص25.

[2]- V.de Paradis, Ager au Xvilléme siécles, Alger,1898,p146.

المحاضرة الرابعة:

أنواع الإنتاج الزراعي ووسائله والثروة الحيوانية

1- أنواع الإنتاج الزراعي:

2- وسائل الإنتاج وطرق الري:

3- الثروة الحيوانية:

4- السياسة المتبعة للتحكم في الإنتاج الزراعي:

لقد ساعد تنوع التضاريس والمناخ وخصوبة التربة على وفرة كل أنواع المحاصيل الزراعية. فكانت كل منطقة مختصة في إنتاج أنواع معينة من المحاصيل الزراعية مثل: الحبوب (القمح والشعير)، والفواكه مثل: البرتقال، العنب، والخضر مثل:الطماطم، البصل، البطاطس والفلفل وغيرها.

1- أنواع الإنتاج الزراعي:

يأتي القمح على رأس المحاصيل الزراعية في الجزائر، وقد كان من أحسن أنواع القمح العالمية[1]، وكان مطلوبا في الخارج بحيث أنّ الدولة كانت لا تسمح بخروجه إلا برخصة[2]، فكانت كمية كبيرة تنتجها سهول قسنطينة ومتيجة وعنابة ومعسكر والتيطري، وأجوده كان بتلمسان[3]، وله أنواع متعددة أهمها المنتشرة في الشرق الجزائري ومنها: القمح البليوني، والهبلة، والرشالة، والعجيني، والمحمودي، والريشي[4]، ونجد أنّ سهل متيجة كان ينتج نوع رديء ومنحط من القمح، وقد وصفه حمدان خوجة بقوله:"...إنّه من أحط أنواع القمح لكونه داكن ونشاؤه قليل ولا يمكن الاحتفاظ به أكثر من سنة واحدة لسرعة تعرضه للانحلال والتلف"[5].

وإلى جانب محصول القمح، اهتم الجزائريون بزراعة الشعير الذي كان في المرتبة الثانية بعد القمح، ويفضل أغلب الفلاحين بالجزائر المزاوجة بين زراعة المحصولين مع التفريق بينهما في أماكن الحرث، وهناك من يمزجهما في حقل واحد وهو قليل، واشتهرت زراعة الشعير بصفة خاصة على الهضاب العليا وبلاد القبائل ودلس والحضنة.

كما انتشرت زراعة الأرز في مليانة وفي وادي مينا بالغرب الجزائري ومعسكر ومستغانم، وكانت الكمية التي تنتجها البلاد تقدر في أواخر القرن 18م بـ 05 أو 06 آلاف قنطار في السنة، وهذه الكمية كانت تكفي حاجة البلاد، غير أنّ الدولة كانت تستورد كمية منه من مصر للفئة الحاكمة[6].

---

[1]- حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص

[2]- نور الدين عبد القادر، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد العثماني، دار الحضارة،الجزائر، 2006، ص279.

[3]- S. D'ESTRY, Histoire d'Alger depuis les temps les plus reculés jusqu'à nos jours. Admame et Cie, ed. Tours 1845, P.128.

[4]- J.Yarlrt, Les Céréale D' Algérie, Imprimerie photograveur, 1900, pp54-57

[5] - حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص135

[6]- صالح عباد، المرجع السابق، ص336، وأنظر أيضا: أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص ص215-216.

إلى جانب الحبوب كانت الجزائر تنتج أنواعا عديدة من الخضر مثل: الطماطم والخيار والبصل والبطاطس والفلفل فقد كانت سهول الجزائر الشمالية غنية بها، إضافة إلى الأشجار المثمرة والتي تحسنت بفضل جهود الأندلسيين وكانت منتشرة على المناطق الجبلية مثل: أشجار الزيتون والخوخ والتين والكرز في جبال الأوراس وجرجرة وجيجل ومعسكر وعنابة، والعنب الحمضيات على سهل متيجة بصفة خاصة، وانتشرت مزارع البرتقال حول البليدة والجزائر، أما سهول شرشال والقليعة فقد اختصت بزراعة التوت الأبيض والأسود وقد كان مستعملا في تغذية دودة القز، هذه الأخيرة التي أدخلها الأندلسيين وأنتجوا منها الحرير في القليعة وشرشال[1].

وكانت الجزائر تنتج محاصيل أخرى مثل: التبغ الذي كان يزرع في عنابة والجزائر وبعض الواحات الصحراوية[2]، الذي كان يصدر إلى تونس وطرابلس[3]، وكذلك القطن الذي انتشر على سهول مينا والشلف وجهات مستغانم ويتم استغلاله في صناعة الملابس[4]، إضافة إلى العديد من المنتجات الزراعية التي اهتم بها الفلاح الجزائري ومنها: العسل، الشمع، الزيت، الصوف، الجلود، ونظرا لقلة المساحة الصالحة للزراعة كانت الأراضي الجبلية تستغل بشكل مكثف لزرع بعض الحبوب لاستهلاكه الشخصي مثل الحمص، والعدس، والذرة[5].

وتجدر الاشارة إلى أنّ الجزائر كانت غنية بالثروة الغابية التي كانت تغطي مساحات شاسعة من جبال سلسلة الأطلسين التلي والصحراوي، وتقلصت مساحتها أواخر العهد العثماني بفعل الاستعمال المكثف والإهمال من طرف الادارة العثمانية[6].

2- وسائل الإنتاج وطرق الري:

على الرغم من أنّ الزراعة كانت المورد الرئيسي لمعيشة غالبية السكان، ومجيئ الأندلسيين وإدخالهم لزراعات جديدة وتطوير وسائل الري وتنوع المحاصيل الزراعية، فإنّ أوضاع الفلاحة لم تتطور منذ أواسط القرن 17م، فالشيء المشترك بين مختلف جهات البلاد هو الضعف الكبير في المستوى

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص59.

[2]- صالح عباد، المرجع السابق، ص336.

[3]- أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص216.

[4]- ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص59.

[5]- أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص216.

[6]- ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص59.

التقني لأدوات العمل[1]، فاقتصر الفلاحون على استعمال أدوات بسيطة تتمثل في المحراث الخشبي البسيط البدائي، والمنجل للحصاد، وفرشاة لجمع بقايا الزرع[2]، ودون استعمال نظام تقليب الأرض وتهيئتها للحرث للموسم القادم، ولا الأسمدة ولا اقتلاع الأعشاب الضارة ممّا جعل الانتاجية ضعيفة، والالتجاء إلى رماد الأعشاب المحروقة وفضلات الحيوانات لإخصاب التربة أو ترك الأرض بورا لمدّة سنة أو أكثر لتستعيد خصوبتها[3]، وكانت هناك مخابئ تحت الأرض للاحتفاظ بالحبوب من فصل إلى آخر، كما نجد السدود القليلة التي أقامها الريفيون لا تفي بالغرض لري المحاصيل الزراعية[4] بالرغم من مجهودات الأندلسيين لتطوير وسائل الري في الفترة الأولى للعهد العثماني، وكان مصدر السقي والري تتمثل في الأمطار والأودية والعيون، وفي ما يخص الري ببايلك قسنطينة مثلا كان سقي الأراضي والبساتين عملية منظمة من خلال وجود رسوم استغلال المياه وتوزيعها بقسنطينة والنواحي المجاورة كان محترما وموثقا بمواثيق من خلال بناء السدود على مختلف الأودية، وعلى الرغم من هذا إلا أنّه يوجد العديد من المنازعات والخلافات التي تنتج بين السكان حول السقي[5].

3- الثروة الحيوانية:

اهتمت الجزائر خلال العهد العثماني بتربية الحيوانات مثل:الأغنام والأبقار والماعز والخيل والبغال والحمير، حيث كانت المنطقة الواقعة بين الأطلسين التلي والصحرواي وشط الحضنة والحدود المغربية هي المنطقة الرئيسية لتربية الماشية خاصة الضأن[6]، فكانت الأغنام والجمال منتشرة بكثرة في منطقة الهضاب العليا ومشارف الصحراء حيث شساعة المراعي. بينما المنطقة التلية كانت متخصصة في تربية الأبقار، أما الماعز والخيول والبغال، فإنّنا نكاد نجدها عند كل القبائل، إلاّ أنّ هناك من أولى اهتماما خاصا بتربية الخيول[7]، حيث حافظت الجزائر على انتاج سلالة نقية من الخيول الجيدة،

---

[1]- صالح عباد، المرجع السابق، ص335.

[2]- أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص150.

[3]- ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص57.

[4]- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص150.

[5]- بلخوص الدراجي، جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية في بايلك قسنطينة من خلال نوازل ابن الفكون خلال القرنين 16-17م-10هـ-11هـ، رسالة ماجيستر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2012، ص ص90-91.

[6]- صالح عباد، المرجع السابق، ص336.

[7]- أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص217.

وكانت بعض القبائل قد امتازت بتأصيل الخيول مثل: قبائل اليعقوبية وبني أنجاد وسكان جنوب وهران وسهول واد الشلف، ولكن معظم الخيول الجيدة كانت تأتي من جنوب وهران وجنوب قسنطينة[1]، وذكر لنا حمدان بن عثمان خوجة في هذا الخصوص تربية الخيول وسكان السهول فيقول:"...هؤلاء السكان يحبون الخيل حبا جنونيا. ولا يفكرون إلا في مضاعفة أعدادها، وهم يفرقون بين أنواعها ويحفظونها بعناية..."[2].

وقد استعملت مختلف أصناف هذه الحيوانات في النقل والجر والحرث لتحملها التعب، ولكنّها كانت تعاني من العديد من المشاكل التي كانت منتشرة في مختلف جهات البلاد وأغلبها كان في الهضاب العليا ومنها: المعرفة القليلة بالعناية بالحيوانات أدّت إلى الإضرار بها والأوبئة التي أثرت وأضرت كثيرا بالماشية[3]، إضافة إلى كثرة الجفاف وانعدام الأمن وانتشار الأمراض والتنقل الصعب عبر المناطق الجبلية.

وقد وفرت هذه الحيوانات كميات كبيرة من الصوف والوبر التي كانت تستعمل في صنع الخيام ونسج البرانس والأردية، أو تصدر إلى الخارج، بواسطة التجار الأوروبيين واليهود، كما كانت مصدر العيش الرئيسي للعديد من المناطق السهبية، وقد قدّرت الإحصاءات الأولى للجيش الفرنسي عدد الحيوانات في السنوات الأخيرة من العهد العثماني كما يلي:6.850.205 رأس غنم، و3.384.902 رأس ماعز، و1.031.738 رأس بقر، و213.321 جملا وناقة، و178.864حمارا، و131.035 حصانا، و109.069 بغلا، إضافة إلى الأسماك التي كانت تتوفر عليها السواحل الجزائرية التي لم يكن إقبال عليها من طرف السكان خاصة سكان المدن والجهات الساحلية، وهو ما اضطرا الصيادون في كثير من الأحيان على رميها في البحر نظرا لإقبالهم وتفضيلهم للحم الغنم المتوفر بكثرة[4].

4- السياسة المتبعة للتحكم في الإنتاج الزراعي:

من أجل التحكم في الإنتاج الزراعي حاول الحكام الاستيلاء على الأراضي المنتجة للحبوب وتسخير الفلاحين لإنتاج كميات كبيرة من المحاصيل قصد تصديرها إلى الخارج عن طريق وكلاء

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص153.

[2]- حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص

[3]- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص153

[4]- ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص57.

البايلك وكبار التجار اليهود، وبعض الشركات الاحتكارية الأوروبية (الشركة الفرنسية المعروفة بالشركة الافريقية وبيت باري). ونتيجة أسلوب الاحتكار ومحاولة خلق زراعة موجهة من قبل البايلك بعد أن تضاءلت موارد الجهاد البحري التي كانت عند استقرار العثمانيين بالجزائر قد تحولت إلى مؤسسة، فقد أنشئت الإدارة مطامير البايلك في مراكز الحاميات، وأقيمت المطاحن بالقرب من المدن، وخصصت ما بين 08 و10 مخازن بالقرب من الجزائر لحفظ الحنطة سعتها الإجمالية من 160 و200 ألف قيسة.

وقد أدّت هذه السياسة الاحتكارية إلى اضطراب في الإنتاج وانخفاض في أسعار المحاصيل الزراعية الأساسية كالحبوب التي يشتريها البايلك من الفلاحين بسعر 8.80 قروش للصاع ويعيد بيعها للأجانب بـ26.30 قروش عام 1808، ونتج عن هذه السياسة حدوث مجاعات وانتفاضات[1].

وفيما يخص عملية جباية الضرائب التي كانت تتم تحت الضغط والإكراه في كثير من النواحي، حيث كان الحكام يعمدون إلى شن الحملات العسكرية التأديبية لإرغام الأهالي لدفعها، وتعتمد هذه الحملات العسكرية على قبائل المخزن فبفضلها تتدعم الفرقة التركية (محلة اليولداش) (التي لا يتجاوز عدد أفرادها في أغلب الأحيان 270 جنديا) بأعداد وفيرة من الفرسان، وقد أدّى ذلك إلى تكوين قوة يتراوح عدد رجالها بين 500 و1000 رجل على رأسهم الباي وأغا المحلة، ومقسمة حسب تنظيماتها إلى مجموعة خيام كل خيمة منها تضم فصيلة يشرف عليها شاوش.

فهذه الحملات تأتي بنتائج تكمن في أنّها وسيلة عملية في تحصيل الضرائب خاصة تلك المناطق المستعصية على الحكام، كأراضي الجنوب حيث يسود اقتصاد رعوي، كما أنّ هذه الحملات أيضا أداة فعالة لتنفيذ أحكام المصادرة واكتساب الغنائم، ومن هذه الحملات نجد أنّ باي قسنطينة أحمد المملوك سنة 1821م قام بحملة على سلاطين بني جلاب بتوقرت بتحريض من فرحات بن السعيد الراغب في بسط نفوذه وجمع أموالا كثيرة. وأيضا مصطفى بومرزاق باي التيطري قام بحملة ضدّ قبيلة الأربعاء سنة 1825م، وغيرها من الحملات الإدارة العثمانية على سكان الأرياف[2].

---

[1]- نفسه، ص56.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، ويليه قانون أسواق مدينة الجزائر، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص114.

تجوب المحلة الأرياف لمدّة طويلة قد تصل إلى ستة أو سبعة شهور تستخلص الضرائب وتوقع العقاب على الممتنعين. وكانت محلة الشرق تنطلق من قسنطينة وتنقسم إلى فيلقين، أحدهما يجوب الهضاب العليا والتل الجنوبي، وأخرى تقصد مناطق التل الشمالية المتاخمة للساحل وتقوم بإحصاء الأراضي المزروعة، كما تحصي عدد رؤوس الماشية والأبقار والإبل لتعود عند الحصاد في الخريف لجمع الغلال والحبوب والبهائم، وتنطلق محلة الغرب من معسكر أو وهران وتجوب نواحي غريس ووادي مينا وجهات السوسو، وقد تصل في بعض الأحيان إلى الجهات اليعقوبية بالهضاب العليا الغربية، ومن هذه الحملات حملة محمد بن عثمان 1785م بنواحي الأغواط لتوسيع نفوذ البايلك وإخضاع المناطق النائية[1].

[1]- ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص57.

المحاضرة الخامسة:

انتفاضات الفلاحين وحدوث أزمة في الجزائر العثمانية – ثورة ابن الأحرش أنموذجا–

1–ظروف الثورة:

2–أحداث الثورة:

3–نهاية الثورة:

شهدت الايالة الجزائرية في الفترة الأخيرة من العهد العثماني تحولا خطيرا شمل جميع قطاعات الحياة[1]، والحديث عن علاقة الفلاحين بالسلطة العثمانية يمكن القول أنّها كانت خلال القرن 16 وحتى القرن17م تتميز بالتعاون والاستقرار والأمن، لكن بعد القرن 18م تميزت بالاضطراب والفوضى ارتبطت بعدم الاستقرار السياسي ممّا كان له تأثير مباشر على الأوضاع العامة، إضافة إلى الظروف الخارجية التي كانت تمر بها الجزائر، وبالتالي ساهم كل هذا في تشنج العلاقة بين السلطة والجماعات الفلاحية، وهذا كله راجع إلى طبيعة النظام العثماني وتحوله في الجزائر إلى جهاز لجمع الضرائب من السكان بسبب تدهور الوضع السياسي والاقتصادي بعد تراجع مداخيل النشاط البحري، وتكالب الدول الأوروبية على ممتلكات الدولة العثمانية[2].

1–ظروف الثورة:

إنّ فساد النظام العثماني وانعزاله عن الرعية والمجتمع، حيث اعتبر نفسه سيدا ووضع حاجزا بينه وبين السكان، إذ عمل العثمانيون منذ مجيئهم إلى الجزائر على إبقاء الجزائريين بعيدين عن أية مساهمة جدية في شؤون الحكم، فكان نظاما سياسيا جمهوريا عسكريا مغلقا[3].

إضافة إلى التناحر على الحكم وظاهرة الاستبداد، جعلت الشعب يعيش على الهامش يتفرج على الأحداث والاغتيالات، الأمر الذي أدّى إلى نشوب الفتن الأهلية والشعور بعدم الأمن والاستقرار، فكانت السياسة التي انتهجها معظم حكام الجزائر قد جلبت كثيرا من الويلات على البلاد والعباد، حيث أرهق السكان بالإتاوات والضرائب مما دفع بالناس إلى التمرّد والعصيان[4].

هذا ما أدّى إلى تذمرهم (أي السكان) وبداية الصراع بين الطرق الصوفية والسلطة الحاكمة، هذه الأخيرة التي طالبت المرابطين والطرق الصوفية وشيوخ القبائل بالتخلي عن جزء من امتيازاتهم ولكنّهم رفضوا ما جعل السلطة تشن حملات لتأديبهم، وهكذا تغيرت سياسة العثمانيين اتجاه الزوايا بعد أن كانت تحاول

---

[1]– مبارك شودار، لمحة عن الأوضاع السياسية للجزائر أواخر العهد العثماني، مجلة العلوم الاسلامية والحضارة، العدد04، الجزائر، ديسمبر2016، ص224.

[2]– زينب جعني، ثورة ابن الأحرش في بايلك الشرق 1800–1807، مجلة عصور الجديدة، عدد 18، مختبر البحث التاريخي تاريخ الجزائر، جامعة وهران، الجزائر، أوت2015، ص132.

[3]– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، دار البصائر، الجزائر،2007، ص138.

[4]–صالح فركوس، المرجع السابق، ص133.

كسب ودّهم وتأييدهم أصبحت تجبرهم على دفع الضرائب، وهذا ما دفعهم الى إعلان العصيان[1]. وسرعان ما تحولوا من وسطاء خير إلى مدافعين عن الفلاحين ثمّ إلى متزعمين للانتفاضات التي بدأت بصورة خطيرة منذ بداية القرن التاسع عشر في شمال قسنطينة وغربي بايلك الجزائر وفي جميع أنحاء بايلك وهران، وقد نجحت الطريقة الدرقاوية التي كانت أقوى الطرق في الجزائر في إثارة الفلاحين، وحاولت التخلص من الظلم المالي الذي مارسته السلطة على الأرياف.

ومما زاد الوضع تأزما هو انتشار الأمراض والأوبئة، وظهور الكوارث الطبيعية في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر مثل: الزلازل، الجفاف، المجاعات، الفقر[2]، بالإضافة إلى أنّ الأتراك لم يكن لهم دور في تطوير البنية الاقتصادية للجزائر[3]، حيث يقول الناصري:"...الوضع لم يستقر للأتراك بسبب القحط الذي عم البلاد...فهرب أهل تلمسان وعربها إلى المغرب الأقصى ورفضوا الرجوع إلى جنب الأتراك أن يصيبهم الجوع والقتل..."[4]، فكان العامل الاقتصادي دورا كبيرا في نشوب هذه الثورات والانتفاضات الشعبية بعد تراجع النشاط البحري للأتراك وتديّ عائداتهم الخارجية هو الأمر الذي أدّى إلى ارتباطهم أكثر بالأرض وإثقال كاهل الفلاحين بالضرائب المفروضة عليهم. وبالتالي كانت الميزة البارزة هو تدهور الاقتصاد الجزائري في عهد الدايات بالجزائر[5]، وهذا ما نجده في كتاب العنتري يصف مجاعات سكان الشرق الجزائري حيث يقول:"... حتى صاروا يقتاتون الدم والميتة وغير ذلك مما لا يباح إقتياته...ارتفعت أسعار الحبوب إلى ما لا نهاية... ودام القحط والغلاء في الحبوب...والمأكولات والمشروبات كلها رخيصة السعر إلاّ أنّ الدراهم قليلة بأيدي الناس في ذلك الزمان جدّا..."[6].

ومنه عرفت الإيالة الجزائرية مع مطلع القرن التاسع عشر موجة من الثورات والانتفاضات قادها مجموعة من المرابطين وشيوخ الزوايا هدّدت بموجبها التواجد العثماني في الجزائر، وكانت عاملا حاسما في زواله وانهياره، كما تزامنت هذه الثورات مع اشتداد التنافس الانجليزي الفرنسي على اكتساب مناطق النفوذ داخل نيابة الجزائر وباستحواذ اليهود على مقاليد الحكم، وانتشار موجة الاستياء العام لدى السكان اتجاه

---

[1]- زينب جعني، المرجع السابق، ص132.

[2]- ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي البوعبدلي، الجزائر في التاريخ، المرجع السابق، ص ص54-55.

[3]- حنفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهدى، الجزائر، 2008، ص151.

[4]-سعاد عقاد، المرجع السابق، ص126.

[5]- ناصر الدين سعيدوني والشيخ البوعبدلي، المرجع السابق، ص ص32-33.

[6]- صالح العنتري، مجاعات قسنطينة، تحقيق وتقديم رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص34.

السياسة الجائرة المطبقة من طرف البايات، ومن أهم هذه الثورات على سبيل المثال تلك التي انطلقت بمنطقة جرجرة خلال أعوام 1804م و1810م و1823م وثورة ابن الأحرش في الشمال القسنطيني وثورة درقاوة في الغرب الجزائري مابين سنتي 1805م–1816م وثورة النمامشة والأوراس ما بين عامي 1818م–1823م[1]، وسنركز بالدراسة في حديثنا على ثورة ابن الأحرش وثووة درقاوة لما خلّفتاه من تأثيرات على الأوضاع العامة للإيالة.

تنسب هذه الثورة إلى محمد بن عبد الله الشريف الملقب بالبودالي تزعم الانتفاضة في منطقة الشمال القسنطيني في عهد الداي مصطفى باشا (1798–1805) وكان عثمان باشا باي على قسنطينة[2]، وعرف عند البعض بالشريف المغربي[3]، وعرّفه المزاري بقوله:"...أحمد بن الأحرش فتى مغربي مالكي مذهبا، ودرقاوي طريقة، درعي نسبا، جاء لتلك القبائل وادّعى أنّه الإمام المهدي المنتظر، وكان صاحب شعوذة وحيل وخير، يبدل بها الأشياء للشيء الذي يريد فورا، كتقطير السيف دما والحجارة درهما... فرأت منه الناس العجائب وأظهر لهم الأمور الغرائب التي هي قلب العين لا حقيقة لها فنصروه وعقدوا له البيعة حزبا حزبا وجندوا معه وأمره كله كذب واتبعوا في المصادر وامثلوا له في النواهي والأوامر..."[4]، وزعم أنّه صاحب الوقت، وأنّ دعوته مستجابة والنصر يتبعه حيثما يتوجه وباروده عدوه لا يضره ولا يصيب أتباعه وغيرها من الأكاذيب[5]، وذكر الدكتور "ناصر الدين سعيدوني" أنّ انتسابه إلى المغرب لا يعني أنّه فعلا من المغرب بل جرت العادة في هذه الفترة على انّ كل غريب يدّعي النسب الشريف إلى الأدارسة بالمغرب الأقصى، وقد دعا إلى الطريقة الدرقاوية التي كانت بمتابة حركة ثورية، غالبا ما ينسب نفسه للساقية الحمراء أو ناحية السوس[6].

---

[1]– مبارك شودار، المرجع السابق، ص230.

[2]– حنفي هلايلي، المرجع السابق، ص23

[3]– ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر،ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1988، ص169.

[4] – الأغا بن عودة المزاري، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، ط1، تحيق ودراسة يحي بوعزيز، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص300.

[5]– صالح العنتري، المصدر السابق، ص29.

[6]– ناصر الدين سعيدوني، ثورة ابن الأحرش بين التمرد المحلي والانتفاضة الشعبية، مجلة الثقافة، عدد78، الجزائر،1983، ص201.

2–أحداث الثورة:

قام ابن الأحرش بزيارة إلى المشرق لأداء فريضة الحج، وبعد عودته عن طريق القاهرة شارك مع جماعة من أهالي المغرب الأقصى والجزائر إلى جانب الجيش المصري لمحاربة الجيش الفرنسي بقيادة نابوليون بونابرت الذي احتل مصر من (1798-1801)، حيث أبان ابن الأحرش عن قوته وشجاعته في مقاومته للفرنسيين وهو ما أكسبه شهرة، وعند تدخل الإنجليز واصل مسيرته إلى بلاد المغرب مع جماعة من الحجاج فعرّج على تونس[1] ليجد حمودة باشا باي تونس مؤيدا ومحرضا له بالثورة على الحكم العثماني في الجزائر مع وعده بإمداده بالعون والمساعدة[2].

خرج ابن الأحرش من تونس واتجه إلى جيجل أين استقر في زاوية الزيتون وأسس معهدا دينيا ببني فرقان لتعليم العلوم الدينية، وفيه كشف عن خطته للثورة ضدّ الحكم العثماني، حيث عملت الحركة الدرقاوية التي تزعمها في الشرق الجزائري على تحقيق تجانس بين القبائل التي انضمت إليها الواحدة تلوى الأخرى، واستطاع أن يشكل بها لنفسه منطقة نفوذ واسعة، واستطاع التحكم في جمع الضرائب بها، وكون جيشا كبيرا يزيد عن عشرة آلاف رجل[3]، فازدادت شعبيته حيث اضطرت حامية جيجل للانسحاب من المدينة فأصبح يتصرف كالملك وعيّن مساعدا له لقبه آغا جيجل وهو حمزة بن حمادوش[4].

وفي شهر ربيع الأول من عام 1219هـ مابين 10 جوان إلى 20 جويلية 1804م أعلن ابن الأحرش الجهاد للقضاء على سلطة بايلك الشرق وتأسيس حكومة حسب المبادئ الإسلامية، وأمر أتباعه بمهاجمة الحاميات التركية والاستيلاء على مراكزها، فخضعت له مدينة القل، وانسحبت الحامية التركية من

---

[1]–أحمد الشريف الزهار، مذكرات،ط2، تحقيق توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص85، وأنظر: محمد بن عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر، تعليق ممدوح حقي،ط2، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، لبنان، 1964، ص117، وأنظر أيضا: مؤلف مجهول، تاريخ بايات قسنطينة المرحلة الأخيرة، تحقيق حساني مختار، منشورات دحلب، الجزائر، (د.ت)، ص25.

[2]– هناك روايات أخرى تقول أنّ الإنجليز هم الذين شجعوا ابن الأحرش على العودة وأعطوه بندقية حديثة وهذا ما تذهب إليه الروايات الفرنسية أنّ الإنجليز هم الذين دفعوه لتنظم التمرد على الأتراك في الجزائر، ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ السلطة في الجزائر لم تلب دعوة الدولة العثمانية للوقوف في وجه فرنسا في مصر تلبية كاملة، وكانت على خلاف مع الإنجليز الذين كانوا يسعون لإقامة قاعدة لهم في الجزائر مع الدولة العثمانية وحتى مع تونس بسبب مشاكل الحدود، فلا يستبعد أن تكون كل الأطراف قد شجعت ابن الأحرش، لكن حتى الظروف كانت مواتية خاصة بعد تمرّد منطقة الأوراس منذ 1802م. أنظر:صالح عباد، المرجع السابق،ص195.

[3]– زينب جعني، المرجع السابق، ص132.

[4]– صالح عباد، المرجع السابق، ص195.

مدينة عنابة عندما علمت باعتزام ابن الأحرش مهاجمتها، غير أنّه ما لبث أن غيّر خطته وأمر أتباعه بالتوجه للإستيلاء على قسنطينة مركز البايلك لجمع الضرائب لغياب الباي في هذه الفترة بنواحي سطيف[1]، وقد اختلف المصادر في تقدير الجيش الذي سار به لمحاصرة المدينة، فهناك إحصاءات تذكر عشرة آلاف مقاتل[2]، ومنهم من يقدّره بستين ألف[3]، وأثناء حصاره لقسنطينة خاطب أحد أتباعه سكانها بما يلي:"...يا أهل البلد هذا الشريف قدم إليكم، ونحن قدمنا معه في جنود كبيرة وجيوش عريضة، لا تقدروا على مقاتلتنا ولا تنجوا إن فررتم منا، فإن أسلمتم لنا البلاد فلا حرج عليكم، وإن امتنعتم نقاتلكم وندخل البلاد بقوتنا"[4].

ورفض أهل قسنطينة تسليم بلادهم، وصمموا على مقاتلة قبائل المغترين حتى النصر أو الموت وردوا بطلقات الرصاص، وبدأت المعركة ودافع سكان قسنطينة عنها، وسعوا لحمايتها بقيادة ابن الفكون، ممّا أدّى إلى هزائم درقاوة وتراجعهم إلى وادي الزهور تاركين نحو المائتين قتيلا من صفوفهم، فحاول ابن الأحرش ثانية اقتحام المدينة ليلا بعد انتهاء المعركة الأولى لكنّه فشل في في فتح بابها وأصيب بجرح كبير وخطير فحمله أتباعه وفروا به[5]

3–نهاية الثورة:

ولما عاد الباي عثمان إلى قسنطينة أرسل له داي الجزائر مصطفى باشا تهديدا على أن يضع حدّا لثورة ابن الأحرش، لذلك جهز الباي عثمان حملة قوية تتكون من أربعة آلاف مقاتل من الانكشاريين ومن الزواوة المشاة وأربعة مدافع و3500 فارس من قبائل دريد والتلاغمة وأولاد عبد النور والزمول وأولاد عنان وريغة وسطيف، وتوجه الباي في شهر أوت 1804م نحو وادي الزهور[6] ليبدأ القتال مع ابن الأحرش ومن معه من القبائل، حيث انهزم فيها الباي ولقي حتفه بعد أن سار الباي في منطقة وعرة وصعبة نتيجة سقوط الأمطار التي أدّت إلى هلاك الكثير من جنوده في الأوحال[7].

---

[1]– ناصر الدين سعيدوني، ثورة ابن الأحرش بين التمرد المحلي والانتفاضة الشعبية، المرجع السابق، ص204.

[2]– محمد الصالح العنتري، المصدر السابق، ص30، وأنظر أيضا:صالح عباد، المرجع السابق، ص198.

[3]– De Grammont (HD, Histoire d'Alger sous la domination Turque(1515-1830),Ed Leroux ,Paris,1987,p363.

[4]–محمد بن الصالح العنتري، فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها (تاريخ قسنطينة)، مراجعة وتقديم: يحي بوعزيز، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص70.

[5]–سعاد عقاد، المرجع السابق، ص129.

[6]– صالح عباد، المرجع السابق، ص198.

[7]– الحاج أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص86، وأنظر أيضا:الآغا بن عودة المزاري، المصدر السابق، ص300.

وعندها بدأ تصميم السلطة المركزية بالجزائر على وضع حد لهذه الثورة باعتزام الداي مصطفى باشا الخروج بنفسه لتتبع الثائرين، عندما بلغته أنباء مقتل الباي عثمان وتبديد قواته[1]، لكن تم إقناعه بالعدول عن قراره الذي قد يشكل خطرا على حياته[2]، وعيّن عبد الله بن اسماعيل بايا على قسنطينة وكلفه بملاحقة ابن الأحرش وأمدّه بالجيش الكثير والمال الوفير وكاتب عبد الله العرب أصهاره وجميع الرعية واستقام له الأمر وساير كبراء العرب، واجتمع لديه أهل المخزن، وقد تمكن الباي عبد الله من تبديد جموع ابن الأحرش بنواحي ميلة بفضل الجيش الذي اصطحبه معه من الجزائر، وعند ظهور ابن الأحرش من جديد بنواحي بجاية انهزم مرة أخرى على يد اليولداش وأعوان المقراني وبعد عشرة أشهر من الجهود المضنية والتنقل الدائم للجيش التركي عبر بايلك الشرق أمكن للحاج علي آغا والباي عبد الله من وضع حد نهائي لثورة ابن الأحرش الذي لم يجد بدا من الالتحاق بجموع درقاوة بالغرب الجزائري التي أعلنت الثورة على الأتراك بزعامة ابن الشريف عبد القادر الدرقاوي[3].

[1]– صالح فركوس، المرجع السابق، ص134.

[2]– زينب جعني، المرجع السابق، ص135.

[3]– ناصر الدين سعيدوني، ثورة ابن الأحرش بين التمرد المحلي والانتفاضة الشعبية، المرجع السابق، ص ص209-210.

المحاضرة السادسة:

الحرفيون وأنواع الحرف والمهن:

1- تعريف الحرفة:

2- الحرف والحرفيون وأنواع المهن:

3- انتماءات الحرفيين والصناع:

شكلت هذه المجموعات الحرفية من صنفين اثنين، منها رئيسية كالنجارين والحدادين والصفارين، والشماقجية، والسرارين، والفخارين، والجلابين، والحاكة، وأخرى ثانوية كالبنائين والبياضين، والزواقين، والكواشين، والجزارين، والصوابنية، والدخاخين، والقهواجية، والدلالين، والكنافين، والحفافين، والصياغين...إلخ. وفيما يلي تعريف الحرفة ومجموع الطوائف الحرفية في الجزائر خلال العهد العثماني:

1- تعريف الحرفة:

لغة: تعددت التعريفات اللغوية لمصطلح حرفة، منهم من يعرفها على أنها اسم من الاحتراف وهو الاكتساب، هو يحرف لعياله ويحترف بمعنى يكتسب[1]، وبمعنى هو الكسب والارتزاق، أي العامل الذي يشتغل من أجل كسب قوت يومه.

اصطلاحا: الحرفة عموما هي الاستغناء من الفقر عن طريق الاكتساب بممارسة حرفة ما، تؤدي ممارستها إلى تحقيق منفعة عامة[2].

2- الحرف والحرفيون وأنواع المهن:

- **النجارون:** النجار وحرفته نجر الخشب ونحته وحرفته النجارة، وهي من أقدم الحرف، تقوم هذه الحرفة على تفصيل الخشب إلى قطع وألواح ليعاد تركيبها بشكل منتظم لإعطاء الشكل والصورة المطلوبة، وحرفة النجارة تتفرع إلى عدة تخصصات كالنقاش والحفار والدهان والخراط.

- **الحدادون:** هم معالجي الحديد، وبائعيه، ومعالجة الحديد هي عمل صناعات من هذا المعدن كصناعة الأبواب، أدوات الطهي، وسائر الاستعمالات.

- **الصفارون:** هم الذين يصنعون الأواني النحاسية ويقومون بنقشها وإصلاحها.

- **القزادرية:** تختص بصنع الأدوات القصديرية، والأواني والفوانيس وغيرها، تكون عادة من اختصاص اليهود.

- **الشماقجية:** صانعوا ومصلحو الأسلحة، كالبنادق وسبك المدافع وتحضير البارود.

- **السماروں:** هم من طائفة الحدادين يختصون بصناعة حذوات للخيول والبغال والحمير.

- **السراجون:** وهي تختص بالصناعات الجلدية كالحقائب وحاملات السلاح والبنادق.

---

[1] - أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، ج9، دار صادر، بيروت، (د.ت)، ص43.

[2] - نفسه، ص44.

- **الطرازون:** عملهم متصل بطائفة السراجين حيث يطرزون السروج بزخارف.

- **البرادعيون:** تندرج ضمن الصناعات الجلدية، بحيث تقوم هذه الطائفة بصنع البردعة والحاملات التي توضع فوق البغال والحمير لنقل السلع.

- **الخرازون:** صانعي الأحذية.

- **البشماقية:** يقومون بصنع البشماق والبابوش الخاص بالرجال[1].

- **الشبارليون:** صانعي أحذية النساء.

- **الحواكة/ الحاكة:** وهو النساج أي الذي ينسج الثياب، أي يضم بعضه إلى بعض، وصناعة الملابس الصوفية، وهو الحائك، والزرّاد وصانع الدروع، تقوم هذه الطائفة كذلك على حياكة الزرابي والخيم والأغطية.

- **الخياطون:** طائفة الخياطين تقوم على تقدير المنسوجات على اختلاف الأشكال والعوائد، تفصل أولا بالمقرض قطعا مناسبة للأعضاء البدنية، ثم تلحم تلك القطع بالخياطة المحكمة وصلا وتثبيتا على حسب نوع الصناعة.

- **القزازون:** تهتم طائفتهم بصنع الخيوط الحريرية وصنع القياطين.

- **الحفافون:** وهم الذين يحسنون المشاطة ويتخذونها حرفة لهم.

- **الخراطون:** تندرج هذه الحرفة ضمن الصناعات الخشبية، وتختص بصنع النوافذ والشرفات.

- **الغرابليون:** هم صانعوا الغربال وهو الذي يصفي فيه الدقيق بعد رحيه، يقوم الغرابليون بغربلة ونخل القمح وتحضيره للاستعمال.

- **الدباغون:** الدباغ هو الذي يدبغ الجلود، أي يلينه ويزيل ما به من رطوبة ونتن، ومعالجة الجلود للاستعمال فيما بعد، وحرفة الدباغة تتطلب مهارة وقدرة عالية في تنظيف وتسوية الجلد لإعداده للدبغ.

- **الرقاقون:** هي الطائفة التي تقوم بخياطة الرق والأغشية المستعملة في الآلات الموسيقية كالدربوكة والبندير والدف.

[1] - خولة نواري وخيرة بن بلة، البنية التنظيمية للطوائف الحرفية بمدينة قسنطينة خلال العهد العثماني، مجلة الدراسات الأثرية، مجلد 16، عدد01، جامعة الجزائر02، الجزائر، 2018، ص ص120-121.

– **البنائون:** هم مدبروا البناء وصانعوه، وهي خاصة بمن يحترف مهنة البناء سواء كان البناء بمادة الحجر أو الطوب أو مادة أخرى[1].

– **البياضون:** تقتصر هذه الحرفة على السود –الزنوج– بحيث يقومون بتبييض جدران المنازل بالجير الأبيض.

– **القلالون – الفخارون:** القلالون يختصون بالصناعات الطينية والأواني الفخارية، وصناعة القرميد والآجر وتمارس هذه الحرفة من قبل القبائل.

– **الكواشون:** أو الخبازون وهم صانعو الخبز وبائعوه، وتقتصر هذه الحرفة على فئة القبايل.

– **الصوابنية:** وهم صانعوا الصابون، وتقتصر كذلك على فئة القبايل والبرانية.

– **القهواجية:** القهواجي الذي يقوم بتحضير وتقديم القهوة وهي حرفة مربحة مارسها الإنكشاريون.

– **الصياغين– الصاغة:** حرفة الصائغ والصياغ والصواغ، حرفته تختص بمعالجة الفضة والذهب ونحوهما ليعمل منها حلي وأواني، وللصاغة سوق خاصة بهم في المدن الإسلامية.

– **المقاوسيون:** تتفرع هذه الصنعة عن فئة الصياغين، وتختص بصناعة الخلاخل من قرون البقر والخواتم والأساور ومختلف أدوات الزينة.

– **الزواقون:** عرفوا بالنقاشين، والنقاش المزين الذي يلون بلونين أو أكثر، سواء على الورق أو القماش، أطلق أيضا على مستعملي الرخام والحجر والجص والخشب والمعدن والفخار في أعمالهم.

– **السرارون:** وهم فرع يختص بصناعة الأسلحة وهو صناعة الخشب أو نحت أجزاء الخشب الموجه لصناعة البنادق والمسدسات والسيوف.

– **الصباغون:** يقومون بصبغ الجلود والأقمشة بألوان مختلفة.

– **العطارون:** العطار صانع العطور والمواد التجميلية وبائعها، وحرفته العطارة.

– **الحلفائيون:** من يشتغلون بالحلفاء حيث يشكلون من نبات الحلفاء مختلف المصنوعات الخاصة بالاستعمال اليومي كالسلال.

– **القرابون:** هم صانعوا القرب التي يوضع فيها الماء تصنع عادة من جلود الماعز[2].

---

[1] – نفسه، ص ص122-123.

[2] – نفسه، ص ص 123-125.

وغيرها من الحرف التي كانت موجودة في إيالة الجزائر خلال العهد العثماني ونظرا لكثرة الحرف اقتصرنا على ذكر البعض منها.

3- انتماءات الحرفيين والصناع:

سنتطرق في حديثنا إلى هذه الفئات مع تبيان نشاطها الصناعي والحرفي:

3-1- الأتراك:

تتشكل في أغلبها من الجنود الأتراك الذين كانوا يستقرون في حصون وثكنات مدينة الجزائر، أو يتوزعون على حاميات المدن، أو كموظفين إداريين[1]، تميزت فئة الأتراك المدنية والعسكرية بممارستها بمهن لها علاقة بالجانب العسكري مثل: البوبانجية أو صناعة البلغة، حيث أن الأتراك هم أول من مارس هذه الحرفة، وكانت تعرف بعدة تسميات: كالبجاقجي، البوجاقجي، البشامقي، البلغجي[2].

3-2- الكراغلة:

الكراغلة[3] هم نتاج زواج الجنود العثمانيين بنساء البلاد فهذا يقتضي بالضرورة أن يتواجد نسلهم ويتوزع عبر المناطق التي تواجد فيها آبائهم خاصة في بدايات دخولهم واستقرارهم بالجزائر[4]، ويعود ظهورها كفئة متميزة إلى سنة 1596، ورغم اشتراك الكراغلة مع الأتراك في الأصل إلاّ أنهم أبعدوا عن المهام الكبرى خوفا من سيطرتهم على شؤون البلاد خصوصا أنّ الكراغلة بحكم قرابتهم من الأهالي وارتباطهم بالبلاد كانوا قادرين على تكوين حلف وطني يهدد امتياز الطائفة التركية[5].

ولقد تكاثر عدد أفراد الكراغلة بالمدن الكبرى حتى بلغوا في نهاية القرن الثامن عشر في مدينة الجزائر حوالي 6000 نسمة، كما أصبحوا يكونون غالبية سكان مدينة تلمسان وأصحاب الرأي

---

[1] – ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ، العهد العثماني، المرجع السابق، ص92.

[2] – عائشة غطاس، المرجع السابق، ص08.

[3]– كتبت كلمة الكراغلة على عدة أشكال مختلفة في مختلف المصادر والمراجع فقد رسم وكتب على عدّة أشكال منها:"قولأوغللري"، قول غولي"، "قرغلان"، "كول أوغلي"، "كوله أوغلو"، وكلها من التركية العثمانية، أما المراجع الحديثة فأكثر ما تكتب يشكل كراغلة، وقد ترد وترسم "الكولوغلاري"، ويقابلها في اللغة الفرنسية شكل "Koleoglu أو Kouloughli ، وكل هذه الأشكال في الكتابة تلتقي لتؤدي نفس المعنى فالمصطلح مركب من الكلمتين التركيتين "قول" بمعنى "عبد" و " أوغل" بمعنى "ابن" وبذلك يكون معنى المصطلح لغويا "أبناء العبيد"، أنظر: محمد مقصودة، المرجع السابق، ص70.

[4]–نفسه، ص76.

[5]– ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830)، المرجع السابق، ص94.

فيها، وقد تضاربت الإحصائيات حول أعداد الكراغلة في الجزائر خلال الفترة العثمانية، فتم إحصاء الكراغلة عشية الاحتلال الفرنسي بـ15000[1]. وقد قدر مصدر آخر عدد الكراغلة في كل القطر الجزائري في في عام 1830م بـ8688 نسمة، يتوزعون على النحو التالي: مدينة الجزائر (2076)، بايلك وهران (1402)، التيطري (1415)، قسنطينة (1130)، وادي الزيتون (الأخضرية) (2665). وقد ورد في إحدى الدراسات التي اعتمد صاحبها على التقارير التي أعدّها الضباط الفرنسيون لأغراض استعمارية خلال السنوات الأولى من الاحتلال الفرنسي للجزائر، أنّ الكراغلة في بايلك الغرب، كانوا يتوزعون على المدن الآتية: خمسمائة جندي في تلمسان، وخمسمائة وأربعة في مستغانم، وخمسمائة في مازونة وكانت قلعة بني راشد تحتضن ثمانين عائلة[2].

وكانت أغلب الوظائف على مستوى الإدارة المحلية بل وفي دار السلطان من نصيب الكراغلة، وانخرطوا في الجيش وكانوا أصحاب رتب[3]، وتقلدوا مناصب عليا في البحرية، وتمكنوا من تقلد من مناصب مثل: القائد والباي أمثال: حسين بوحنك حسين بن صالح باي، عثمان محمد بن محمد الكبير، الحاج أحمد باي، كما شاركوا في المحلة ، وزاولوا العمل التجاري[4]، وكان الكراغلة يختصون بخياطة وتطريز القفاطن وأطلق عليهم تسمية "باش تارزي" وكان عبد الرحمن باشتارزي الخياط الخاص بصالح باي[5].

3-3-الأعلاج:

يمثلون الصنف الثاني من الأتراك أو الفئة الثانية التي التحقت بالأتراك العثمانيين وهم المسيحيون المرتدون عن دينهم واعتنقوا الإسلام وهم أكثر عددا من الأتراك الأصليين ماريوا التجارة وكانوا أصحاب الورشات الحرفية وعمالا في مختلف المهن.

---

[1]- حنفي هلايلي، المرجع السابق، ص ص79-81.

[2]-أرزقي شويتام، دور الكراغلة في الجزائر أثناء الفترة العثمانية (1519-1830)، مجلة أفكار وآفاق، المجلد03، العدد04، جامعة الجزائر 02 أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2013، ص ص178-179.

[3] – عائشة غطاس، المرجع السابق، ص16.

[4] – وليام شالر، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816-1824)، تعريب إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 56.

[5] – خولة نواري، نظرة حول المجتمع الحرفي والصناعي بمدينة قسنطينة في العهد العثماني، المرجع السابق، ص286.

3-4- الأندلسيون:

يعتبرون من العناصر الرئيسية في مجتمع الحضر، حيث شكلوا قوة تجارية هامة في قسنطينة وساهموا في تنمية التجارة وإنشاء صناعات رفيعة، بما أنهم لم يلتحقوا بالجيش ولم يمارسوا الوظائف العليا في الدولة، فقد توجه معظمهم إلى التجارة والصناعة، وتجلت مهاراتهم من خلال صناعاتهم التي تميزوا بها خاصة البارود والنجارة والخياطة والتطريز وصناعة الخزف[1].

3-5- اليهود:

تتكون الجالية اليهودية التي عاشت بالجزائر طيلة العهد العثماني من فئتين رئيسيتين هما: اليهود الأهالي، ذوي التاريخ العريق على هذه الأرض، الذين توالوا على البلاد منذ ما قبل الميلاد حتى الفترة التي سبقت المطاردات المسيحية الإسبانية لليهود في القرن 14م والقرن 15م ودفعت بالآلاف منهم إلى الهجرة إلى الجزائر. وكذلك اليهود القادمين منذ هذا التاريخ من أوروبا ومن إسبانيا بصفة خاصة إلى مختلف المدن الجزائرية حيث استمر تدفقهم على البلاد حتى وقت متأخر من فترة الحكم العثماني. الفئة الأولى تدعى "توشابيم" (tochabin) بالعبرية و(les tochab) بالفرنسية والأهالي بالعربية، أما الفئة الثانية فتعرف بـ:"ميغورشيم" (Mégorachim) بالعبرية و (les Mégorachim) بالفرنسية ويهود الأندلس أو اسبانيا بالعربية[2].

اختلفت الدراسات في تقدير تعداد اليهود في الجزائر خلال العهد العثماني، حيث ذكر ناصر الدين سعيدوني أن عدد اليهود نهاية القرن السادس عشر بلغ حوالي 5000 نسمة وفي منتصف القرن السابع عشر ناهز عددهم العشر آلاف نسمة ثم تناقصوا بعض الشيء مع تضاؤل عدد السكان فأصبحوا في نهاية القرن الثامن عشر لا يزيدون عن 7000 نسمة[3]، لهم حرية ممارسة أي حرفة في أي مكان مقابل دفع الضريبة أو الجزية[4]، حيث مارس اليهود جميع فروع التجارة، احتكروا السمسرة أعمال المصارف وتبديل العملة والذهب والفضة، كما مارسوا أيضا نشاطات حرفية أخرى مثل: الخياطة والقزازة والزجاجة والعطارة خاصة، ومنعوا من صك النقود[5].

---

[1] – نفسه، ص284.

[2] – فوزي سعد الله، يهود الجزائر، هؤلاء المجهولون، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2004، ص142.

[3] – ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص103.

[4] – وليام شالر، المصدر السابق، ص89.

[5] – عائشة غطاس، المرجع السابق، ص ص37-38.

3-6-الأغواطيون:

ينتسبون إلى مدينة الأغواط وإلى قبيلتي الزناجرة وأولاد نائل، وأغلبهم يتولى أعمال متواضعة مثل أعمال الوزن والكيل بأسواق الجزائر، وببيع الزيت ويشتغل عدد منهم بالتنظيف ونقل البضائع وغيرها

3-7-الجيجليون:

امتهن الجيجليون في حرفة صنع الخبز أي أنهم كانوا كواشين أو خبازين، كما اشتغلوا في المطابخ.

3-8-البساكرة:

قدموا إلى المدن الكبرى طلبا للعيش وأوكل إليهم ببعض المهن المتواضعة والأعمال الشاقة، كإحضار المياه إلى المنازل وتنظيف القنوات والمجاري من الأوساخ والقيام بالحراسة في الليل وحمل السلع والبضائع كالفحم والحطب والتين والحبوب، والعمل في ورشات المرسى [1].

3-9-الميزابيون:

اشتغل عدد كبير في التجارة كبقالين، جزارين، فرّانين، حمامين. لقد لعبوا علاوة على ذلك دورا نشطا في تجارة القوافل الصحراوية، كما اشتغلوا في تجارة ريش النعام، والعبيد والتبر[2].

3-10-الزنوج (العبيد):

تعود أصول أغلبهم إلى بلاد السودان الغربي، وتبعا لحجم التجارة بين إيالة الجزائر وإفريقيا جنوب الصحراء، كان يصل مدينة الجزائر سنويا ما بين 150 إلى 500 عبد[3]، ولقد قدّر عددهم نهاية القرن 18م بمدينة الجزائر وحدها ما بين 2000 و3500 نسمة، وأغلبهم يشتغل في المنازل ويقومون بأعمال التنظيف والغسيل، وبعض منهم يشتغل في المخابز وأعمال البناء والنسيج وصنع الحصر والقفاف من القصب والحلفاء بالإضافة إلى امتهان بعض الفنون الجميلة كالرقص والغناء والموسيقى[4].

---

[1] – ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص101.

[2] – أمين محرز، الجزائر في عهد الأغوات 1659-1671، دار البصائر الجديدة، الجزائر، 2013، ص153.

[3] – نفسه، ص157.

[4] – ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 101.

3-11- القبايل:

مثّل القبايل إحدى أهم الجماعات البرانية من حيث عدد الوافدين إلى مدينة الجزائر، وكانوا يأتون من المناطق الجبلية المتدّة من وادي يسر إلى جيجل، وكان معظم أفراد هذه الجماعة من العنصر الزواوي أي من قبائل الزواوة، فكان البعض يقوم بالخدمات المنزلية في المدينة، وكان البعض الآخر يشتغل في الحقول والجنان بالفحوص، كما مارسوا نشاطات حرفية وتجارية مثل العمل في ورشات الحرفيين، أو بيع الزيت والصابون والعسل. وكان بالمدينة سوق خاص بهم عرف بسوق القبايل، كما اشتغلوا في صناعة الفحم وبيعه، حيث شكلوا جماعة فرعية عرفت "بالقبايل الفرعيين"[1].

3-11- الدخلاء:

وهم العناصر الأجنبية عن المجتمع الجزائري مثل التجار الأجانب والقناصل الأوروبيين ورجال البعثات الدينية وجماعات الأسرى المسيحيين الذين كانوا يؤلفون الأغلبية الساحقة من هذه العناصر الدخيلة، ففي نهاية القرن 16م قدر عدد الأسرى المسيحيين بمدينة الجزائر بـ25 ألفا، ثم تناقص عددهم عند ضعف النشاط البحري فأصبح عددهم في الربع الأول من القرن 18م 10 آلاف أسير. فكان الأسرى المسيحيون في البايلك أو الذين يمتلكهم الخواص يكلفون بأعمال مختلفة مثل العمل في ورشات بناء السفن ومقالع الحجارة ومصانع الأسلحة وغيرها، ومنهم من يشتغل في البساتين أو يقومون بالخدمة في المنازل المقاهي والحانات[2].

ومنه نقول بأن الحرف والصناعات لم تقتصر في إيالة الجزائر خلال العهد العثماني على فئة معينة، بل تنوعت بتنوع مجتمعها، فنجد: الأتراك، الأعلاج، الأندلوسيون، اليهود، البرانيون، الجيجليون، البساكرة، الأغواطيون، المزابيون، الإنكشاريون، كما نجد العبيد الذين مارسوا بعض النشاطات الحرفية.

---

[1] – أمين محرز، المرجع السابق، ص155.

[2] – ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص ص104-105.

المحاضرة السابعة:

تنظيمات القطاع الصناعي

1- تنظيم القطاع الصناعي:

2- البنية التنظيمية للحرفة:

3- مكانة الحرف في مجتمع إيالة الجزائر:

كانت الصناعات والحرف منظمة تنظيما محكما[1]، إضافة إلى تخصص بعض الأحياء بحرف معينة، يخضع هذا الترتيب لمنطق موقع الحرفة من حيث القرب والبعد عن مركز المدينة وهذه الميزات غالبا ما كانت متوفرة في جل المدن العربية الإسلامية آنذاك[2].

1- تنظيم القطاع الصناعي:

لقد كانت الحرف منظمة على شكل وحدات بعد الأحياء، حيث نجد: وحدات دبغ الجلود، وحدات صانعي الأسلحة، وحدات المصوغ، إضافة إلى وحدات الخشب الفخار...، وإنّ التخصص الحرفي لأحياء فرض على الحرفيين المنتمين إلى الوحدات الحرفية عملية التعايش والتي نمت لديهم حسّ التضامن بدل التنافس وطموحه، بدون شك التنظيم على أساس وحدات جزء السكان إلى مجموعات متباينة ومتجانسة ونوعا ما ضعيفة العدد، متباينة لأن التنظيم كان على أساس شرائح تتقارب من حيث الدخل والرتبة الاجتماعية أما الضعف في العدد فذاك راجع لهذا التجزء على أساس وحدات وشرائح. وبعد اختصاص الأحياء بحرف معيّنة، نجد الوحدات، وبعد ذلك نجد المحلات، كانت ورشات العمل، المحلات أبوابها مفتوحة على الطريق، حيث تكون دائما في مدخل المنزل، والأبواب دائما مفتوحة على الطريق حتى لا يضيع الوقت للزبائن الذين يجدون وبسهولة أرباب المحلات، كما أن بعض المحلات أمام ارتفاع أسعار محلات من هذا القبيل تكتفي بمحلات في الطابق السفلي، إضافة إلى أن الكثير من الصناع يشتركون في محل أو محلات وذلك رغبة في تقاسم الكراء ولكن دون جمع الأعمال طبعا[3].

لقد كانت الوحدات الإنتاجية مهيكلة بشكل منظم ومحكم[4]، حيث كان الحرفيون والصناع ينتظمون في شكل طوائف، وداخل كل طائفة هرم تنظيمي يبدأ في قاعدته بالمتعلم أو الصبي، لينتهي في القمة بمنصب الأمين ويتوسطها المعلم والعاملين والطائفة الحرفية تتكون في هيكلها العام من أمين

---

[1] – رضوان شافو وعمر لمقدم، نظرة حول الأنشطة الاقتصادية في الجزائر خلال العهد العثماني، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد01، العدد01، جامعة الوادي، الجزائر، 2017، ص70.

[2] – فتيحة الواليش، الحياة الحضرية في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن الثامن عشر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1994، ص66.

[3] – نفسه، ص ص66-67.

[4]- Benachenhou Abdellatif, Formation du sous développement en Algérie, Alger, SNED. 1978, P 38

الأمناء، الأمين، والخوجة والصايجي، أما الأمين فيندرج تحته مساعدوه وهم الكاهية والرفقاء الخاصين بطائفة البنائين، الشاوش، وهذا ما سنعرج عليه بالتفصيل:

2- البنية التنظيمية للحرفة:

2-1- أمين الأمناء:

يتم اختياره عادة من بين أمناء الحرف[1]، ظهرت هذه الوظيفة في القسم الخاص بالتنظيم الاقتصادي لمدينة الجزائر من خلال كتاب تاريخ باشوات الجزائر لابن المفتي في حديثه عن هذه الوظيفة ومهامها في تنظيم الأسواق، حيث يقول:" وعُهدت مراقبة الموازين والمكاييل والأسواق لأمين الأمناء ويترأس كل طائفة أمين يتصرف باسم الباشا، وتم تنظيم كل هذا باتفاق مشترك بين الأمناء ويترأس كل طائفة أمين يتصرف باسم الباشا، وتم تنظيم كل هذا باتفاق مشترك بين الأمناء وأعيان المدينة وأمين الأمناء"[2].

وقد وردت أول إشارة إلى المنصب في "قانون على الأسواق" في الفصل "بعادة أسواق الدلالين" حيث جاء ذكره مع عدد من الموظفين والعسكريين والمدنيين وهم على التوالي الأياباشي[3]، وكاهية البايلك والمحتسب:"...إذ يخرج آياباشي وكاهية البايلك وأمين الأمناء والمحتسب..."[4].

فوظيفة أمين الأمناء وظيفة حكومية يجمع فيها بين عدة سلطات إذ هو المشرف والمسؤول عن سجلات الحكومة الخاصة بالنشاط الحرفي، وهو المسؤول أيضا عن النظام الضريبي الذي تخضع له الجماعات الحرفية. أن سلطة أمين الأمناء هي السلطة العليا المشرفة على الجماعات الحرفية[5].

كان أمين الأمناء يلعب دورا هاما في المصالحة وفض النزاعات بين الطوائف الحرفية وأيضا بين أفراد الحرفة الواحدة، كما كانت تتم بحضوره الاتفاقات التي تسجل عند شيخ البلد والتي تصبح قانونا

---

[1] – موسى لقبال، الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي: نشأتها وتطورها، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1971، ص86.

[2] – ابن المفتي حسين بن رجب شاوش، تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها، تحقيق فارس كعوان، ط1، بيت الحكمة، الجزائر، 2009، ص82.

[3] – عبد الله بن محمد الشويهد، قانون الأسواق، ص 43. وأنظر أيضا: عائشة غطاس، المرجع السابق، ص181.

[4] – عائشة غطاس، المرجع السابق، ص181.

[5] – نفسه، ص182.

للحرفيين ينظم نشاطاتهم وعلاقاتهم، ويساهم في جمع الضرائب من أصحاب الحرف المتنقلة بالتنسيق مع شيخ البلد[1].

2-2- الأمين:

كان على رأس كل حرفة أمين، حيث هناك أمين الخياطين، وأمين الدباغين، وأمين النحاسين، وأمين الحدادين، وأمين الصباغين...إلخ. كان الأمين يعين من طرف قائد البلاد أو ما كان يلقب بقائد الدار[2]، ولم يحدد هذا التعيين بمدة معينة، ففي استطاعة الأمين البقاء في منصبه مدى الحياة ما لم يصدر منه ما يوجب الاستغناء عنه أو استبداله أو إقالته[3].

ويمثل الأمين السلطة العليا للحرفة ورمز وجودها[4]، ويتم اختياره من قبل رفقائه، كما يجب أن يتحلى بالأمانة وبالصفات والأخلاق الحميدة، وأن يكون من كبار معلمي الحرفة وعلى دراية بأصولها، يتم تنصيبه بعد موافقة الباشا أو الداي بحضور القاضي فهذا التعيين يخوله لصلاحيات ومسؤوليات عديدة كالنظر في جميع المسائل والأمور المتعلقة بحرفة ما، كما تلزمه احترام التقاليد والعرف وتمنحه مكانة مميزة وجب احترامه سواء من قبل الناس أو من أعضاء الجماعة[5].

2-3- الشاوش:

الشاوش يقوم مقام الأمين وينوب عنه في حالة غيابه ويعتبر الشاوش الناطق الرسمي للجماعة وللأمين أيضا صلاحية اختيار مساعده، إما أن يكون من الجماعة نفسها أو من غيرها[6].

---

[1] – مصطفى أحمد بن حموش، المدينة والسلطة في الإسلام، نموذج الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1999، ص168.

[2] – قائد الدار هو نوعا ما يعرف بالمحتسب، وهو يقوم بإدارة المدينة، وهو مسؤول عن الشرطة وعلى القضاء وتحت أوامره الأمناء، وهو معني بالتنظيم والاحترام المحكم المادي والمعنوي للمدينة، من خلال شخصه تتجلى العلاقة الموجودة ما بين الجانب الروحي والنشاط الاقتصادي، حيث أن هذه العلاقة يجسدها مخطط المدينة وذلك من خلال تجاور المسجد والقيصرية، أنظر: فتيحة الواليش، المرجع السابق، ص68.

[3] – عائشة غطاس، المرجع السابق، ص191.

[4] – نفسه، ص192

[5] – خولة نواري، المرجع السابق، ص127.

[6] – نفسه، ص128.

2-4- الخوجة:

كان بمثابة الكاتب بحيث أنه يقوم بتسجيل كل القضايا التي تتعلق بالجماعة، ولا يشترط فيه أن يكون من الجماعة نفسها، فأحيانا نجده من جماعة تكون في نفس الاختصاص أو أن نشاطهما يتماشى معا.

2-5- الصايجي:

يلعب الصايجي دور الموظف المالي كونه يشرف على الحسابات والمصاريف في الجماعة، وله مسؤولية صندوق الجماعة، إضافة إلى لقب الصايجي عرف كذلك باسم العداد[1].

2-6- المعلم:

أطلق على مكتسب الحرفة ومتقن الصنعة ورئيس الورشة الذي يشتغل تحت أوامره الصناع مصطلح المعلم، بحيث يعد على مستوى الورشة أو الحانوت بمثابة الركيزة، فهو وحده له حق إقامة مشغل خاص به يشغل فيه عددا من الصناع والأجراء تحت سلطته، أو إشرافه، وهو الذي يقوم بشراء المواد الأولية، ويتعامل مع الزبائن، كما يقوم بتوزيع المهام ما بين العمال، إضافة إلى ذلك فهو يراقب العمل.

2-7- الصانع:

وهو الذي يحسن الصنعة ولكنه لم يكتسب مهارة المعلم، وقد شكل الصناع أعلى نسبة من المشتغلين في الورشة.

2-7- المتعلم:

وهو المبتدئ بالصنعة ويأتي في أسفل الهرم، وقد يبقى مستخدما في الورشة مدة خمس سنوات، ويتقاضى خلالها أجرا معينا، كما المعلم بالإنفاق عليه من حيث المأكل والمشرب وسائر لوازمه التي يحتاجها في المصنع[2].

3- مكانة الحرف في مجتمع إيالة الجزائر:

إن الحرف قد تحكمت في انتاج العديد من السلع المهمة ذات المكانة في أسواق المدينة والريف، كما أنها مرتبطة باتساع الأسواق، فأصحاب الحرف الصناعات كانوا ينتجون متطلبات الأسواق

---

[1] - نفسه، ص129.

[2] - عائشة غطاس، المرجع السابق، ص ص203-211.

المحلية، أو طلبات كبار التجار الذين كانوا يقومون بعملية تسويق بعض السلع للأرياف أو إلى مدن الإيالة وفي بعض الأحيان يتجهون بها إلى خارج الإيالة عندما يتسع نشاطهم التجاري[1].

فالنشاط الحرفي لم يخرج عن المنتوجات التي كانت تورث كما تورث الصنعة بتقاليدها العريقة، في العائلة الواحدة على امتداد جيلين على الأقل ونص "قانون على الأسواق" بكل جلاء ووضوح على ذلك: " وابن المعلم معلم في مضرب أبيه هذا هو القانون بين الجميع..."، وقد كانت العائلات شديدة الحرص على إبقاء أسرار الصنعة وتقنياتها محصورة في نطاقها وهو ما يترجمه المثل الشعبي العامي المتداول إلى يومنا هذا: " وشكون عدوك؟ صاحب حرفتك"[2]، شكل الحرفيون فئة حقيقية واعية بحقوقها وواجباتها وامتيازاتها.

ومنه نقول بأن الحرفيين في المدينة هم في معظمهم من عدد من الأسر المتخصصة، وربما لقرون في نفس الحرفة والتجارة وهذا الوسط التضامني من قبل الانتماء العائلي، الذي عملت على تعزيز المجموعة نفسها ضد تسلل الأجانب في صفوفه. ومع هذا كانت الأنشطة الصناعية والحرفية بمنتجاتها ذات تأثير كبير على الاقتصاد والمجتمع فصناعات الحرير والعطور والشواشي تتطلب تقانة لها أسرار معينة تحتفظ بها بعض الأسر وتستدعي كذلك استثمارات كبيرة، وهذه الظروف جعلت هذه المهن شبه محتكرة من طرف الحضر وبالأخص الأندلسيين منهم. إن الصعود الفردي إلى مستويات أعلى لم يكن منعدما حتى لدى بعض الذين انطلقوا من لا شيء، لكن البنية الاجتماعية والذهنية تجعل هذا الصعود الفردي صعبا جدا واستثنائيا. إن التقنين الحرفي، والعصبية المهنية والجهوية وقوة التقاليد كانت تؤثر في تخصيص بعض الحرف لدى بعض الجهات أو بعض العائلات.

---

[1] – يوسفي صرهودة، المرجع السابق، ص101.

[2] – هناك صيغة أخرى لهذا المثل الشعبي قالوا وشكون عدوك؟ قالوا صاحب حرفتك؟ للاطلاع أكثر ينظر: عائشة غطاس، المرجع السابق، ص ص113-128.

المحاضرة الثامنة:

الصناعة وأنواع المنتجات الصناعية.

1- عوامل ازدهار الصناعة:

2- أنواع الصناعات والمنتجات الصناعية:

3- أسعار بعض المنتجات الصناعية:

عرفت الجزائر خلال العهد العثماني صناعة تقليدية نظرا لتوفر المادة الأولية التي هي أساسها الإنتاج الزراعي والحيواني، وقد أدى تنوع المواد الخام إلى تنوع الإنتاج، وكان الجزء منه يستهلك محليا ويصدّر الفائض إلى الخارج. ومن أهم الصناعات، التي مارسها المجتمع الجزائري، على مستوى المدينة والريف، هي الصناعة النسيجية، والجلدية، والمعدنية، والخشبية، والفخارية.

وإذا كان الإنتاج الصناعي في الأرياف موجها أساسا لتلبية حاجات الأسرة في المقام الأول، فإن إنتاج المدن، كان مخصصا لأغراض تجارية، فالحرف هناك كانت أكثر تنظيما، فكانت تنجز في ورشات خاصة من طرف عدد من العمال، المنظمين في نقابات مهنية، وكان على رأس كل حرفة أمين يتولى تنظيم الحرفة، مراقبة الإنتاج، والسهر على الجودة.

1- عوامل ازدهار الصناعة:

من أهم العوامل التي وراء تطور الصناعات واستمرارها نجد:

- كثرة المنتجات الحيوانية من صوف وجلود وهذا نتيجة لوفرة رؤوس الماشية كالأبقار والأغنام وغيرها من المواشي، ففي هذا المجال يذكر حسن الوزان أن المنطقة خاصة عنابة بها أعداد كثيرة من البقر والغنم[1]، كما كان لاهتمام السكان بتربية دودة الحرير دورا في وجود ووفرة مادة الحرير، بالإضافة إلى وفرة وتنوع المحاصيل النباتية.

- كثرة الغابات والأشجار أدى إلى وفرة الأخشاب والتي كانت تصنع منها صناعة السفن، بالإضافة إلى وفرة المعادن وعلى رأسها الحديد بعنابة والرصاص ببلاد القبائل، ووجود الآلات الصناعية كالمطاحن، ووجود المياه والتي كانت تستعمل في إدارة العديد من المطاحن.

[1] - الوزان الحسن بن محمد الفاسي، وصف إفريقيا، ط2، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، دار العرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1993، ص62.

– اهتمام السكان بتطوير الصناعات واستمراريتها، حيث كانت النسوة يعلمن في البيوت بينما الرجال نجدهم في الخارج حيث الأسواق. هذا الاهتمام بالصناعة من طرف السكان كانت نتيجة لما توفره هذه الصناعات من منتجات يستعملونها في حياتهم اليومية أو يستفيدون من بيعها[1].

– اتساع العمران حيث أن العمران والصناعة دائما في علاقة توافقية، فاتساع العمران يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع مع اختلافها، وهذا ما كان محققا في الجزائر عامة، وهذا كان له انعكاس إيجابي على الصناعة والحرف خاصة إذا توفرت القدرة الشرائية لدى السكان.

– نشاط الحركة التجارية حيث أن وجود القوافل التجارية وسيرها في مختلف الاتجاهات محملة بمختلف السلع والبضائع، انعكس بالإيجاب على النشاط الصناعي والحرفي، إذ أن تصريف الإنتاج يعني صناعة منتوج جديد وكسادها يؤدي إلى تراجع الصناعة وموتها وربما زوالها[2].

2– أنواع الصناعات والمنتجات الصناعية:

2–1–صناعة السفن:

إنّ مهمة صناعة السفن قد أوكلت للعثمانيين الذين كانوا يستعينون بخبرة الأوروبيين الأحرار والأسرى والأندلسيين والأهالي، فكان للأندلسيين المستقرين في مدينة الجزائر وشرشال دور بارز في صناعة السفن.

كانت صناعة السفن الحربية تحتل المرتبة الأولى في قائمة الصنائع بأوجاق الجزائر وتلقى الرعاية التامة من السلاطين والأمراء الأتراك، فحتى أمهر الصناع والتقنيين والمهندسين الأسرى من مختلف الأعراق والقوميات الذين يريدون الحصول على المال لفداء أنفسهم وانعتاقهم من الرق ونير العبودية والتخلص من العساكر الإنكشارية كانوا يتوقدون حماسة ويسارعون دون كلل أو ملل للإنجاز أحسن الوحدات البحرية من ناحية الهندسة والتصميم والحمولة والقوة والسرعة الأمر الذي يؤكد المستوى

[1] – الدراجي بلخوص، جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية في بايلك قسنطينة من خلال نوازل إبن الفكون خلال القرنين 16-17م- 10-11هـ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر، 2012، ص100.

[2] – الدراجي بلخوص ومولود قرين، الحرف والصنائع بقسنطينة من خلال مخطوط نوازل ابن الفكون خلال القرنين 16-17م، المجلة المغاربية للمخطوطات، المجلد07، العدد01، جامعة الجزائر02، (د,ت)، ص ص104-105.

التقني العالي لديهم الناتج عن الخبرة الطويلة في هذا المجال الصناعي. وقد اعتمد الحكام على إمكانياتهم المادية والبشرية لامتلاك هذا السلاح الضروري لتوظيفه في بحر متأجج طغى عليه العنف وساد فيه التعصب الديني، وانتشرت فيه الأطماع التوسعية زيادة على انتشار أعمال القرصنة التي لم تسلم منها أي دولة كانت حاضرة البحر في ذلك الزمن وتفاقم ظاهرة التحرشات التي حاقت بالبلاد[1].

إنّ تطور بناء السفن في الجزائر إنّما انعكاس لما توصل إليه الأتراك العثمانيون، في اسطنبول من تطور كبير في في هذا المجال، فبدون استثناء أولى سلاطين بني عثمان اهتماما بالغ الأثر لصناعة السفن، وللحفاظ على قوة البحرية، كان لا بدّ من إنشاء دار الترسانة أو ما يسمى بدار الصناعة، والتي يعود إنشاؤها حسب بعض المصادر إلى ما قبل 1535م[2].

ولنقل هذه الصناعة إلى الجزائر، تدرب الجزائريون بهذا المصنع وبأمر من "خير الدين" حيث يقول:"...أما الشباب الراغبين في التجنيد بالأسطول، فأرسلت ثلاثمائة منهم من يعرفون أولهم معرفة بالبحرية، وأما الآخرون فقد عينتهم في مصنع بناء السفن لكي يتعلموا ويتدربوا هناك..."[3]. وبذلك تأسست الترسانة أو دار الصناعة البحرية في بداية النصف الثاني من القرن 16م[4]، وكانت دار الصناعة في الجزائر تتلقى المواد الأولية من خشب وجميع المعدات واللوازم لبناء السفن وتجهيزها وتسليحها، وكان يتم تحت إشراف وكيل الخرج.

ولقد انتشرت الورشات لصناعة السفن وتصليحها في موانئ بجاية، ومدينة الجزائر، وشرشال، وكانت غابات شرشال في القرن 16م، توفر كمية من خشب البلوط والصنوبر لصناعة السفن[5]، كما أنّ مصدره كان غابات دار السلطان: غابة بني صالح، والشريعة، جبال الظهرة، ومنطقة القبائل وتحديدا بجبال البابور[6]، إلا أنّ كمية الخشب المنتجة عرفت تراجعا ابتداءا من 1650م وذلك نتيجة

---

[1]- حليم سرحان، صناعة السفن الحربية في الجزائر خلال العهد العثماني دراسة مستمدة من النصوص التاريخية والوثائق، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد 05، مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية، جامعة المسيلة، ديسمبر2017، ص76.

[2]- محمود السيد الدعيم، تاريخ البحرية العثمانية، حتى نهاية العهد عهد الخليفة العثماني سليم الثاني 1574، منشورات اتحاد المؤرخين العرب، القاهرة، 1994، ص ص13-15.

[3]- خير الدين بربروس، المصدر السابق، ص212.

[4]-نفسه، ص213.

[5]-أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص47.

[6]-محمد الأمين عطلي، المرجع السابق، ص71

الاستغلال المفرط للغابات[1]، ففي بعض الأحيان قد يلتجأ إلى الأخشاب الجيدة المستوردة لبناء السفن الشراعية وصنع القوارب الصغيرة وذلك منذ القرن17م[2]، وأولت الجزائر أهمية خاصة لمادة الخشب المخصص لصناعة المراكب لأنّها كانت بحاجة إلى أسطول قوي لمواجهة الأخطار الخارجية لهذا كانت جل معاهداتها المبرمة مع الدول الأوروبية الشمالية تنص على أن يكون جزء من إتاواتها من مادة الخشب، ولوازم البحرية مثل: الصواري، الحبال، والأشرعة[3].

كما غطت الدولة العثمانية جانبا من النقص للاحتياج المسجل أحيانا عن عدم كفايتها من بعض المستلزمات من جهة وصعوبة نقلها وارتفاع أثمانها العميق ربما بالظروف الاجتماعية والملابسات السياسية في بيئة غير مستقرة نسبيا من جهة أخرى، زيادة على عدم أخذ الرسوم الجمركية على البضائع التي يحملها الجزائريون. فكانت تأتيها بين الفينة والفينة أخشاب الأناضول وجبال أزمير بتركيا، واسكندرونة، وحديد البلقان[4].

ولم تكن صناعة السفن مقصورة على نوع واحد بل تعدّدت أنواعها وأشكالها، فجزء منها كان يصنع في الموانئ الجزائرية، أو يتم الاستيلاء عليه في حوض البحر من الأعداء، والجزء الآخر يشترى من الخارج. كما أنّ الجزائر كانت تتلقى بعض السفن في شكل هدايا من الدول الاسلامية[5].

وتجدر الإشارة إلى أنّ مراحل صناعة السفن التي يتبعها الصناع في أوجاق الجزائر هي ذاتها المستعملة في ترسانات البحر الأبيض المتوسط لا تكاد تختلف عنها كثيرا، ومن القواعد الواجب إتباعها في بناء السفن المسمرة خاصة كما هو الحال هنا أن تصمم على هيئة الحوت، وهو كما يلي: في الأول تركيب القاعدة حيث يشرع معلم السفن في بداية عمله بوضع دعامات خشبية لحمل القاعدة التي تكون مربعة التقطيع وفقا لمخطط يتم تحديده بحس الحاجة ووظيفة المركبة الحربية المعدة للإنجاز ويكون ذلك على امتداد طول أرضية الورشة أو الساحة، وهي بمثابة المصطبة التي تبنى فوقها

---

[1]-أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص47.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية، الجزائر، تونس، طرابلس الغرب من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري، من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر الميلادي، بحوث ومقالات، المجلد/ العدد: الحولية31، الرسالة:318، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الكويت،2010، ص36.

[3]- أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص47.

[4]- حليم سرحان، المرجع السابق، ص77.

[5]-أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص ص47-48.

أقفاص السفن، وينبغي لهذه القطع الخشبية أن تكون ذات مقاسات موحدة قد يستعمل منها ست أو سبع قطع بما يناسب عمود الصالب أو الهراب الذي يعد القاعدة الأساسية في البناء يتراوح طوله ما بين 40 و50م ثم يركب سيف الماء تحت هذه القطعة الرئيسية وغالبا ما كان يغطى بصفائح النحاس للحفاظ على الخشب من التعفن وحمايته من دود الماء وطول هذه الخشبة يساوي طول الهراب على أقل تقدير حتى يحصل الانسجام فيما بينها.

وثانيا يأتي بناء الهيكل ويتطلب رسم أدق التفاصيل الخاصة بضلوع جسم السفينة الذي يصمم على هيئة قفص صدر الدجاجة. وثالثا يتم إعداد السطح وهذه الخطوة تشبه إلى حد بعيد عملية إعداد أسطح المنازل فبعد تركيب الدعامات الأساسية وتشكيل السقف يكون العمل جاهزا لتثبيت الألواح البانية للسطح فوقها ويتطلب ذلك عناية كبيرة، على أن تكون هذه الألواح متوازية من المقدمة حتى المؤخرة فكل لوح يتناسب مع الذي يأتي فوقه مثل البنيان المرصوص. ثم توضع ألواح الحزامات من الداخل[1].

وأخيرا تنتهي مراحل بناء السفن بالقلفطة، أي بقلفطة التبطين الخارجي بدقة، وذلك بتشطيب أولي للزوائد الخشبية باستعمال المسحج وأدوات الكشط ثم تملأ الشقوق بالزفت والشحم بواسطة الممسحة وبعدها تمرر طبقة من القطران الذي يفيد في سد الثغرات وحماية الألواح من الرطوبة بل يحميها أيضا من عين المعيان، ويتم تغطية التبطين الخارجي بمحلول مخفف من النفط البحري أو بخليط الشمع والنفط معا قصد الحفاظ على الدهان من أشعة الشمس، أو جلب الطلاءات من الدول الأوروبية والأمريكية[2].

ومنذ القرن 17م اختص مرسى الجزائر بصنع السفن المستديرة المقدمة والقادرة على الإبحار في أعالي البحار بفضل الفنيات التي قدّمها للبحرية الجزائرية الفلامندي"سيمون دانسا"، ثم أصبحت صناعة السفن بعد ذلك من اختصاص المتعاونين المالطيين والفرنسيين والاسبان دون غيرهم كالمهندس المالطي الذي استخدمه البايلك في القرن 18م في بناء السفن بعد تملصه من خذمة الفرنسيين في طولون وتفضيله الاقامة بالجزائر، والمهندس الفرنسي "جوفراي" الذي وضعته حكومة الثورة الفرنسية عام 1798 في خذمة الداي "بابا حسن" لعلاقته الوثيقة بها، والمهندس الاسباني "مايسترو أنطونيو"

[1]- حليم سرحان، المرجع السابق، ص ص77-78.

[2]- نفسه، ص79.

الذي أوكل إليه التصرف في الترسانة البحرية للجزائر عام 1800م، والذي تمكن من صنع فرقاطتين للبحرية الجزائرية، والمهندس المرسيلي "غازال" الذي لم يطل عمله بالترسانة الجزائرية إذ مات في السنة الثانية من تعاقده سنة 1815م، وبالتالي هو أنّ مهمة صناعة السفن قد أوكلت للعثمانيين الذين كانوا يستعينون بخبرة الأوروبيين الأحرار والأسرى والأندلسيين والأهالي، فكان للأندلسيين المستقرين في مدينة الجزائر وشرشال دور بارز في صناعة السفن، وقد أدّى الاعتماد على الخبرة الأجنبية إلى عجز الجزائريين عن صنع السفن الكبيرة، ولم يعودوا قادرين إلاّ على بناء سفن صغيرة لا تتعدى حمولتها ثلاثمئة طن[1].

السفن أو المراكب أهم وسيلة لتحقيق المكاسب والنفوذ على سطح البحر والسفن التي انتشرت في الفترة الحديثة بالجزائر عدّة أنواع، وعرفت تطورا كبيرا كانعكاس ايجابي لدار الصناعة أو نتيجة لعائدات الغنائم الحربية، ومن أهمها نذكر ما يلي:

– **الشباك:** سفينة حربية صغية الحجم تستعمل في البحر المتوسط، استخدمها البرتغاليون في القرن (9هـ-15م)، وكان يوجد عدّة قطع من هذا النوع في الأسطول الجزائري، وتتراوح حمولتها بين 200 و400 طن، ويبلغ طولها إلى 40.40م وعرضها 10.50م وعمقها أقل من 3.80م، وهناك التي يبلغ طولها 30.60م وعرضها 8.1م، ويحمل الشباك من 14 مدفعا حتى 29 مدفعا، هذا إلى جانب عدد من البحارة قد يصل إلى 200 بحار على القطعة الواحدة، وتنتمي لعائلة السفن الحربية، ويبدوا أنّ له مقدمة ممتدة وجؤجؤا ينتهي بمهماز، أما مؤخرته فتقوم على أرضية خارجية مكونة من خشبة بين جناحين جاعلة المتراس ممتدا ومحاطا بممر وهو يتألف من ثلاثة صوار، ففي المقدمة يوجد الصاري الأمامي مائلا جدا نحو الأمام، وفي الوسط يوجد الصاري الكبير، وأما صاري المؤخرة فيوجد بالقرب من السكان الذي يحمل في بعض الأحيان مصطبة صغيرة، وتتكون الشبابيك في العادة من ثلاثة أشرعة، غير أنّ بعضها كان يقاد بأشرعة مربعة على صاريات تكون قطعة واحدة، أي أنّها مكونة من ثلاثة قطع أما الصاري الأخير فيحمل عادة قلعا لاتينيا[2].

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني، الجزائر في التاريخ، العهد العثماني، ج4، المرجع السابق، ص ص65-66.

[2]- حليم سرحان، تطور صناعة السفن الحربية في الجزائر على عهد العثمانيين (920-1246هـ-1514-1830م)، من خلال المصادر التاريخية والأثرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في الآثار الإسلامية، معهد الآثار، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص ص132-133.

– **فرقاطة**:سفينة صغيرة جدا، ذات مجاديف، كان لها دور قارب في القرن 16 وحتى القرن 17م، هناك فرقاطان: كبيرة لها 12 مقعدا ومجذفا، أما الصغيرة فلها مقاعد ومجذفين أي 12 مجذفين، ففي القرن 17م نصّب عليها مدافع، وزاد حجمها لتصل طاقتها إلى 40 مجذفا، أما في القرن 19م الفرقاطة سفينة كبيرة حربية تحمل من من 40 إلى 60 فوهة، أي مدفع من العيار الكبير.

– **الغليوطة**: شكلها لا يختلف عن السفن الشراعية الحربية، ولكن أصغر، وليس لها حامية الجسر، وتتميز بالسرعة الفائقة[1].

– **القادرغة**: وهي سفينة ذات مجاذيف لها شراع على شكل مثلث، ومزودة ما بين 03 و05 مدافع كبيرة، إلى جانب عدد من المدافع الخفيفة على الجانبين، ويبلغ طول هذه السفينة حوالي 45م وعرضها 55م[2].

– **الشختورة**: وهي من السفن الشراعية، وهي من الحجم الصغير، وتحمل ثلاثة صوار ذات قلوع مربعة الشكل، وبإمكانها حمل 400 طن، وعملت الجزائر على صنع هذا النوع من السفن بداية من 1760م، وبقيت الترسانة الجزائرية تصنع كل سنة بين ثلاث وأربع وحدات، كما كانت تدخل وحدات منها إلى الأسطول عن طريق الغنيمة[3].

– **البريكانطي**: هي من السفن الصغيرة، ولها مجاذيف وصاريتين[4].

– **غواليت**: سفينة حربية كبيرة وتجارية مرتفعة قليلا عن الماء لها صاريتين منحنيتين إلى المؤخرة، واحد مائل في المقدمة، ومزودة مابين ستة إلى ثمانية فوهة للمدافع، وعدد منها يحمل بنادق منفرجة الفوهة[5].

– **البريك**: وهي سفينة شراعية ذات صاريين، وقد تراوحت حمولته ما بين 150 و300 طن في السفن الكبيرة، و70 طن في السفن الصغيرة، وبلغ طولها 34.12م وعرضها 9م، وعمقها 4.60م ذات العشرين مدفعا، و29.28م طولا و8.74م عرضا و4.35م عمقا في السفن ذات

---

[1]–محمد الأمين عطلي، المرجع السابق، ص ص76–77.

[2]– Planhol Xavier, l'islam et le la mer, peraim, paris, 2000, pp.179–201

[3]– حليم سرحان، المرجع السابق، ص ص134–135.

[4] –Devoulx(A), la marine de la régence d'Alger, in R.A.13,1869,p.389.

[5]– محمد الأمين عطلي، المرجع السابق، ص 77.

ستة عشر مدفعا، و30.11م طولا و08م عرضا و3.85م عمقا ذات العشرة مدافع، وهو من السفن المصنعة في الخارج، والتي زودت بها البحرية الجزائرية إما عن طريق الشراء أو عن طريق غنائم البحر[1].

– **كيتش:** سفينة ذات صاريين واحد كبير والثاني بشراع، عادة حمولتها تتراوح ما بين 100 و200 برميل، وتستعمل عادة كيخت أو سفينة للقنابل

– **كورفيت:** سفينة حربية أصغر من الفرقاطة، وشكلها العام يشبه الفرقاطة في الصواري والشراع.

– **فلوكة:** سفينة صغيرة لها أشرعة ومجاذيف، تصنف في عائلة السفن الشراعية، الحربية وعدد أشرعتها لا يزيد عن شراع واحد، وعدد مجاذيفها ما بين ستة إلى عشرة[2].

– **الجفن:** وهي سفينة حربية بطيئة الحركة لكبر حجمها، وهي نوع أشبه بالقصعة، هي سفينة دائرية، وبها صار ذو قلع مربع، ثم أضيف صار آخر ذو قلع مربع في المؤخرة، وقد قدرت حمولتها بـ200 طن في القرن 15م، كما أن بعضها بلغت 750 طن، وفي حدود 1793م بلغ عدد الأجفان المصنعة بترسانة الجزائر سبعة أجفان.

– **الحراقة:** وتدعى بالنار، وحراقة مصطلح يستخدم للدلالة على السفن الحربية التي تملأ بالمواد الحارقة لإطلاقها على سفن العدو[3]، ويذكر "شالر" في مذكراته عندما تكلم عن تطور الأسطول الجزائري في سنة 1825م حراقتين تحمل واحدة ستة وثلاثون مدفعا والباقية ستة وأربعين مدفعا[4].

– **بومبارد:** سفينة صغيرة حربية، لها صواري تشبه الغليوط، مزودة بالقنابل، لها صاري كبير ذي أشرعة مريعة، وصاري بالمؤخرة يعمل شراعا واحدا، وفي المقدمة شراع واحد كبير مثلث الزوايا.

– **بنك:** سفينة لها قاع مسطح، نوعا ما عريضة، تحمل من 200 إلى 300 برميل، لها صواري تحمل صواري متينة، ولها مؤخرة لها جناحين، ومن أمام السفينة منقار طويل مكون[5].

---

[1]– حليم سرحان، المرجع السابق، ص125.

[2]– محمد الأمين عطلي، المرجع السابق، ص 77.

[3]– علي محمود فهمي، التنظيم البحري الإسلامي في شرق المتوسط، ترجمة: قاسم عبده قاسم، عين للدراسات للبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، 1997، ص137.

[4]– وليام شالر، المصدر السابق، ص ص 69-70.

[5]– محمد الأمين عطلي، المرجع السابق، ص 78.

– **الشيني**: سفينة مسطحة تسير غالبا بالمجاذيف، فكل سفينة حربية شيني تحمل اسما معينا يدل على وظيفتها فمنها: الغراب، الطريدة، الجفن، الحراقة، وقد اشتهرت البحرية الجزائرية باستخدامها منذ العصر الحديث، ويراوح طولها ما بين 40 و50م، أما عرضها فيتراوح بين 04 و06م، وكانت ذات صاريتين وبها مهماز من الحديد مثبت في مقدمتها يستخدم لضرب سفن العدو والحاق الأضرار بها، وكانت الشواني الجزائرية ذات فعالية قتالية، وذات كفاءة عالية[1].

– **القربيطة**:وهي سفينة مسلحة مدببة الحيزوم ذات أشرعة ومجاذيف، وكانت هذه السفن تصنع في ترسانات الجزائر وطرابلس وتونس، وقد استخدمت لأول مرة ضمن الأسطول الجزائري في 1694م، وأنّ العدد الإجمالي لاستخدمها ضمن الأسطول الجزائر لم يتجاوز خمسة قطع في السنة الواحدة على مدار الوجود العثماني[2].

وتجدر الإشارة إلى أنّ السفن الحربية التي تم تصنيعها في الجزائر قد تميّزت بمجموعة من المميزات منها: عامل السرعة فمن بين السفن التي كانت الواجهة هي تلك السفن التي تتميز بالسرعة والمسلحة القادرة على مواجهة أي طارئ قد يحدث، وقابليتها لمباغتة العدو، وهذه الميزة خاضعة لشرط ضروري لا بدّ من توفره لمقاومة الماء وهذا باستخدام الدهن الجيد، فكان هيكل السفينة الخارجي يطلى بالشحم والقطران حتى يصبح الغلاف أملس ومصقول[3]، الأمر الذي جعل السفن الجزائرية تسخر من الأساطيل الأوروبية، ويرجع تفوق تفوقها ليس إلى طبيعة ومراكب السفن الشراعية بل حتى إلى طبيعة قوة وتدرب الجذافين والإنضباط الذي كانوا يتميزون به[4].

إضافة إلى أن هذه السفن كانت تتميز بعامل الخفة وسريعة الحركة، حيث نجد الصناع قد ابتعدوا عن صناعة المراكب البطيئة وتلك المراكب الفخمة لأنّ الهدف هو الهجوم والدفاع، فالمركب المفضل عند البحارة ما اكتفى بالضروري وتجنب الزوائد، ومن أجل ذلك كانت الأسبقية للغليوطة والشونة والشباك، فالأولى صغيرة الحجم خفيفة الوزن تسير وكأنّها تطير، تسيرها المجاذيف حينا،

---

[1]– حليم سرحان، المرجع السابق، ص ص137–138.

[2]– نفسه، ص ص145–146.

[3]– مولاي بلحميسي، صناعة السفن في الجزائر أيام الأتراك (ق16–ق19م)، مجلة الدراسات الأثرية، العدد03، معهد الآثار، جامعة الجزائر، 1995، ص48.

[4]– جوليان شارل أندري، المرجع السابق، ص334.

والقلوع حينا آخر، أما الشونة الجزائرية فامتازت عن مثيلاتها الأوروبية بطول لا يتعدى 34م وعرض لا يتجاوز 20م، صاريان أو ثلاثة، ومدفع واحد فقط في المقدمة، تمرق كالسهم فوق الماء[1].

لكن صناعة السفن ما لبثت أن ضعفت لاعتمادها على اليد العاملة الأجنبية من الأسرى والأشراف الفنيين الأجانب عليها، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وبعد انقطاع التجهيزات البحرية التي كانت تتعهد بتقديمها الدول الاسكندنافية في نطاق الإتاوات والهدايا الإلزامية كالحبال والأخشاب والأشرعة وعدم استغلال المواد المتوفرة بالبلاد كالحديد والزنك والأخشاب[2].

2-2-صناعة الأسلحة:

أ- الأسلحة النارية: وتشمل البنادق والمسدسات التي كانت تصنع محليا من طرف عائلات أندلسية وتركية منذ القرن 16م في مناطق من الجزائر، وكانت البنادق من أهم وسائل تفوق الإنكشارية على السكان خاصة خلال القرنين 16م و17م[3]، وكانت هذه الأسلحة تصنع بالمدن الكبرى كقلعة بني راشد وقسنطينة والجزائر، ففي مدينة قسنطينة كان يعمل بمصنع البارود عشرون عاملا، وفي مدينة الجزائر كان يوجد مصنعان أحدهما لتحضير البارود خارج باب الواد أنشأه أحد الدانويين، ويعمل به أيضا حوالي عشرين عاملا والآخر لصنع المدافع وتشكيل القنابل مقام خارج المدينة بضاحية باب الواد، ويعرف لدى السكان بدار النحاس، ويعود تاريخه إلى القرن 16م حتى يصهر به النحاس والحديد، ثم تحول مع بداية القرن 18م إلى صنع المدافع وتشكيل القنابل من مادة الحديد فقط[4].

وكانت صناعة الأسلحة النارية بنوعيها في الجزائر في العصر الحديث تقوم بتزويد البلاد بالسلاح الضروري للدفاع عن سيادتها الترابية وضمان حماية السكان من الأعداء في الداخل والخارج، وكانت هذه الأسلحة قد استعملت منذ القرن 15م.

وتجدر الإشارة إلى أنّ المدن الجزائرية كانت تضم العديد من الصناعات، وتميّزت بالتنوع والإتقان والتنظيم، وفيما يتعلق بصناعة الأسلحة الخفيفة فقد اختص سوق القنداقجية وهم صانعي خشب البندقية وسوق التشاقمقجية الخاص بصناعة الأسلحة، وكانت صنعة التشاقمقجية وهي وطيدة

---

[1]- بلحميسي مولاي، المرجع السابق، ص ص48-50.

[2] - ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص66.

[3]-حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص ص42-43.

[4] - ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص66.

بعضها البعض أن تكون حكرا على المنتسبين إلى الجيش، وهناك أيضا سوق الخراطين والفراغية الذي اختص في اذابة القطع المعدنية وسبكها، وقد اختص بهذه الصناعة مصنع كبير بالعاصمة يعرف باسم دار الصناعة بحي باب الوادي، أما سوق الفراغية "السباكين" الذي يوجد بباحة الباديستان (ساحة الشهداء حاليا) فيصنع فيه عدّة أنواع من الأدوات والقطع الحديدية المصقولة كمواسير البنادق وأجهزة الزناد والبنادق[1].

وتنوعت الأسلحة النارية التي عرفتها الجزائر في العهد العثماني في أشكالها المختلفة ومنها:

– **الأركبوزة:** تعتبر هذه البندقية أول سلاح ناري محمول، وقد استعملت في فرنسا نهاية القرن 15م إلى القرن16، وكانت تتميز بضخامة الماصورة وصعوبة استعمالها،وكان عدد من الجنود يحملونها، بينما كان الواحد منهم يقوم بالرمي، وكان يستوجب استخدام ركيزة للتمكن من الرمي ثم تطورت لتصبح تسند على الكتف[2].

– **الموسكي:** وكانت ثقيلة ومن النوع القديم طلقتها بفتيلة ملتهبة وكانت تصنع بالجزائر وترصع بالفضة والعاج أو العظم[3].

– **الاسكوبيت:** وهي بندقية ذات فوهة واسعة ومن العيار الكبير وكانت رميتها تصل 500 متر[4].

والجدير بالذكر أنّ صناعة الأسلحة في الجزائر تأثرت وتضرّرت كثيرا ولم تعرف أي تقدّم يذكر، وعانت من عدّة مشاكل ومنها: النذرة في المواد الأولية التي تحتاج إليها ونقص في المهارة التقنية التي تقوم عليها تلك الصناعة، وكانت الهيمنة الأوروبية وراء العقبات التي حالت دون تطور هذا الميدان الاستراتيجي الهام.

ومن المميزات التي طبعت الصناعة العسكرية في الجزائر في العهد العثماني عموما بما في ذلك صناعة الأسلحة النارية الخفيفة:

---

[1]– اسماعيل جودي، الصناعة في الجزائر في العهد العثماني 1518–1830، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، الجزائر،2008–2009، ص ص30–39.

[2]– نفسه، ص82.

[3]-GRAMMONT (Henri Delmas de), Histoire d'Alger sous la domination turque, (1515-1830), Présentation de LemnouarMerrouche, Editions. Bouchène, Paris, 2002,p43.

[4]-de Joao MASCARENHAS Joao, Esclave à Alger, récit de captivité MASCARENHAS (1621-1626), traduction et présentation P. Teyssier, Editions.Chandeigne , Paris, 1993, p 231.

1-اعتماد الصناعة العسكرية أساسا على المواد الأولية المتوفرة في البلاد كالأخشاب والمعادن المختلفة.

2-عدم توجيه الصناعات العسكرية إلى التصدير الخارجي واقتصارها على تلبية الحاجات الوطنية إلاّ القليل من منتوجها وذلك لأسباب وعوامل داخلية وخارجية معينة.

3- اتصاف المصنوعات العسكرية ببساطتها وخشونة أسلوبها بالنسبة لصناعة الأرياف الموجهة لسد الحاجات الضرورية المحلية.

4-استمدت طرق صنعها ومواصفاتها من تقاليد الماضي البعيد، حتى أصبحت لها ارتباط بالأسرة والطائفة والأقلية في المدن[1].

ب- الأسلحة البيضاء: التي تتمثل في السيوف والخناجر، وكانت تستعمل أثناء التحام الجنود بصفوف العدو[2].

كانت صناعة الأسلحة البيضاء في الجزائر في العصر الحديث ما تزال تحتفظ بالقدرة على إنتاج السيوف والخناجر والرماح والأقواس والسهام خاصة بعد إقامة العثمانيين لنظام حكم جديد في الجزائر، ففي هذا العهد أي العثماني ظهرت في الجزائر أنواعا جديدة من الأسلحة البيضاء خاصة في صناعة السيوف، حيث ظهرت أنواعا كثيرة ومنها:

-اليطغان: وكانت تعرف سيوف اليطغان في البلاد في بساطة زخرفتها ونقص في تقنية تصميمها، فهي من السيوف الجميلة التي اشتهرت بها الجزائر (سيف اليطغان التركي) الذي أخذ مكانة مرموقة وأصبح السلاح الأساسي لمشاة أو بحارة الجيش الجزائري في العهد العثماني، وسيف اليطغان هو سيف ذو حد مزدوج الانحناء وتشبه قبضة اليطغان الأذنين البارزتين ويمتاز اليطغان بثقله الأمامي عند الطعن.

- الشمشير: هو من جملة السيوف التي كانت تصنع وتستعمل أيضا في الجزائر سيوف الشمشير،كما ذكر المؤرخ والأثري الفرنسي "**آلان جاكوب**" سيف الشمشير هو سلاح ضيق النصل سميك ذو حد واحد، وتمتاز قبضته ببساطة تكوينها وخفتها، ولا يقتصر استعمال الشمشير على

[1]- اسماعيل جودي، المرجع السابق، صص87-89.

[2]- حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص ص42-43.

الطعن والقتال في ميدان الحرب فقد استعمل كذلك لأغراض الصيد، وتوجد عليه عادة نقوش ورسوم تمثل مناظر الصيد والحيوانات.

– **القلج**: هو من السيوف التي طبعت صناعة الأسلحة البيضاء في الجزائر سيوف القلج اشتهرت صناعتها عبر كامل العالم الإسلامي ومنها الجزائر.

– **سيوف فليسة**: ظهر خلال القرن19م اخترع في بلاد القبائل ليس له نظير في مكان آخر ولم يعرف في غير الجزائر، وفرض وجوده هذا السيف عندما قدّم كهدية لملك اسبانيا "**فرديناند السابع**"من طرف قنصله في الجزائر سنة 1827م[1].

ج– **المدافع**: يعد عروج أول شخص يستخدم المدفعية في الجزائر إبان العهد العثماني، وبمجرد وفاته تحصل خلفه خير الدين على مدفعية قوية قسم منها تلقاه من السلطان العثماني سليم الأول[2]، والقسم الآخر كان قد صنعه بمدينة الجزائر[3].

قام الأتراك العثمانيون بتنصيب نظام دفاعي عظيم حول مدينة الجزائر لا يقل عن 1800 مدفع كانت منصوبة على أسوارها، وكان في الجزائر مصنع سبك المدافع (دار الصناعة) والذي يوجد في حي بير الزنقة (هو شارع ثانوي) قرب باب الوادي ويعود تاريخ انشائه إلى القرن 16م، حيث كان يصهر به النحاس والحديد، وقد بدأ تشغيله بالموازاة مع تأسيس الايالة، وقد استمر هذا المصنع إلى بداية القرن 18[4].

ويشرف على هذا المصنع العديد من المسؤولين والفنيين والعمال والصناع نذكر منهم:

– **المعلم**:وهو المسؤول الأول عن دار الصناعة.

– **وكيل الحرج**:المقتصد الذي يستلم مدافع جاهزة.

– **الباش طبجي**: وهو قائد المدفعيين والمسؤول على العمال وعن رواتبهم.

– **مجموعة السباكين**: وهم المكلفون بصب المعدن.

---

[1]– اسماعيل جودي، المرجع السابق، ص ص39–43.

[2]– كوران أرجمند، السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي، تر:عبد الجليل التميمي، الدار التونسية للنشر،1970، ص ص22–23.

[3]– مجهول، غزوات عروج وخير الدين، ص67.

[4]-LE TOURNEAU (Roger), La Régence d'Alger et le monde turc, Syndicat National des Instituteurs, Alger, 1953/54.p87.

– **مجموعة الخراطين**: مكلفون بصقل المدافع وصناعة القنابل والقذائف.

– **مجموعة النجارين**:مكلفون باعداد أسرة المدافع (مساند)

– **العمال**: مكلفون بايصال الحطب وايقاذ النار وتحضر الموارد الأولية.

– **الحراس**: المكلفون بحماية المصنع[1].

ومن أهم المدافع نذكر:

–**المدافع الطويلة (الطوال)**: المعروفة بالقلبرنية لكونها أطول المدافع وأمتنها من كثرة المعدن وتستعمل في الحصون والقلاع، وكذا في الرمي البعيد لغرض هدم الأسوار، ولهذا النوع من المدافع أجزاء كنصف القلبرنية وربع القلبرنية التي يقسمها بدورها إلى أنواع أهمها (الزربطان: وكرته تزن 6 أرطال، والمنيون: وكرته تزن رطلين، والباز: وكرته تزن 05 أرطال).

–**المدافع الوسطى**: هي المعروفة بالجعب واستعمالها يكون في هدم الحصون والأسوار ولا تحتاج من البارود قدر المدافع الطويلة، وينقسم هذا النوع إلى عدّة مدافع أهمها: العمي، المتين، الرهين، الناقوس، المخزني.

– **مدافع الحجارة**:قصيرة في طولها ومتسعة الفوهة، وتعدّ من أحسن المدافع التي استعملت في السفن الجزائرية خلال القرنين 16 و17م وتستعمل في هدم الأسوار والقلاع وفي الدفاع عن الموانئ، ويصل وزن كورها إلى القنطارين وتتميز بخفتها.

– **المهارس**: بدأ استعمالها في القرن 17م وكانت تستعمل في السفن وكذا في الأسوار والقلاع، وبدأت تحل محل مدافع الحجارة في نهاية القرن 18م[2].

2–3– الصناعة النسيجية:

لا شك أن فن النسيج أول الفنون كلها، وقد نتج من الحاجة لحماية الجسم البشري من التقلبات الجوية، وقد ظل يتطور تبعا لرقي وتقدم المجتمع لأنه يعتبر من أهم مظاهر التمدين، حيث عرفت انتشارا واسعا نظرا لتوفر المواد الخام، مثل الصوف والقطن، والحرير، والكتان، ومن أهم المنسوجات نجد الزرابي التي تنسج أجودها في قلعة بني راشد، في حين اختصت مدينة قسنطينة في

[1]– اسماعيل جودي، المرجع السابق، ص ص100–101.

[2]– لخضر درباس، المدفعية الجزائرية في العهد العثماني، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 1989–1990، ص ص186–189.

نسج الحياك، أما البرانيس، فكانت تنسج في قبائل بني عباس، وكانت هذه الصناعة من أهم الحرف التي لازمت مدينة تلمسان عبر العصور، فالمنتوجات التلمسانية تتميّز بجمالها ووحدة أبعادها وبساطة شكلها. ومساهمة مدينة تلمسان كانت دون منافس على مستوى بايلك الغرب نتيجة الإنتاج الهام لمعامل الصوف بها، وعرفت مدينة ندرومة بمفردها ما يزيد عن خمس وعشرين محلا للنسيج[1]. وصناعة الزرابي كل جهة وعرفت بأسلوبها الخاص ورسومها المميّزة، فهناك زرابي الشلالة ومستغانم والأطلس الصحراوي وقلعة بني راشد، هذا وقد فاقت زرابي قلعة بني راشد جميع أصناف الزرابي الأخرى وأصبحت تصدر للمشرق العربي وتبعث إلى اسطنمبول وذلك لدقة صنعها وتميّزها بطابع محلي عريق وأسلوب أندلسي راق وأشكال ورسوم أناضولية جميلة[2].

لقد تطورت هذه الصناعة على يد الأندلسين الذين توارثوا الأساليب الفنية لصنع الزرابي والأقمشة والشاشية والمخمل (القطيفة)، فمن مراكز صناعة الأقمشة القطنية والكتانية نذكر مدن ندرومة مازونة ومستغانم والبليدة والجزائر، هذا وقد اشتهرت أقمشة ندرومة بجمال ألوانها ودقة نسيجها، وكثرة الإقبال على المناديل التي كانت تصنع بالبليدة وتصدر إلى مدينة الجزائر، أما صناعة المخمل والحرير فقد عرفت ازدهارا كبيرا في مدن الجزائر وشرشال واستعملت في أول العهد العثماني خيوط الحرير التي تنتج محليا من شرائق دودة الحرير (القز). أما الأنسجة الصوفية المعتمدة على الإنتاج المحلي من الصوف، فكانت تصنع الأغطية والجلاليب والأحزمة في كل من قسنطينة وتلمسان ومعسكر التي اشتهرت بهذا النوع من النسيج. وقد انتشرت صناعة البرانس في أغلب جهات البلاد[3].

ومن منتجات هذه الصناعة كذلك نجد الألبسة بمختلف أنواعها: كالعباءات، المآزر، الأغطية كأغطية الأسرة، وهذا ما يؤكده حسن الوزان حيث يشير إلى انتشار صناعة الحياكة ومختلف الأقمشة الصوفية وأغطية الأسرة وغيرها من المنسوجات، وهذا بمختلف مدن الجزائر مثل: بايلك قسنطينة ومدنها مثل: ميلة، عنابة وغيرها من المدن والحواضر[4].

---

[1] – رفيق شلابي ووادن بوغفالة، الحرف والصناعات في مدينة تلمسان وضواحيها خلال العهد العثماني 1555-1830، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 13، عدد01، جامعة الجلفة، الجزائر، جانفي 2021، ص ص832-833.

[2] – ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص69.

[3] –نفسه، ص69.

[4] – حسن الوزان، المصدر السابق، ص ص56-62.

2-4- الصناعة الغذائية:

تمثلت في أفران الخبز ومطاحن الدقيق وعصر الزيتون وتصبير الفواكه، فقد كانت مدينة الجزائر تضم العديد من هذه المطاحن والأفران التي بقيت سجلات دخلها تشهد على نشاطها، كما نجد مجمع أفان البايلك الذي يشمل على 16 فرنا وبعض مخازن الدقيق ومطاحن الحبوب الملحق بقصر الجنينة والمخصص لتحضير الخبز لحوالي خمسة آلاف رجل من أفراد الحامية وموظفي الدولة[1]. وضمت مدينة الجزائر وحدها نحو 22 مطحنة مائية و18 مطحنة هوائية، والمطاحن كانت تتبع الباي أو الداي وتتواجد في المدن الكبرى[2].

وفيما يخص تجفيف الفواكه وتحضير المربى وتقطير ماء الورد فقد اختصت بها العائلات الأندلسية، وقد اشتهر سكان مليانة بتحضير نوع من المربى "المعجون" من عصير العنب واللوز، ويمكن الاحتفاظ به طول السنة، ويكثر الإقبال عليه لرائحته الزكية وطعمه الشهي.

بالإضافة إلى هذا نجد صناعة عصر الزيت التي انتشرت مطاحنها بنواحي جرجرة والصومام حيث يصدر فائض انتاجه إلى مدينة الجزائر عن طريق منائي بجاية ودلس[3].

2-5- الصناعة الجلدية:

يعمل أصحاب هذه الصنعة على دباغة جلود الماشية من بقر وغنم وماعز[4]، هذه الأخيرة التي كانت بأعداد كبيرة وفرت المادة الأولية المتمثلة في الجلود أدت إلى ازدهار صناعة الدباغة أو صناعة الجلود بمختلف مدن الإيالة[5] ومنها مدن بايلك قسنطينة، إضافة إلى مدينة عنابة والتي كان بها أكبر ميناء للجلود[6].

---

[1] – الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص ص67-68.

[2] – محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، (د.ت)، ص59.

[3] – ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص68.

[4] – جميلة معاشي، الانكشارية والمجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة قسنطينة، 2007-2008، ص166.

[5] – سبنسر وليم، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص114.

[6] – الدراجي بلخوص ومولود قرين، المرجع السابق، ص106.

تعتبر قسنطينة أهم مركز لصناعة الجلود في العهد العثماني، إذ كان يعمل بها أكثر من 15% من اليد العاملة، تتوزع حسب الترتيب التالي:150 عاملا في المدابغ البالغ عددها ثلاثة وثلاثين مدبغة، و210 عاملا في معامل الشغل الخمسة والسبعين المعدة لصنع السروج و480 عاملا يشتغل في المائة وسبعة وستين محلا لصنع الأحذية.

إضافة إلى صناعة الجلود كان هناك صناعة الأحذية والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بالجلود، وكانت تشرف عليها طائفة الخرازين، بحيث كانت معامل الأحذية منتشرة ببايلك قسنطينة وخاصة العاصمة (قسنطينة). كما نجد صناعة الأحذية في مدينة الجزائر وتلمسان ومازونة وقلعة بني راشد ومستغانم وصناعة السروج والألجمة والمحافظ بالجزائر وقسنطينة وتلمسان[1].

2-6- صناعة الحلي والنحاس:

اختص بها أفراد الجالية اليهودية وبعض الحضر من الأندلسيين والكراغلة في مدن تلمسان وقسنطينة والجزائر خاصة، وقد شجعتهم على مزاولتها ما كانت توفره لهم من أرباح وفوائد مرتفعة وقدرت بالنسبة ليهود تلمسان بـ30 إلى 50% من قيمة الحلي المصنوعة[2]، وكانت أنواع الحلي تتمثل في الأساور والأقراط والعقود الذهبية[3]، وتعتبر حرفة الصياغة من أهم وأعرق الحرف بقسنطينة، وتتم حرفة الصياغة في دكاكين أمام أعين الناس قريبا من دار السك، وكانت المصوغات هناك تطبع من طرف أمين الحرفة، الذي يحتفظ بقالب المعادن وأختام النقود، حيث كانت الحلي تحمل طابع السلطان مثلها مثل النقود التي تضرب بدار السكة وبعد قيام الصائغ بصنع الحلي يقوم بعرضها للبيع[4].

[1] – ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص69.

[2] – نفسه، ص70.

[3] – رفيق شلابي وودان بوغفالة، المرجع السابق، ص834.

[4] – سميحة ديفل، صناعة الحلي بقسنطينة خلال العهد العثماني، مجلة المواقف للدراسات والأبحاث في المجتمع والتاريخ، العدد 11، جامعة معسكر، الجزائر، 2016، ص 178.

إن حرفة صياغة المجوهرات في قسنطينة كانت من أهم المراكز لصناعة الحلي حيث نجد بها حوالي 200 ناقش للجواهر[1]. وتزود كامل المنطقة الشرقية من البلاد بالحلي القسنطيني واستمرت الصناعة بنفس التقاليد حتى القرن 20 م[2].

اعتمد الحرفيون على عدد من الأدوات في الصياغة والزخرفة رغم أن هذه الأدوات متشابهة فيما بينها بسبب تشابه المهنة والطرق المتبعة في عملية التصنيع والزخرفة كأدوات للسبك والتذويب والتطريق والقص ونذكر منها: الكير والمنفاخ، الملقاط، القالب، البوط، الإزميل، السندان، المدق[3].

إضافة إلى صناعة الحلي هناك صناعة النحاس أو ما يعرف عن أصحابها بالصفارين، وتتمثل هذه الصناعة في صنع مختلف الأواني النحاسية المختلفة من أباريق وصينيات وغيرها[4].

2-7- صناعة الصابون:

اختصت بها بعض المدن كقلعة بني راشد وبوسعادة التي وجد بها الفرنسيون عند احتلالهم لها أربعين صانعا للصابون، كما عرفت هذه الصناعة بعض الجهات الجبلية كبلاد القبائل ونواحي تلمسان، وقد اختص سكان جرجرة بصنع نوع من الصابون الأسود الذي يحضرونه من نفايات الزيتون ورماد شجرة الدفلة[5].

2-8- صناعة الشاشية:

جمع شاشية لباس الرأس وعرفت رواجا في إيالة الجزائر، ومن المعلوم أن صنعة الشاشية التي تسمى بالجزائر الشاشية التونسية جاء بها الأندلسيون، لونها الأحمر القاني المشرق من صباغ القرمز[6]،

---

[1] – جودت قسومة، الصناعات التقليدية الجزائرية، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1998، ص 56.

[2] – فريدة بن ونيش، المجوهرات والحلي في الجزائر، ط2، فن وثقافة، وزارة الاعلام، الجزائر، 1982، ص25.

[3] – سميحة ديفل، المرجع السابق، ص ص185-187.

[4] – جميلة معاشي، المرجع السابق، ص ص164-167.

[5] – ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص68.

[6] – صرهودة يوسفي، الاقتصاد والمجتمع في إيالة الجزائر 1700-1830، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2018، ص92.

وكانوا يصنعون نوعا من الشاشية تسمى الصارمة[1]، وتعرف أيضا باسم القاوقجية ويسيطر عليها في مدينة الجزائر عناصر الجيش وأبنائهم أي العنصر الكرغلي[2].

ساعد على ازدهار الشاشية الجزائرية الحمراء اعتناء العائلات الأندلسية بها وتوراثهم طريقة صنعها، مثل عائلة بوناطيرو، التي كانت لها مشاغل بحي باب الوادي، واقبال التجار على تصدير كميات كبيرة منها إلى أقطار المشرق العربي وتركيا، ولكن صناعة الشاشية الجزائرية تعرضت منذ أواسط القرن الثامن عشر إلى الإنكماش، فانحطت نوعيتها وتناقص المشتغلون بها ولم يعد يقبل على ارتدائها إلا عامة الناس، وهذا ما سمح للشاشية التونسية أن تغزو أسواق المدن الجزائرية[3].

2-9- الصناعة الخشبية:

مارس المجتمع الجزائري الصناعة الخشبية، فكان سكان الأرياف يصنعون الأواني المنزلية، كالأقداح، والملاعق، والأدوات الفلاحية، كالمقابض، والمحارث وغيرها، والواقع أن هذه الحرفة، كانت تمثل بالنسبة لسكان الأرياف وسيلة للتسلية لقضاء وقت فراغهم.

أما في المدن فإن هذه الحرفة كانت أكثر تطورا، حيث هناك عدد من النجارين والخراطين، الذين كانوا يصنعون الأثاث المنزلية، والصناديق الملونة، والخزائن، والنوافذ، والأبواب، ولوازم الصناعة النسيجية. وقد قدر عدد الخراطين الأندلسيين في مدينة الجزائر، في مطلع القرن 11هـ / 17م بستة وأربعين خراطا. وكانت الصناعة الخشبية تعتمد على عدة أنواع من الأخشاب مثل الدردار، والزيتون، والبلوط، التي كانت تلب من غابات القبائل، جيجل، القل، والأوراس[4].

2-10- الصناعة التحويلية:

تتعلق بتحضير مواد البناء، وتذويب المعادن كالحديد والفضة والزنك واستخراج الملح وصناعة العملة، وهي تنتشر في المدن الكبرى وبعض المناطق الجبلية كبلاد القبائل، وقد اشتهرت مدينة الجزائر بتنوع صناعاتها التحويلية، إذ كانت تتوفر على عدد كبير من أفران الجير والآجر ومقالع الحجارة المستعملة في بناء الحصون والأسوار، وكذلك ورشات صنع القطع الحديدية كالأقفال وأنابيب البنادق

---

[1] – نور الدين عبد القادر، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم العصور إلى انتهاء العهد التركي، قسنطينة، كلية الآداب الجزائرية، مطبعة البعث، الجزائر، ص 145.

[2] – صرهودة يوسفي، المرجع السابق، ص92.

[3] – ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص70.

[4] – أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص228.

والزناد.أما في المدن الأخرى فأهم هذه الصناعات هو استخراج ملح النترات بأرزيو، وتلمسان وصنع الأدوات الفخارية والأواني الخزفية والزليج الملون والمطلي بالغراء في كل من ندرومة وتلمسان وشرشال وميلة[1].

ولعل أهم منطقة كانت تتوفر على الكثير من الصناعات التحويلية هي بلاد القبائل التي كانت تختص كل قبيلة فيها بمهنة معينة فبني يني وبني عباس يصنعون الآلات والحلي من الفضة، بالإضافة إلى الأسلحة النارية وبني منقلات الأدوات الخشبية والأساور، وبني يحي الأقمشة القطنية، وبني بوهالي يعالجون الحديد الذي يستخرجه بنو سليمان من مناجمهم، وبني عمر ينحتون أحجار الرحي وقبيلة المسيسنا يستخرجون الملح من جبالهم[2].

2-11-الصناعة التجميلية:

تفر هذه الصناعة بعض المواد الخاصة بالنساء في البيوت، ولا تتطلب بعض المواد الأولية منها:

-السخاب: وهو عبارة عن قطع صغيرة ومثلثة الشكل مثقوبة في الوسط، تصنع من الفول السوداني وعروق نبات الطيب، وتنسج في خيوط على شكل عقود بنية اللون، تعلقها النساء في أعناقهن.

- الحرقوس الأسود: ويستخرج عن طريق التقدير بالنار من نبات شوكي كثيف الأشواك يدعى "أزازو" يوضع على الحواجب ولا تقل قيمته التجميلية عن قيمة المسحوقات الحديثة.

- كحل العين: الذي يستخرج من أحجار خاصة بلورية سوداء تميل إلى الزرقة الداكنة، بعد طحنها، وتتميز هذه الكحول بكونها تريح العين وتشفيها من الأمراض. وهذه الصناعة كذلك تهتم بصناعة العطور بصفتها عنصر من عناصر التجميل[3].

2-12- الصناعة الفخارية:

لقد عرف المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات هذه الصناعة منذ أقدم العصور، وتعد من أقدم الصناعات التي عرفها الإنسان، نظرا لأهميتها الاجتماعية والاقتصادية في حياة البشرية، وكانت من العوامل التي ساعدت الإنسان على الاستقرار، وتشكيل التجمعات السكانية، فلهذا كانت

[1] - نفسه، ص67.

[2] - نفسه، ص67.

[3] - صرهودة يوسفي، المرجع السابق، ص ص94-95.

معظم المدن والقرى الجزائرية تصنع فيها الأواني الفخارية للاستعمالات اليومية، ومواد البناء كالقرميد والآجر، والزليج، وكان الإنتاج متفاوت الجودة من منطقة إلى أخرى. إلا أن أجوده، كان يصنع في مدينة ندرومة. وقد عرفت الصناعة الفخارية والخزفية نقلة نوعية على يد الأندلسيين. فظهرت عدة ورشات بضواحي باب الوادي، بمدينة الجزائر. وأقيمت الأفران داخل المدينة وفي أريافها لصناعة الجير الذي كان يستعمل بكثرة في تبييض المنازل، وكانت مدينة قسنطينة هي الأخرى، تضم عددا من الفخارين القادمين معظمهم من بلاد القبائل[1].

3- أسعار بعض المنتجات الصناعية:

3-1- أسعار الصناعات المعدنية:

بلغ سعر النحاسيات التي منها المحبس ب05 أريله، المهراس ب10 أريله أما الكروانة ب06 أريله في حين بلغ سعر التليس بحوالي 04 أريله. وفيما يخص الحلي الفضية مثل: الخلخال فقدر ثمنه ب31 ريالا أما أدنى سعر فقد كان 31 ريالا وتأرجحت أسعار مقواس الفضة ما بين 15 ريالا و25 ريالا، أما مقواس الذهب ما بين 50 إلى 80 ريالا، كما وصل سعر الواحد من الخواتم الفضية إلى 07 أريله وكان سعر المقياس يفوق 74 ريالا والأقراط الذهبية يتراوح ما بين 50 و100 ريال، إلى جانب الخواتم الذهبية التي بيعت ب10 أريله، وقد قدر ثمن الخلخالة الفضية ب40 ريال ووصل سعر الخلخالة الصغيرة الحجم إلى 35 ريال[2].

3-2-أسعار الصناعة النسيجية:

نجد في الكثير من الوثائق والمصادر التاريخية تناقضا بين المبلغ المصرح به والمبلغ الحقيقي وقد يكون ذلك من أجل التقليل من مستحقات القاضي المشرف على تصفية التركة بعد الاتفاق الأولي والرضا بين الورثة المشتري(3)، وهذه أسعار بعض الأقمشة مستقاة من وثائق مختلفة بالدينار الخمسيني

[1] - أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص ص227-228.

[2] - خولة نواري، نظرة حول المجتمع الحرفي والصناعي بمدينة قسنطينة في العهد العثماني، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية، المجلد الثاني، العدد الأول، جامعة تيارت، 2019، ص289.

[3]-حسان كشرود، رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية من 1659-1830، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة قسنطينة، 2008، ص130.

[1]، حيث نجد أن القفطان في سنة 1598 سعره 18 دينار، أما في سنة 1649 سعره 29 دينار، وقدر ثمن القفطان المسمى (بالقارمسود) وهو نوع من أنواع القفاطن التي تصنع في مدينة قسنطينة ويعتبر من أغلى التياب حيث تتراوح قيمته ما بين 50 إلى 60 ريال، أما القفطان الحريري فما بين 20 ريال إلى 50 ريال[2]، ونجد سعر القماش مثلا: ذراع[3] من الصوف 5,75 دينار، وذراع كمخة حرير 42 دينار[4]، وبلغت تكلفة الحايك 10 أريله والترخيمة حدد سعرها ب04 أريله إلى 06 أريله، كما بلغ ثمن المضربة والمخدة المصنوعتين من الصوف ب02 أريله وتأرجح سعر الملحفة المصنوعة من الخيط 02 ريال إلى 06 ريالات في حين تكلفة الوزرة المصنوعة من الصوف ما بين 01 إلى 05 ريالات[5].

وسعر الأقمشة في سنة 1691 م فقد كان سعر الغطاء 3.10 بياستر أو 6.20 ريال بوجو ثم ارتفع سعره سنة 1804 م إلى4بياستر أو 8 ريال بوجو، أما سعر الذراع من قماش القفطان فقيمته سنة 1695 م قدرت ب1.38 بياستر ما يعادل 3.45 ريال بوجو وكان سعر القفطان الجاهز سنة 1649 م يقدرب 300 دوبلة(30ريال بوجو) وارتفع سعر الذراع الواحد سنة 1803 إلى 3 بياستر أي 6 ريال بوجو في حين أن سعر الحرير سنة 1693 قدر ب 2.40 بياستر أو 4.80ريال بوجو للذراع الواحد وارتفع بعد ذلك إلى 3.20 بياستر ما يعادل 8 ريال بوجو[6].

وفيما يخص سعر القندورة أو الجبة وسعر القميص والأحزمة في سنة1787م كان سعر20قندورة حمراء بسعر 40 بوجو، و 20 قندورة زرقاء بسعر40بوجو أي أن القندورة الواحدة ب 2 بوجو، أما القميص سنة1691م فسعره 4 دوبلة أي 0.158 ريال بوجو ،في حين سعر

---

[1]- المنور مروش، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني (العملة والأسعار والمداخيل)، ج1، دار القصبة، الجزائر، 2009، ص ص92- 93.

[2] - خولة نواري، المرجع السابق، ص ص289-290.

[3]- الذراع: وحدة لقياس الأطوال، وهو نوعين: 1-الذراع التركي ويساوي 0.636مترا، 2-الذراع العربي يساوي 0.476مترا ويستخدم في قياس الحبال والحرير والأقمشة والمنسوجات ينظر: جميلة مشرفي وودان بوغفالة، الأسواق في بايلك الغرب الجزائري خلال العهد العثماني، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية التاريخية، العدد 01، جامعة معسكر، جوان 2017، ص ص125-146.

[4] - حسان كشرود، المرجع السابق، ص35.

[5] - خولة نواري، المرجع السابق، ص 290.

[6]-حسان كشرود، المرجع السابق، ص35.

الأحزمة اختلفت حسب نوعيتها، فالأحزمة الجيدة من القماش العادي، يقدر سعر الواحدة منها ب 2بتاك شيك أي 0.66 ريال بوجو[1].

3-3-الصناعة الخشبية:

بلغ سعر صندوق الخشب 16 أريلة، وثمن المزود المصنوع من الجلد ب02 ريال[2].

وفي الأخير نقول بأن الجزائر في العهد العثماني عرفت نشاطا صناعيا شمل أغلب المهن التقليدية والحرف اليدوية التي كانت معروفة في كل البلاد الإسلامية والبلاد الأوروبية.

في الأخير نقول بأن الصناعة في الجزائر خلال العهد العثماني كانت تعتمد على المواد الأولية المتوفرة في البلاد، ولم تتجه الصناعة الجزائرية إلى التصدير الخارجي وإنما اقتصرت على تلبية حاجات السكان المحلية تتميز بدقة الصنع ورقة الذوق واتصفت كذلك ببساطتها وخشونة أسلوبها بالنسبة لصناعات الأرياف، واستمدت طرق صنعها ومواصفاتها من تقاليد الماضي البعيد، حتى أصبحت في أغلبها ذات طابع وراثي سواء في المدن أو الأرياف.

[1]-نفسه، ص35.

[2] - خولة نواري، المرجع السابق، ص 290.

المحاضرة التاسعة:

ضرائب النشاط الصناعي

1- الضرائب المفروضة على النشاط الصناعي:

2- أوضاع الحرفيين والصناع أواخر العهد العثماني:

أصبحت الضرائب منذ أواسط القرن الثامن عشر تمثل المصدر الرئيسي لدخل الدولة بعد أن تناقصت غنائم الجهاد البحري وتقلصت ثروات سكان المدن، حيث يعد النظام الضريبي كنوع من العلاقات أو المعاملات السياسية التي كانت تربط الطوائف الحرفية بالسلطة الحاكمة، فالسلطة العثمانية فرضت على السكان نظام ضريبي محكم بحيث جعلته كأحد الركائز المهمة لبناء الدولة، ومهما كان نوع وقيمة الضرائب التي تُجبى، فإنها تصب في خزينة البايات الذين بدورهم يسلمونها لخزينة الدولة، وهو ما اصطلح عليه بلفظ الدنوش[1].

والدنوش والعوائد تساهم فيها بايلكات قسنطينة ووهران والتيطري، بالإضافة إلى قيادة سباو وأوطان دار السلطان بمقادير معتبرة من الأموال والثروات، منها ما يذهب إلى خزينة الدولة ومنها ما يحظى به موظفو الإيالة في شكل هدايا وترضيات عينية ونقدية، تسلم في مواعيد محددة وحسب طرق متعارف عليها، فإذا تكفل الباي بتقديمها شخصيا مرة كل ثلاث سنوات عرفت بالدنوش، وإذا قام خليفة الباي بتبليغها في فصلي الربيع والخريف أطلق عليها لفظ الدنوش الصغرى أو العوائد[2]، حيث ساهمت هذه الدنوش أو الضرائب بتدعيم الجيش وتجنيده وتسليحه مما يضمن الاستقرار العام للبلاد والازدهار الاقتصادي ورقي الصناعات والنشاطات الحرفية التي تعود بالفائدة على السكان خاصة وعلى الدولة بشكل عام[3].

إن الدولة العثمانية قد فرضت نظاما ضريبيا، مبنيا على أسس وقوانين ومقاييس موضوعية مراعية في نفس الوقت عدّة جوانب منها تضاريسية بمعنى خصوبة الأرض من عدمها مناخية أي حسب المردود والمحصول الزراعي، ثم وضع البلاد الاقتصادي الاجتماعي وطبقا لهذه الاعتبارات اختلفت أنواع الضرائب المستحقة من منطقة إلى أخرى ومن إقليم لآخر، اختلفت أيضا باختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي الممارس[4].

---

[1] – الدنوش على ما يظهر لفظ محلي معناه المحاسبة على الضرائب شاع استعماله في هذا النوع من الالتزامات المالية، أنظر: ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، المرجع السابق، ص94.

[2] – نفسه، ص ص94-95.

[3] – خولة نواري وخيرة بن بلة، البنية التنظيمية للطوائف الحرفية بمدينة قسنطينة خلال العهد العثماني، المرجع السابق، ص134.

[4] – نفسه، ص134.

إن جميع الحرفيون في إيالة الجزائر كانوا ملزمون بدفع مستحقات جبائية إلزامية إلى خزينة الدولة، وكان الإشراف على النظام الضريبي بيد أمناء التنظيمات الحرفية، وفي نفس الوقت كذلك نجد أن شيخ البلد الذي يعتبر رئيس الإدارة المحلية والمركزية مسؤول عن عملية جباية الضرائب وتحصيلها من الهيئات الحرفية وأرباب الصنائع المختلفة، بحيث لا يقوم هو شخصيا بهذه المهمة، وإنما يكلف نوابا عنه، وغالبا ما يكونون أمناء الهيئات الحرفية أنفسهم الخاضعين لسلطته[1]. فأمناء التنظيمات الحرفية هم المكلفون بجمع الضرائب وتحصيلها مباشرة من الحرفيين، وتسليمها لمسؤول الإدارة المركزية، وهذا الأخير يتولى بنفسه دفعها لخزينة الدولة[2].

إن ما ميّز النظام الضريبي هو انعدام الدقة في التسمية، حيث لم تعرف الضرائب بأسماء خاصة ما عدا بعضها، وأطلقت عبارة "المغرم" للدلالة على الضرائب بوجه عام. وهنا سنركز الحديث عن تلك الضرائب التي كانت مفروضة:

1- الضرائب المفروضة على النشاط الصناعي:

1-1- ضريبة الغرامة، المغرم، أو مغرم المخزن:

لم تُشر المصادر التاريخية عن كيفية جباية الضرائب ولا عن الأسس أو الكيفية المعتمدة في تحديد كل حصة، حيث كان يدفع ضريبة الغرامة ثمانية وعشرين جماعة لكن كما قلنا المصادر لم تحدد حصة كل جماعة، وهذا في وقت معين حدّد بعبارة "من الراتب إلى الراتب"[3]. وأن أهم مبلغ ما دفعته جماعة الفكاهين، وهم بائعو الخضر والفواكه، إذ بلغ 252 ريال، ثم يليه ما دفع الدلالون بسوق الخياطين وهو 117 ريال، أما أدنى مبلغ فكان من نصيب جماعة الحلفاوية وهو 11 ريال، بينما دفعت خمس جماعات وهي: القوقجية، والمقايسية والغمادين والحصارين والسفاجين المبلغ نفسه قدره 28 ريالا. كما دفعت جماعتا الحفافين والعطارين المبلغ نفسه وهو 37 ريالا[4].

---

[1] – حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تقديم وتحقيق محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2006، ص106.

[2] - Miriam Hoxter : taxation des corporations professionnelles d'Alger a l'époque turque ;R.O.m.m,n°36nfrance 1983,p25

[3] – يذكر لنا الأستاذ جمال قنان إلى أن عبارة "من الراتب إلى الراتب" تعني مرة كل شهرين قياسا بالنظام الساري على الجيش الإنكشاري، أنظر جمال قنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث، 1500-1830، الجزائر، 1987، ص150.

[4] – عائشة غطاس، الحرف والحرفيون، المرجع السابق، ص ص 234-237.

1-2- ضريبة التعيين أو بشماق القشتولة:

على حسب ما ورد في دفتر التشريفات ضريبة التعيين عندما يعين شيخ ويخلع عليه القفطان يقدم إلى الخزينة، ودفعها أربعة أمناء فقط وهم: أمين البحاري الذي سدد مستحقا قدره 464 صايمة، وأمين فندق الجعلولة الذي قدم 300 صايمة، أمين القائل الذي أسندت إليه تجارة الحبوب والزرع سدد 200 صايمة وأمين الجيجلية الذي سدد المبلغ نفسه. وعدم ذكر باقي أمناء الفعاليات الاقتصادية يحملنا على الاعتقاد أن بعضها كان تابعا لسلطات أخرى، لعلها سلطة شيخ البلد وكذا المحتسب الذي كان له النظر على عدد من الحرف[1].

1-3- غرامة العسة:

ويتجلى ذلك في الإسهام الإلزامي الذي فرض على الحرفيين والتجار في الحراسة الليلية للأسواق، فضلا عن مبلغ مالي إلزامي يختلف من جماعة إلى أخرى، ويبقى الحرفي مطالبا به حتى بعد وفاته[2].

1-4- ضريبة الوطاق:

شملت عددا من الجماعات التي عنيت بالخدمات وهي خاصة بالحراسة الليلية كجماعات البرادعية والدخاخنية والفحامين والفخارجية ودلالي الحوائج ووزاعي البقر، وفرضت أيضا على الكوش، حيث قدمت 50 كوشة ضريبة الوطاق[3].

1-5- الضرائب الاستثنائية:

خضعت التنظيمات الحرفية إلى ضرائب أخرى ويتعلق الأمر بتبرعات إجبارية، اتخذت طابع الضريبة، مثل ضريبة "ضيفة رأس العام" وكان شيوخ البلد يشرفون على استيفائها، حيث تقدم هذه المساهمة سنويا مع حلول العام الجديد وهي مرتبة كما يلي حسب أهميتها:

-رحبة الزرع:64,5 ريال

-دلال سوق الخياطين: 64,5 ريال

-الفكاي:33 ريال

---

[1] - نفسه، ص ص237-238.

[2] - نفسه، ص238.

[3] - الوطق جمع وطاقات وهي كلمة تركية وتعني الخيمة وأقيمت الوطاقات خارج المدينة، أنظر: عائشة غطاس، المرجع السابق، ص239.

-الصفار:23 ريال

-القزدار:23 ريال

-الفحام: 13 ريال

-الجلاب:17 ريال

- الحمامات:12,5 ريال

-الحوكى:12 ريال

- سوق القبايل:8,5 ريال

-الجواج:6 ريال

-التبان: 5,5 ريال

-اللبان: 5,5 ريال

-الخراز:5,5 ريال

-الجرابة:5 ريال

-حمال الرمانة: 4,5 ريال

فرض كذلك على الجماعات ولا سيما الإنتاجية منها إسهامات إجبارية لخدمة البايلك وبطريقة مباشرة، فجماعة البرادعية تزوده مجانا بكل ما يحتاجه من بردعات وتبن وجوخ، أما جماعة الجزارين فتقدم أسبوعيا كل يوم خميس خروفين ونصف إلى سفرة من الحامية العسكرية، ونصف خروف إلى الطباخين،كما تزود سفرة الأغا بخروف كامل كل يوم أربعاء، وجماعة الحدادين هي الأخرى تزود البايلك بكل ما يحتاجه في مجال الحدادة، أما جماعة الفرانين فكان عليها طحن القمح الموجه لاستهلاك دار الباي، وكانت أنظار السلطة تتوجه للجماعات الحرفية كلما تعلق الأمر بإصلاح القنوات والطرقات، أسوار المدينة أو بناء منشآت أخرى من مرافق عمومية ذات المصلحة العامة، حيث يتحمل سكان المدينة ثلاثة أرباع ويتحمل أهل الذمة أي طائفة اليهود الربع الباقي، ويظهر من خلال هذا أن الإسهام لم يكن واحدا بالنسبة لكل الجماعات، فقد روعي حجم وأهمية كل جماعة إذ اختلف عدد المساهمين من جماعة إلى أخرى[1].

[1] - نفسه، ص ص 241-243.

وفرضت ضريبة الجزية على اليهود خاصة، والتي قدرت ما بين 25000 و50000 فرنك، تدفع كل يوم خميس بمعدل قرش واحد لكل فرد من الطائفة اليهودية، بالإضافة إلى تقديم المواد الغذائية المتمثلة في السكر والقهوة واللحم والزيتون، التي كانت تخصص لتمويل فرسان المحلة بالمقابل التمتع بحق ممارسة طقوسهم الدينية وبحماية الدولة، وهناك ضرائب أخرى فرضت على رسوم الأبواب والأسواق التي يستخلصها قائد الباب وقائد السوق[1].

كان شيخ البلد يحدد الرسوم المفروضة على الدكاكين مقابل ممارسة النشاط وقد قدّرت بـ30 سنتيم للشهر على كل محل تجاري بالإضافة إلى رسوم النقابات المهنية حيث عرفت جبايتها باسم الضراب تحت وصاية وإشراف الأمين وبمساعدة شيخ البلد بحيث يقوم بجمع المستحقات من أعضاء النقابة الحرفية مهما كان نشاطها تراوحت قيمتها بين نصف بوجو وبوجو واحد شهريا على كل دكان أو محل أو ورشة صناعية، ونأخذ مثالا على ذلك أمين النساجين كان يدفع 50 بوجو سنويا نفس الأمر بالنسبة لأمين الرحا والنساجين والعطارين والحدادين والبرادعيين ليقوم الأمين بتقديم حساباته لقائد الدار الذي يودع ما يتحصل عليه في الخزينة إضافة إلى رسوم الحرف فإن الأمناء يأخذون لأنفسهم امتيازات ورسوما خاصة بهم من أصحاب الدكاكين[2].

2- أوضاع الحرفيين والصناع أواخر العهد العثماني:

يلاحظ أن النشاط الصناعي بالمدن الجزائرية ما لبثت أن انحطت نوعيته وتناقصت كميته، وتعرض الصناع والحرفيون إلى أزمة أثر كساد مصنوعاتهم وانخفاض أسعارها، وذلك منذ أواخر القرن الثامن عشر[3]، ويمكن ارجاع هذه الأوضاع السيئة التي كانت تعيشها الصناعة الجزائرية أواخر العهد العثماني إلى الأسباب التالية:

-عدم اهتمام العثمانيون عناية كبيرة بالصناعة التقليدية في ايالة الجزائر، فيما يرجع الفضل في المحافظة على بعض الصناعات التقليدية المحلية لليهود والأسر الحضرية، والأندلسية التي كانت تقطن بالمدينة وقد شهدت الدول الأوروبية قفزة صناعية، بينما ساد الصناعات الجزائرية الطابع التقليدي

---

[1] - فلة قشاعي موساوي، النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني، 1771-1837، رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1989-1990، ص74.

[2] -ناصر الدين سعيدوني، الشرق الجزائري، بايلك قسنطينة أثناء العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي، دار البصائر، 2014، ص228.

[3] - ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ، العهد العثماني، المرجع السابق، ص62.

البدائي وقد يكون سبب ذلك عدم وفرة المواد الأولية وارتفاع الأسعار نتيجة تراجع القطاع الفلاحي والزراعي باعتباره المادة الأساسية خاصة في الصناعة الجلدية والنسيجية[1].

-عرف المجال الصناعي ركودا وتراجعا فقد تم تدمير الصناعة التقليدية، بسبب غزو المنتجات الأوروبية والتونسية حيث أصبحت تنافس مثيلتها المحلية، خاصة وأن البايات قد اهتموا بالسلع القادمة من الخارج التي يتم استيرادها هذا الذي ساهم بالقضاء على الصناعة المحلية وضعفها[2].

-ثقل الضرائب وازدياد المطالب المالية التي فرضها الحكام على أمناء الحرف وألزموا الصناع بتسديدها، فقد كانت كل نقابة مهنية ملزمة بتزويد الدولة بمبالغ مالية تحدد مسبقا بدون اعتبار لنسبة الأرباح ومبلغ الفائدة، كما كان كل دكان بغض النظر عن إمكانيته مطالب بتسديد ضريبة شهرية لا تقل في أية حال من الأحوال عن 30 سنتيما، وفي بعض الأحيان يفرض على الصناع تزويد البايلك بالمواد المصنعة بدون مقابل، إضافة إلى انخفاض مردود الصناع والحرفيين وذلك أن البايلك كان يحدد مسبقا سعر المصنوعات التي يطالب الصناع بتوفيرها، ولا يدفع لهم إلا أجور زهيدة إذا ما استخدمهم في الورشات والمشاغل التابعة له، فالبايلك لا يدفع للعاملين في الترسانة البحرية سوى تسع ريالات في الأسبوع أي ما يقدر سنويا بـ:140000 قرش اسباني في السنة، رغم غلاء المعيشة وصعوبة العمل في صناعة السفن[3].

-تحصل بعض الدول الأوروبية على امتيازات خاصة وتسهيل العمليات الجمركية من خلال تصريف الإنتاج الصناعي الأوروبي إلى الجزائر مقابل رسوم جمركية زهيدة، وهو الأمر الذي أدى إلى توقف أو إلى تقليل العديد من الورشات لنشاطها مثل: مصانع النسيج بعد أن أصبحت ورشات الأقمشة الكتانية والحريرية والقطنية، قماش الجوخ والمخمل المستورد من البندقية وجنوة[4].

-إن الفاعلين في القطاع الصناعي لم يطوروا صناعتهم إذ حافظوا على طابعها التقليدي مما جعل صادراتهم ضئيلة وغير قادرة على منافسة مثيلتها الأوروبية وقد تسبب هذا الوضع في تدهور الصناعة مما كان له انعكاس سلبي على موارد أصحاب الورشات والحرفيين.

---

[1] - خولة نواري، نظرة حول المجتمع الحرفي...، المرجع السابق، ص290.

[2] - حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهدى للنشر، عين مليلة، الجزائر، 2008، ص158.

[3] - ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ، العهد العثماني، المرجع السابق، ص62.

[4] - مبارك الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964، ص310.

-أصبح إنتاج الأصواف والجلود والأخشاب أكثر توجها نحو التصدير تحت ضغط التجارة والضريبة وارتفاع سعر المواد الأولية وانتزعت بذلك المواد الأولية بسرعة لصالح الصناعة الأوروبية التي شرعت ترسل منتوجاتها المصنعة وتقدمها للاستهلاك المحلي والأوروبي[1].

- جمود النقابات المهنية الذي حال دون تطور المصنوعات من حيث الكمية أو الكيفية. وذلك بعد أن أصبح أمناء المهن أواخر العهد العثماني لا يهتمون إلا بإرضاء متطلبات الموظفين السامين والتقرب من شيخ البلد "أمين الأمناء"، وقد زادت أوضاع النقابات المهنية سوءا ولم يعد أمناؤها يعيرون أي اهتمام لمواصفات ومتطلبات المهن التي يراقبونها بعد أن دأب الداي والموظفون الكبار على اسناد منصب أمين أي مهنة لكل شخص يدفع مبالغ مالية مرتفعة بغض النظر عن كفاءته ومعرفته الفنية بالصنعة التي يتولى الاشراف عليها، وهذا ما أدى أخيرا إلى اضمحلال النقابات نفسها وتسبب في تفككها واختفائها، إلى غاية سنة 1868 حيث تم إصدار قرار من الإدارة الفرنسية ينص على إلغاء الأمانات والنقابات الحرفية نهائيا[2].

ومنه نقول أن النشاط الصناعي بالمدن الجزائرية ما لبث ان انحطت نوعيته وتناقصت كميته، وذلك منذ أواخر القرن الثامن عشر، ويمكن ارجاع هذا تلك الأوضاع السيئة التي كانت تعيشها الصناعة أواخر العهد العثماني بسبب ثقل الضرائب وازدياد المطالب المالية التي فرضها الحكام على أمناء الحرف وألزموا الصناع بتسديدها وغيرها من العوامل أضرت كثيرا بالنشاط الصناعي.

[1] -خولة نواري، المرجع السابق، 291.

[2] - نفسه، ص289.

المحاضرة العاشرة:

التجارة الداخلية في إيالة الجزائر العثمانية.

1- حركة التجارة الداخلية:

2- الأسواق والمحلات التجارية:

3- المبادلات التجارية الداخلية:

3- طريقة تسيير ومراقبة الأسواق:

4- الضرائب:

لقد أدى تنوع الإنتاج الزراعي والحيواني إلى ازدهار النشاط التجاري، فأصبحت المدن الجزائرية مراكز تجارية مهمة، يؤمها الأهالي من مختلف الجهات لشراء حاجاتهم الضرورية، وبيع إنتاجهم الزراعي والصناعي، وهذا ما خلق نوعا من الترابط بين المدن والأرياف. فكانت مدينة الجزائر مثلا، تأتيها المواد الغذائية وغيرها، من مزارع المناطق المجاورة لها، مثل: الفحوص، وسهل متيجة، وشرشال، والبليدة وغيرها، وحتى المناطق الجبلية والجنوبية. وقد عرفت المدن الجزائرية عامة، حركة تجارية واسعة، بعد أن استقر بها العثمانيون والأندلسيون، ابتداء من القرن 10هـ/16م. وإذا رجعنا إلى مصادر ووثائق تلك الفترة، يمكن أن نأخذ فكرة عن عدد المحلات، والأسواق المنتشرة في مختلف المدن، فمنها: الحوانيت، المقاهي، المخازن، الحمامات، الفنادق، وغيرها من الفضاءات والمرافق التجارية[1].

1- حركة التجارة الداخلية:

كانت تقام أسواق سنوية يتم فيها تبادل منتجات المناطق الجبلية بمنتجات المناطق السهلية كما هو الحال في بوسعادة أين يقايض سكان بني عباس ومجانة زيتهم بالصوف. سكان قسنطينة يشترون مثلا من بلاد القبائل كميات كبيرة من الشمع والزيت، وعندما يأتي الصحراويون إلى مناطق التل بالشلف فإن سكان مدن البايلك الوهراني يتبادلون معهم الحبوب ومنتجات صناعاتهم الجلود المدبوغة والأقمشة الأوروبية في مقابل حصولهم على العبيد الزرابي والحايك، حيث يقومون بصفقات معتبرة من خلال ذلك ويقومون بعد ذلك بإعادة بيعها في الشرق الجزائري ويجنون أرباحا معتبرة[2].

ففي مدينة الجزائر كان الشارع الرئيسي الممتد من باب عزون إلى باب الوادي عامرا بعدد لا يحصى من الحوانيت التجارية، ويبيع أصحابها فيها السلع المختلفة، وكل فئة متخصصة في بيع سلعة معينة. فكان الأهالي مثلا يبيعون المواد الغذائية. في حين كان الأندلسيون يبيعون البزازة، أما اليهود فكانوا يبيعون المجوهرات. كما كانت مدينة الجزائر تضم عددا من المخازن لتخزين السلع المستوردة، وكذا عددا من الفنادق التي كان معظم التجار القادمين من المناطق الداخلية يتخذونها مقرا للإقامة والتجارة، وهذا التنظيم التجاري كان سائدا في كل المدن الجزائرية، حيث تكاد كل مدينة تحتوي على نفس المرافق، إلا أنها كانت تختلف من حيث العدد والأناقة والصيانة[3].

---

[1] – أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص233.

[2] – رضوان شافو وعمر لمقدم، المرجع السابق، ص ص71-72.

[3] – أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص234.

2- الأسواق والمحلات التجارية:

لقد شكل سوق المدينة مجالا تجاريا هاما، حيث تعرض فيه جل منتوجات المدينة الصناعية، إضافة إلى منتوجات المناطق المجاورة والمنتوجات الزراعية والحيوانية للأحواز والفحوص التابعة للمدينة، إضافة إلى منتوجات مناطق أخرى. حيث مثلت أسواق المدن مراكز التقاء هامة على مستوى تبادل السلع وانتقال الخبرات ومراكز ساهمت في انتقال السلع إلى مناطق ومراكز أخرى[1]، وكان الريف الممون الرئيسي للمدن، فكانت القبائل تأتي بإنتاجها إلى أسواق المدن، لتتم فيها المبادلات التجارية. وقد خصص للفلاحين والقوافل أماكن لعرض سلعهم. فكانت رحبة الزرع في مدينة الجزائر خارج باب عزون وهو المكان الذي كانت تلتقي فيه القوافل التجارية القادمة من مختلف أنحاء البلاد، كما كانت في نفس الوقت محطة تنطلق منها القوافل إلى الجهات المختلفة. ومزارعو الأرياف والفحوص كانوا يقصدون المدينة لبيع إنتاجهم المتمثل في الخضر والفواكه والأعشاب والدواجن والبيض وغيرها من المواد[2].

لقد شكل السوق نقطة لقاء ما بين الجبل والسهل على مستوى تبادل المنتوجات، كما شكل السوق مجالا يعكس العلاقات التكاملية التي سادت بين هذه المناطق. وكانت التجارة الداخلية للحواضر تمارس على عدة مستويات وهي: هناك تجارة يتداولها تجار الجملة وتجار الأسواق وهناك نشاطات المحلات الصغيرة في الأحياء، أما باعة الجملة والسوق فينتمون لمجموعة أخرى، إذ نجد أن تجار المحلات الصغيرة يدعون بحوانتي، بينما تطلق كلمة تجار على تجار الجملة وهم يشكلون بورجوازية متوسطة هذه هي الشرائح الاجتماعية التي تتحكم في السوق ومنهم: الحضر والأتراك والكراغلة واليهود[3].

إن المبادلات التجارية الداخلية كانت تتم عن طريق الأسواق في المدن والأرياف، ولقد كانت هذه الأسواق تقام أسبوعيا وبعضها كان سنويا، وتعرف الأسواق عادة باسم اليوم الذي تقام فيه مضافا إلى اسم القبيلة أو المنطقة الجغرافية التي كان يعقد فيها، وتوجد أهم أسواق الجزائر في التل، وإليها يأتي السكان الرحل ومعهم منتوجاتهم المصنوعة لديهم أو المنتوجات التي حصلوا عليها من

[1] – فتيحة الواليش، المرجع السابق، ص73.

[2] – أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص236.

[3] – فتيحة الواليش، المرجع السابق، ص74.

إفريقيا الداخلية، ليتزودوا في المقابل بمنتوجات التل والمنتوجات الأوروبية. هنا سنركز على ذكر أنواع الأسواق التي كانت موجودة في إيالة الجزائر:

أ-الأسواق الريفية:

كانت الأسواق في الريف أماكنا عمومية تقام مواضع يتفق عليها وتكون عادة ملائمة لأكثر من يقصدها، وتجتمع فيها قبائل مختلفة لبيع سلعها ومواشيها، وينتقل إليها الناس من الأرياف وحتى من المدن[1]، وهذه الأسواق ذات دكاكين بسيطة، وتعرض سلعا كثيرة في العراء مثل: الحيوانات والحبوب، وحتى الأقمشة والجلود. فالسوق في الريف كان فضاء يوفر للقبيلة ما كانت تحتاجه من حبوب ومواشي ومواد مصنعة ونصف مصنعة، ومواد أولية مما يدفع برجل القبيلة إلى التردد على أسواق متعددة، والتي غالبا ما تكون أسواقا متخصصة، أو أسبوعية أو سنوية، فالأسواق الأسبوعية خاصة بقرية أو مجموعة من القرى محددة بمكان معين ويوم معلوم من أيام الأسبوع، وكان الهدف من هذا التنظيم هو السماح لتسوق أكبر عدد ممكن من التجار والناس على اختلاف قراهم وقبائلهم، وكانت الأسواق تعقد بتشجيع من الإدارة نظرا لأهميتها الاقتصادية والسياسية، ومن الأسواق الأسبوعية بإيالة الجزائر نذكر: سوق الجعافرة بسعيدة، وأولاد عياد وأولاد الأكراد بالشلف، وسوق اللوحة بتيارت، وسوق معسكر الذي كان يقام كل يوم خميس، يبا ع فيه عدد وافر من الماشية والحبوب والزيت والعسل والكثير من منسوجات البلاد[2]، وسوق الجمعة في مدينة المدية، وسوق الإثنين بمدينة البرواقية، وسوق الأحد بمدينة سور الغزلان، حيث كانت تلتقي القبائل، والأعراش المحيطة بهذه الأسواق الأسبوعية المحلية للاجتماع، والتجارة والتسوق، والزيارة أحيانا[3].

---

[1] – حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، ط2، تقديم وتعريب وتحقيق: محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص71.

[2] – مشري جميلة وبوغفالة ودان، الأسواق في بايلك الغرب الجزائري خلال العهد العثماني 1519-1830، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، المجلد 08، العدد01، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة معسكر، جوان 2017، ص ص128-130.

[3]- Urbain (Ismaël): " Notice sur la province de titteri " in, Tableau de la situation des établissements français dans l'Algérie 1844 –1845 ,pp 389 - 390.

ب-الأسواق الحضرية:

تتكون أسواق المدن في شكلها العام من تجمع المتاجر المبنية على طول الشارع، أو عند تقاطع الطرق أو حول ساحة عامة، وفي مدينة الجزائر فقد وصل عدد الأحياء التجارية التي تحتوي على العديد من الشوارع ذات النشاطات المربحة إلى حوالي ستة عشر[1]، وقد مثلت الأسواق مراكز إلتقاء هامة على مستوى تبادل السلع وانتقال الخبرات ومراكز ساهمت في انتقال السلع إلى مراكز ومناطق أخرى، فالمدينة كانت تجمع وتوزع المنتجات التي تحصل عليها والتي تنتجها، حيث تشهد المدينة في سوقها الأسبوعي حركة غير عادية نتيجة تدفق التجار والزبائن والمنتوجات التي كانت تتشكل من المواد المصنعة والمواد الزراعية والحيوانية[2].

وهنا نشير إلى الأسواق التجارية في مدينة الجزائر التي كانت تتركز في شارعين رئيسيين، أحدهما يمتد من باب عزون إلى باب الوادي، والآخر من وسط المدينة وينحدر نحو المرسى، ففي الشارع الأول توجد كل من سوق الكتان وسوق الزيت وسوق الشمع وسوق الفحم وسوق الحرايرية وسوق الخشبة وسوق الحديد وسوق اللجمات وسوق الصباغين وسوق اللوح ودار اللحم وسوق الخضارين رحبة الزرع، وفي الشارع الثاني توجد عدة أسواق أخرى مهمة، منها: سوق السمن والقيسارية، حيث تباع الكتب ويتجمع الخطاطون، وبجوار هذه الأسواق كانت تنتشر الفنادق والمقاهي والحمامات، وهي أماكن الاجتماع والتسلية وتناول الغذاء وتبادل البضائع وعقد الصفقات[3]. إضافة إلى أهم تلك الأسواق التي كانت موزعة على الجهات التالية:

-دار السلطان: كانت الأسواق بها تقام في يوم من أيام الأسبوع والمدن التابعة لها مثل: البليدة وبوفاريك.

-بايلك التيطري: تعقد فيها عدة أسواق، منها: العذاورة، أولاد مختار، أولاد عنان، وأهمها سوق الربايع، الواقعة جنوب المدية.

-بايلك قسنطينة: سوق أولاد عبد النور، الحراكتة، السقنية، تلاغمة، وأهمها سوق وادي العثمانية السنوية بالقرب من قسنطينة.

---

[1] - عبد القادر صحراوي، الأسواق في مدينة الجزائر العثمانية وأنظمة التعامل التجاري من خلال مخطوط قانون الأسواق، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 01، جامعة بلعباس، الجزائر، (د.ت)، ص87.

[2] - مشري جميلة وبوغفالة ودان، المرجع السابق، ص131.

[3] - ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص ص195-196.

-بايلك الغرب: توجد بها عدة أسواق، منها الجعفرة بسعيدة، وأولاد عياد، وأولاد الأكراد بالشلف، وأولاد الشريف بثنية الحد، إلا أن أهمها سوق اللوحة بالقرب من تيارت[1].

كانت الأسواق توزع بالمدن في أماكن متعددة، وعبر الطرقات في أحياء عادية تنفتح بها الدكاكين على الجهتين وكل شارع أو حي يختص بنوع واحد من السلع أو مجموعة متجانسة من البضائع؛ وليس ضروريا أن تتجمع هذه الأسواق معا في جزء واحد من المدينة، وكانت تعقد خاصة عند أبواب المدن[2].

ج- الأسواق المتنقلة:

وهي تلك التجارة التي كانت بين القبائل والمدن لتبادل المنتوجات فيما بينها، وإن التبادلات مع الريف القريب كانت ذات أهمية لأنها كانت تشمل كل المنتوجات الفلاحية سواء من أجل تموين المدينة أو تسويق هذه المنتجات إلى الخارج، كما سادت بين المدن علاقات تجارية دائمة، شكلت فيها بعض الحواضر مراكز اتصال ما بين الأقاليم وتميزت بحيوية تجارية خاصة السهلية والتلية منها، كما كانت تجري المبادلات بين الشمال والصحراء وهذا عن طريق تجار الجملة وعلى شكل قوافل[3].

ورغم أهمية الأسواق المتنقلة إلا أن الأسواق المحلية الأسبوعية كانت أكثر أهمية لأن أهم التبادلات كانت تتم داخل السوق الأساسي بالمدينة، لقد سادت بين هذه المدن علاقات تجارية متمثلة في بيع وشراء وحركة دائمة كما شكلت بعض المراكز الحضرية نقاط ربط واتصال لتجارة ما بين الأقاليم وكانت المراكز الأكثر حيوية تلك التي توجد على حافة السهول العليا والتل. مشكلة خط للسوق مبادلة ما بين المواد الصحراوية ومواد الشمال، وكانت تتم هذه العملية عبر تجارة الجملة وعلى شكل قوافل، كما كانت التجارة الأكثر إمتدادا وانتشارا والأكثر وزنا تلك التي تأتي من الحواضر الكبرى كتلمسان مثلا، حيث أن في نهاية فصل الربيع تغادر القبائل الصحراوية أماكنها حول المدن وتتجه لتقترب من التل تحمل الجمال بكل المواد التي تنتجها أراضيهم وأنشطتهم الصناعية

[1] - أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص237.

[2]- Marecel, Emerit, L'Algérié à l'époque d'Abd el kader, larousse, Paris,1951.

[3] - مشري جميلة وبوغفالة ودان، المرجع السابق، ص ص132-133.

متجهة نحو الشمال، طيلة فصل الصيف حركة كبيرة وتجارة تقوم على ضفاف الشلف حيث كل قبيلة تشتري ما تريده لفصل الشتاء فطيلة هذا الموسم عملية البيع والشراء قائمة[1].

إن أهم الأسواق التجارية على مستوى البلاد تلك التي كانت تعقد بالمنطقة التلية، حيث تنقل القوافل من منطقة إلى أخرى وكانت عملية تتضمن حركة تجارية نشيطة، أما التجارة مع المناطق الصحراوية فقد كانت تعرقلها المناوشات بين القبائل وتتم عبر مراحل، حيث أن كل عرش يحمل تجارته إلى حدود أراضيه ويقوم ببيعها إلى جيرانه، وهكذا تنتقل المنتوجات من عرش إلى آخر ويأتي تجار التل للتبادل مع سكان الجنوب الصوف مقابل الحبوب، وضمن هذه العملية منتوجات السودان تأتي مكملة وليست أساس العملية، وغالبا ما تقوم القبائل الشبه البدوية بالتنقل البدوية من أجل شراء التمر والمواد السودانية مقابل الحبوب ومواد مصنعة، وإن صعوبة المواصلات جعلت التجارة الخارجية للمدن ضيقة النطاق وهكذا فإن العلاقات مع الريف القريب بالمدينة كانت تعكس وتشمل كل المنتوجات سواء من أجل تموين المدينة أو التصدير[2].

3- المبادلات التجارية الداخلية:

لقد هيمنت مدينة الجزائر دوما على العلاقات التجارية الداخلية مع باق مدن الإيالة. وكان ذلك راجع من جهة لدورها السياسي نظرا إلى أنها مقر السلطة الحاكمة ومن جهة أخرى لوزنها الديمغرافي الذي جعل منها أول مركز استهلاكي في البلاد تصبّ في أسواقه مختلف البضائع والمنتجات سواء من المناطق القريبة (دار السلطان) أو من البياليك الثلاث[3]. فكانت القوافل تقصدها من داخل البلاد من جرجرة والجنوب، وأنحاء أخرى من التراب الجزائري[4].

لقد كانت العلاقات التجارية بين الجزائر والمناطق الأخرى للإيالة قائمة عبر شبكة من الطرقات:

-الطرق الرئيسية: عرفت أيضا بالطرق السلطانية، كانت تربط بين الجزائر وعواصم البياليك: قسنطينة، المدية، مازونة، وعلى طول هذه المحاور الثلاثة، كانت تتوالى سلسلة من الأنزال، والقناطر،

[1] - فتيحة الواليش، المرجع السابق، ص78.

[2] - نفسه، ص79.

[3] - أمين محرز، المرجع السابق، ص191.

[4] - عبد القادر نور الدين، المرجع السابق، ص146.

والأبراج، التي كانت تحرسها القبائل المخزنية. وكانت الطرق الرئيسية تؤمن في الوقت نفسه حركة المبادلات التجارية، وتنقّل موظفي الإدارة والمحلات الموجهة لجمع الضرائب.

– الطرق الثانوية: كانت تربط بين الجزائر، وأهم مدن وقرى دار السلطان؛ وقد عرفت عناية خاصة من طرف الحكام الذين أنشأوا عليها العديد من الجسور والعيون مما سهل كثيرا تنقل الأفراد، ونقل البضائع من وإلى العاصمة. وكانت الطرق الأكثر ارتيادا هي: طريق البليدة، طريق القليعة، طريق برج سباو ودلس، طريق شرشال، الكريق بين شرشال وملیانة، طريق الجبل الرابطة بين برج الحراش والمدية.

ومن خلال هذه الطرق كانت مدينة الجزائر تمون العديد من المدن الجزائرية بمختلف المنتجات الحرفية محلية الصنع ومواد مستوردة من الخارج مثل: القهوة، السكر، التوابل، العطور، الورق...، وفي المقابل نجد أن مدينة الجزائر كانت هي الأخرى تستورد من الأسواق المحلية العديد من المنتجات وذلك من خلال الجدول التالي[1]:

بجاية	الخشب، الحديد، الأدوات الحديدية
بسكرة	الجمال، التمور، الحناء، الحايك.
البليدة	الصوف، البرانس، الفراصد، الثلج.
تلمسان	الحايك، البرانس.
بايلك التيطري	الصوف، الأغنام، القرمز.
جيجل	الخشب
دلس	العنب
أوطان دار السلطان	الخضر، الفواكه، الخشب، الفخار.
شرشال	العسل، العنب، التين، الزبيب
الصحراء	ريش النعام، الجمال، التمور
عنابة	المرجان، التبغ، الزبدة، القديد
بايلك الغرب	الحبوب، الخيل، الملح.
بلاد القبائل	التين المجفف، الزيت، الزيتون، الصابون، الفحم، الثلج.

[1] – نفسه، ص193.

قسنطينة	القمح، الصوف، جلود الماعز، البرانس، الزرابي.
القل	الشمع، الزبدة، الزيت، التين.
معسكر	القرمز

3- طريقة تسيير ومراقبة الأسواق:

كانت أسواق إيالة الجزائر خلال العهد العثماني تحت مراقبة كل من:

أ- المحتسب:

استمد المحتسب وظيفته من التقاليد التي ورثها حكام الأتراك بالجزائر من أنظمة العهود الإسلامية السابقة[1]، حيث ارتبطت مهام المحتسب بالحسبة وهي في الأصل وظيفة دينية بحتة نابعة من الأمر القرآني القاضي بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[2]، إذ قال عز وجل في محكم تنزيله:"...ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر..."[3].

فالمحتسب بمثابة الناطق الرسمي للقاضي، ويستمد سلطته من مصلحة الدين العليا. وهو الحارس والمسؤول عن السير الحسن للمدينة على المستويين المادي والأخلاقي. ولقد أضحى للمحتسب في العصر الوسيط دور بارز، واتسعت صلاحياته حيث ارتبطت وظيفته في الدولة الإسلامية في جميع عصورها بوجود الأسواق، إن السوق بما يتضمنه من بضائع وأسعار ومعاملات يدخل في دائرة مسؤولية المحتسب. فهو صاحب السوق والمهمة الأولى المنوطة به، مراقبة المكاييل والموازين والنشاط التجاري والحرفي كالتأكد من جودة البضائع ومن مطابقة المواد المصنوعة للقواعد المرسومة والمتعارف عليها، وتسجيل وتقييد الأسعار والحيلولة دون أي تلاعب فعمله عمل ميداني. لذلك تراه يجوب الشوارع حيث تقام الأسواق، بل إن إحدى المهام المسندة إليه هي تنظيم السوق. أما في مدينة الجزائر فكان يعرف بـ"وكيل السوق"، وقد قام بدور بارز في مسألة تسعير بضائع معينة وتحديد أوزان ومكاييل عديدة، وعلى وجه التحديد المواد التي كانت من احتكار الدولة كالزيت والصابون، وكانت

[1] - حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر العثماني، دار الهدى، الجزائر، 2008، ص187.

[2] - عائشة غطاس، المرجع السابق، ص106.

[3] -سورة آل عمران، الآية 110.

البعض من حرف الخدمات كالحمالة والسياقة تحت إشرافه مباشرة، فحصرت صلاحياته في السهر على تنفيذ أسعار الأسواق ومراقبة جودة الخبز، ومعاقبة المخلين بالنظام بالجلد على الفور[1].

وابتداء من الثمانينات من القرن الثامن عشر أضحت سلطته مقيدة لخضوعه لسلطة وكيل الخرج الذي كان يشرف على تثبيت الأثمان ومراقبة الإنتاج فكان "...يطوف المدينة يوميا ويزن الخبز ويراقب الأسعار. وإذا صادف خبازا أخل بالوزن المحدد للخبز، يستولي عليه ويوزعه على الفقراء، ويسلط على الخبازين عقوبة الجلد..."[2]، كما يعمل على منع الغش والاحتكار[3].

يسهر المحتسب كذلك على المحافظة على المصلحة العامة لسكان المدينة، كصيانة الشوارع، ومنع كل ما من شأنه إعاقة حركة المرور بالمدينة وغيرها من الأعمال المتعلقة بالمدينة[4]، واستعان المحتسب لأداء مهامه بالقاضي والأمناء[5]، وشيخ البلد مما أدى إلى تقلص مهمته بمدينة الجزائر حيث اقتصر دوره في معظم الأحيان على الإشراف على عدد محدود من الحرف، ولا سيما المتعلقة منها بالتغذية والقصابة والفرانين والكواشين ومراقبة الأسواق المتصلة بتلك الحرف[6]. وكان في كثير من الأحيان يقع الاتفاق على المحتسب وأمين الأمناء حول تحديد أثمان السلع في السوق، ومما جاء في المخطوط:" اتفاق مع محمد بن الحاج يوسف وسليمان المحتسب بأمر صاحب السعادة (الداي بابا حسن) على أن يكون رطل السمن بثمانين درهما عام 1110هـ/1698م"[7].

ب– أمين الأمناء:

إن أمين الأمناء كان ينتخب من بين جماعة الأمناء ومن خلال مخطوط قانون الأسواق أن هذا المنصب اقتصر على أعيان المدينة فقط، منذ قرون، فنجد عائلة الشويهد (سليمان، يوسف الشويهد وابنه عبد الله) الذين تقلدوا منصب أمين الأمناء ما بين 1609–1750، وبعدها آل هذا المنصب الاجتماعي المرموق والمهمة الاقتصادية ذات التأثير والنفوذ إلى أسرة ابن حسان التي

---

[1] – عائشة غطاس، المرجع السابق، ص108.

[2] – نفسه، ص108.

[3] – عبد الرحمن دويب، تاريخ المدن، ط1، عالم المعرفة، الجزائر، ص58.

[4] – عائشة غطاس، المرجع السابق، ص109.

[5] – حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص187.

[6] – عائشة غطاس، المرجع السابق، ص109.

[7] – حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص187.

تحتكر بدورها أمانة الأمناء بمدينة الجزائر ابتداء من منتصف القرن 18م سنة 1752م. ويعتبر أمين الأمناء الخبير المتضلع في شؤون السوق، فيترأس أحيانا اجتماعات الطوائف الحرفية. وإذ تنحصر مهمته الأساسية في التنسيق بين الأمناء والسلطات العمومية[1].

ج- شيخ البلد:

يعتبر موظفا مدنيا يشرف على النقابات المهنية والطوائف السكانية، فهو يتصل بأمناء هذه المهن ورؤساء هذه الطوائف ليتعرف على مشاكلهم ويلبي حاجاتهم عند الضرورة. وهو في مقابل ذلك كان يتسلم من هؤلاء الأمناء الضرائب والرسوم ليودعها في الخزينة العامة كل شهرين، وبذلك يصبح شيخ البلد بمهامه الاجتماعية وسلطته الأدبية أداة وصل بين النقابات الحرفية والطوائف العرقية من جهة وبين سلطات الإيالة من جهة أخرى[2].

د- الدلال:

وهو بائع متجول يقوم بتعريف البضائع المتنقلة بالمناداة عليها بصوت مرتفع في السوق مقابل الحصول على سهم من ثمن البضائع يقدر بدرهم واحد على كل دينار تباع به هذه السلع[3]، ومما جاء في المخطوط:" الحمد لله، هذا القانون سنّ على بركة الله، وهو خاص بمدينة الجزائر، ويتضمن ما تم الاتفاق عليه بشأن بعض القضايا وحسب القوانين الشرعية المعمول بها. وفيما يتعلق أيضا بالدلالين حسب أصنافهم وما يؤخذ عليهم من رسوم في السوق وهو درهم عن كل قيمته دينار، وما يتوجب من جباية الدلالين والمشهرين بها (البراجون) بالبايستان..."[4].

هـ - البساكرة وحراسة السوق:

يتم تعيين أمين العساسين من قبل أعيان البلد دون سواهم، بحيث أصحاب المحلات التجارية أي الحوانيت هم الذين يتحملون عبء التكلفة المالية للحراسة وتكون المساهمة شهريا، وتختلف المساهمة من سوق إلى آخر، إذ يساهم سوقي العطارين والسمن بعشرين درهما، ولعل تحديد القيمة

---

[1] - نفسه، ص186.

[2] - نفسه، ص ص186-187.

[3] - نفسه، ص187.

[4] - الشويهد، المصدر السابق، ص39.

ارتبط بنشاط كل سوق وحركته أهميته وموقعه الجغرافي، ولم يقتصر إسهام الجماعات الجماعات الحرفية في الحراسة الليلية فحسب بل فرضت عليهم مساهمة بالرجال أيضا[1].

وبذلك فإن جماعة البساكرة اختصوا في العسة؛ إذ كانوا يكلفون بحراسة الدكاكين والأسواق ليلا[2]، وكان أمينهم يوزعهم كل ليلة على أزقة المدينة، حيث كانوا ينامون أمام أبواب الدور والدكاكين التي يتولون حراستها، وإن حدث أن سرقت إحداها، فإنه كان عليهم تعويض صاحبها[3].

4- الضرائب:

تميّزت الضرائب والرسوم على النشاط التجاري بانعدام الدقة في التسمية فلم تعرف الضرائب بأسماء خاصة عدا بعضها، وأطلقت عبارة المغرم للدلالة على الضرائب بوجه عام[4]، وهنا سنركز على البعض منها:

4-1-حق العسة: وهو رسم تلزم به القبائل البدوية التي اعتادت التوجه لمناطق التل لصرف انتاجها الزراعي والحيواني وشراء حاجياتها أو لرعي قطعانها بالأرض الزراعية بعد موسم الحصاد قبل أن تعود إلى مواطنها بالجنوب بعد انقضاء فصل الخريف، ويقدر رسم العسة عادة بدورو واحد (حوالي 05 فرنكات) على كل حمولة جمل، الأمر الذي سمح لخزينة البايلك بمنطقة التيطري (المدية) من الحصول على كميات كبيرة من المواد الأولية ومقدار معلوم من النقود، نظرا لكثرة عدد قطعان القبائل البدوية التي تتردد على المراعي الشمالية بجهات التيطري مثل عشائر الأرباع وأولاد مختار والنوايل، وقد قدر مردود أسواق الريف بـ12000 قرشا وهو مبلغ معتبر إذا أخذنا في الاعتبار النسبة التي يحتفظ بها لنفسه خوجة السوق أو ينالها القائد المكلف بمراقبة الرحبة (السوق)[5]. وفي المجال الحرفي يتجلى في الإسهام الإلزامي الذي فرض على الحرفيين والتجار في الحراسة الليلية للأسواق، فضلا عن مبلغ مالي إلزامي يختلف من جماعة إلى أخرى، ويبقى الحرفي مطالبا به حتى بعد وفاته[6].

---

[1] – حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص

[2]- Hoexter. M, Taxation des corporations professionnelles d'Alger a L'époque turque, R.O.M.M, 1983, P31.

[3] – أمين محرز، المرجع السابق، ص154.

[4] – عائشة غطاس، المرجع السابق، ص234.

[5] – ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، الفترة الحديثة، المرجع السابق، ص ص347-348.

[6] – نفسه، ص238.

4-2- ضريبة الغرامة (المغرم) أو مغرم المخزن:

لم تُشر المصادر التاريخية عن كيفية جباية الضرائب ولا عن الأسس أو الكيفية المعتمدة في تحديد كل حصة، حيث كان يدفع ضريبة الغرامة ثمانية وعشرين جماعة لكن كما قلنا المصادر لم تحدد حصة كل جماعة، وهذا في وقت معين حدّد بعبارة "من الراتب إلى الراتب"[1]. وأن أهم مبلغ ما دفعته جماعة الفكاهين، وهم بائعو الخضر والفواكه، إذ بلغ 252 ريال، ثم يليه ما دفع الدلالون بسوق الخياطين وهو 117 ريال، أما أدنى مبلغ فكان من نصيب جماعة الحلفاوية وهو 11 ريال، بينما دفعت خمس جماعات وهي: القوقجية، والمقايسية والغمادين والحصارين والسفاجين المبلغ نفسه قدره 28 ريالا. كما دفعت جماعتا الحفافين والعطارين المبلغ نفسه وهو 37 ريالا[2].

4-3-ضريبة التعيين أو بشماق القشتولة:

على حسب ما ورد في دفتر التشريفات ضريبة التعيين عندما يعين شيخ ويخلع عليه القفطان يقدم إلى الخزينة، ودفعها أربعة أمناء فقط وهم: أمين البحاري الذي سدد مستحقا قدره 464 صايمة، وأمين فندق الجعلولة الذي قدم 300 صايمة، أمين القائل الذي أسندت إليه تجارة الحبوب والزرع سدد 200 صايمة وأمين الجيجلية الذي سدد المبلغ نفسه. وعدم ذكر باقي أمناء الفعاليات الاقتصادية يحملنا على الاعتقاد أن بعضها كان تابعا لسلطات أخرى، لعلها سلطة شيخ البلد وكذا المحتسب الذي كان له النظر على عدد من الحرف[3].

4-4-رسوم النقابات المهنية والدكاكين التجارية:

يتكفل أمناء النقابات بمد الخزينة بمبالغ مالية، وتقديم بعض الخدمات الاقتصادية، وتزويد موظفي الدولة بمصنوعات من طرف الحرفيين مجانا(4)، ومثال ذلك ما كانت تقدمه دكاكين الحدادة

---

[1] - يذكر لنا الأستاذ جمال قنان إلى أن عبارة "من الراتب إلى الراتب" تعني مرة كل شهرين قياسا بالنظام الساري على الجيش الإنكشاري، أنظر جمال قنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث، 1500-1830، الجزائر، 1987، ص150.

[2] - عائشة غطاس، الحرف والحرفيون، المرجع السابق، ص ص 234-237.

[3] - عائشة غطاس، الحرف والحرفيون، المرجع السابق، ص ص237-238.

[4]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص101.

من أسلحة وسروج وألجمه للخيول، كما يتوجب عليها دفع رسم يقدر30سنتيما شهريا بالإضافة إلى دفع أجر شهري إن كان الدكان ملك الدولة، وهذا المبلغ كان إجباري[1].

يخبرنا مخطوط قانون على الأسواق على نماذج كثيرة من الضرائب التي كان يفرضها شيوخ البلد على أصحاب الحرف، ومن أمثلة ذلك أن الداي بابا أحمد (1695-1699) راسل كل من عبد الله محمد بن الحاج يوسف الشويهد وسليمان شيخ البلد والسيد أحمد بن الفاسية والأمين، وأمرهم باستخلاص ما قيمته 143 ريالا كضرائب مفروضة على مختلف أهل البضائع، فاجتمع الجميع في جامع السيدة وحددوا القيمة التي يدفعها كل حرفي. وحسب المخطوط دائما فإنه في بداية الأمر تم فرض الضرائب على أربعة عشر حرفة فقط، غير أن المكلفين بالتحصيل وجدوا عجزا قدر بأربعين ريالا عن المبلغ المفترض جمعه، مما جعلهم يلجأون إلى الداي بابا أحمد، الذي أمرهم بفرض ضرائب أخرى على أصحاب الحرف المتبقية التي لم تفرض عليها ضرائب، فأدرجت ثلاثة عشر حرفة جديدة لتدارك هذا العجز[2].

خضعت التنظيمات الحرفية إلى ضرائب أخرى ويتعلق الأمر بتبرعات إجبارية، اتخذت طابع الضريبة، مثل ضريبة "ضيفة رأس العام" وكان شيوخ البلد يشرفون على استيفائها، حيث تقدم هذه المساهمة سنويا مع حلول العام الجديد وهي مرتبة كما يلي حسب أهميتها:

-رحبة الزرع:64,5 ريال

-دلال سوق الخياطين: 64,5 ريال

-الفكاي:33 ريال

-الصفار:23 ريال

-القزدار:23 ريال

-الفحام: 13 ريال

-الجلاب:17 ريال

- الحمامات:12,5 ريال

---

[1]- علي آقجو، شهرزاد شبلي، مؤسسة الخزينة في الجزائر أواخر العهد العثماني ودورها الاقتصادي والعسكري، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد21، جامعة بسكرة، ديسمبر، 2016، ص ص 339-361.

[2] - محمد بوشنافي، شيخ البلد ودوره في الإدارة المدنية من خلال مخطوط قانون على الأسواق، مجلة الحوار المتوسطي، العدد05، جامعة سيدي بلعباس، 2013، ص ص24-25.

-الحوكى:12 ريال

- سوق القبايل:8,5 ريال

-الجواج:6 ريال

-التبان: 5,5 ريال

-اللبان: 5,5 ريال

-الخراز:5,5 ريال

-الجرابة:5 ريال

-حمال الرمانة: 4,5 ريال

فرض كذلك على الجماعات ولا سيما الإنتاجية منها إسهامات إجبارية لخدمة البايلك وبطريقة مباشرة، فجماعة البرادعية تزوده مجانا بكل ما يحتاجه من بردعات وتبن وجوخ، أما جماعة الجزارين فتقدم أسبوعيا كل يوم خميس خروفين ونصف إلى سفرة من الحامية العسكرية، ونصف خروف إلى الطباخين،كما تزود سفرة الأغا بخروف كامل كل يوم أربعاء، وجماعة الحدادين هي الأخرى تزود البايلك بكل ما يحتاجه في مجال الحدادة، أما جماعة الفرانين فكان عليها طحن القمح الموجه لاستهلاك دار الباي، وكانت أنظار السلطة تتوجه للجماعات الحرفية كلما تعلق الأمر بإصلاح القنوات والطرقات، أسوار المدينة أو بناء منشآت أخرى من مرافق عمومية ذات المصلحة العامة، حيث يتحمل سكان المدينة ثلاثة أرباع ويتحمل أهل الذمة أي طائفة اليهود الربع الباقي، ويظهر من خلال هذا أن الإسهام لم يكن واحدا بالنسبة لكل الجماعات، فقد روعي حجم وأهمية كل جماعة إذ اختلف عدد المساهمين من جماعة إلى أخرى[1].

4-5-الرسوم المترتبة على أنظمة التعامل التجاري:

تأتي بالخصوص من حقوق الجمارك، ورسوم المكس على الأسواق وأرباح تصدير المواد الولية التي تحتكره الدولة، ومن بين حقوق الجمارك حق التوقف بالموانئ الجزائرية المقدر بعشرين قرشا عل سفن الأيالة الجزائرية أو سفن الدولة العثمانية، وأربعين قرشا على سفن الدول المسيحية المسالمة، وثمانين قرشا على سفن الدول المسيحية المعادية[(2)].

[1] - نفسه، ص ص 241-243.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص101.

ومنه نقول بأن التجارة بمختلف أشكالها كانت تحت مراقبة الإدارة التي حققت بفضلها إثراء خزينة الدولة بمختلف الضرائب، كما ساهمت الأسواق في فك العزلة عن كثير من القبائل الجبلية والصحراوية فكانت بالنسبة لها فضاءات لتسويق إنتاجها وشراء احتياجاتها، وساهمت التجارة في ازدهار المدن والأرياف في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية.

المحاضرة الحادي عشرة:

التجارة الخارجية لإيالة الجزائر خلال العهد العثماني

1- حجم المبادلات التجارية:

1-1- التجارة مع الدول المغاربية:

1-2- التجارة مع افريقيا:

1-3- التجارة مع المشرق الإسلامي:

1-4-التجارة مع أوربا:

2- الموارد المالية (الميزان التجاري):

إنّ التجارة الجزائرية لم تكن مقصورة على المستوى الداخلي، بل امتدت إلى ما وراء الحدود. إلا أن الآراء اختلفت حول تحديد حجم التجارة الجزائرية الخارجية. فهناك من حاول التقليل من شأنها، ومن إمكانيات الجزائر الاقتصادية. ومنهم القنصل الفرنسي في الجزائر "فالبير" في القرن 12هـ / 18م الذي قال أن الجزائر لا تملك المصنوعات التي تمكنها من التصدير، والقيام بالمبادلات التجارية مع الأمم الأخرى مقابل النقود، وأن كل التجارة التي تمارس هنا، كانت مخصصة للإستهلاك المحلي. أما السلع المستوردة من الخارج، فهي ضئيلة جدا. ويعود ذلك إلى طبيعة معيشة السكان المتواضعة، ولبساطة لباسهم، فهم يكتفون بالقليل، فالسلع التي كانت تأتي من مرسيليا، كانت في يد الأوروبيين. أما ما كان يستورد من ليفورنة، فهو تحت سيطرة اليهود. وهناك من كان ينفي وجود التجارة إطلاقا في الجزائر. بل كانوا يدعون أن الاقتصاد الجزائري، كان قائما على مداخيل القرصنة، حيث يقول ديستري:"كانت ملاحة الجزائريين تتلخص في القرصنة، وتجارتهم البحرية في بيع الغنائم أي الأسرى المسيحيين، والمراكب التي استولوا عليها[1].

مثل هذه الادعاءات تدفعنا إلى طرح عدة تساؤلات، منها ما هو الحجم الحقيقي للتجارة الجزائرية الخارجية، وللإجابة على هذا التساؤل، يتطلب منّا العودة إلى المصادر والمراجع المحايدة الموضوعية، وعلى هذا الأساس، يمكن تصنيف التجارة الجزائرية مع العالم الخارجي على مبادلات.

1- حجم المبادلات التجارية:

1-1- التجارة مع الدول المغاربية:

عرفت التجارة الجزائرية مع الأقطار المغاربية نشاطا كبيرا، حيث كانت تونس هي أقرب الأسواق الخارجية إلى الشرق الجزائري، لذلك كان تجار قسنطينة من ليين وصحراويين، يفضلون التوجه إليها، ينقلون لها منتوجاتهم ويتزودون منها بما يحتاجه السكان من مختلف المواد الكمالية خاصة، وللقيام بهذه العمليات التجارية التي تعتبر أهم من النشاط الذي كان يتم عن طريق الموانئ هناك مراكز أساسية تنطلق منها القوافل وتعود غليها وأهمها: قسنطينة، الوادي، توقرت، ورقلة، وكانت المواصلات بين هذه الأسواق الرئيسية والأسواق المقابلة لها في تونس منظمة تنظيما دقيقا بحي أن التاجر يجد يوميا قافلة يسافر معها ذهابا وإيابا. أما الطرقات الرئيسية المتبعة فأربعة نذكرها مع أسواقها وهي: طريق تونس، طريق قفصة ونفطة، طريق نفطة وغدامس، طريق غدامس. ومن

[1] - أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص240.

أهم المواد المصدرة بين الجزائر وتونس نذكر: الصوف، الجلود المدبوغة، التمور الممتازة، الشواشي العادية، ريش النعام، نبات الفوه المعروف بعروق الصباغين. أما المواد المستوردة نذكر: مواد البزازة، العطور، الأقمشة الحريرية، الشالات، القطنيات الأوروبية، الحياك المنسوجة، الأسلحة، الكبريت[1].

أما المبادلات التجارية مع المغرب الأقصى كانت ضعيفة نسبيا فمعظمها كان يتم عن طريق وادي ميزاب، الأبيض سيدي الشيخ، تلمسان، وهران من الجانب الجزائري، وفاس ومكناس وتطوان من الجانب المغربي، أما عن المواد المصدرة والمستوردة، فتكاد تكون هي نفس المواد المتبادلة بين الجزائر وتونس، إلا أن كمية كبيرة من الجلود والأحذية، كانت تأتي من المغرب الأقصى[2].

وفيما يخص ليبيا نجد أهم سوق في الإيالة الطرابلسية يوجد في مدينة غاط، ولا ينعقد إلا مرة واحدة في السنة، ليجتمع فيه التجار من مصر وشمال إفريقيا والسودان، وقد كانت القوافل الجزائرية ترحل إليه من توقرت والوادي وورقلة ثم تنضم إلى القوافل التونسية في مدينة غدامس، ومما يمكن الإشارة إليه في هذا المجال أن التوارق كانوا يأخذون جميع استعداداتهم بحيث تصل جميع القوافل في شهر واحد هو شهر أكتوبر، حيث تجار الجنوب الشرقي الجزائري يحملون إلى هذه السوق الشبه قارية منتوجاتهم ومصنوعاتهم المحلية، وكذلك بعض المواد العطرية والجواهر والحرائر والكاغط والتوابل وغيرها من المنتوجات والمصنوعات الأوروبية المستوردة، وفي الرجوع يجلبون معهم الحمير المصرية والعبيد والتبر وسائر المنتوجات الإفريقية[3].

1-2- التجارة مع افريقيا:

كانت للجزائر علاقات تجارية مع دول إفريقية جنوب الصحراء مثل: النيجر، مالي، نيجريا التي كانت تعرف بالسودان الغربي. فكانت القبائل الجزائرية تتولى التجارة مع تلك الأقطار. وقد أنشئت عدة محطات تجارية عبر الصحراء، وكانت المواد المصدرة تشمل المصنوعات الأوروبية والزيت والجوخ وغيرها، ويستورد من الدول الإفريقية: التبر، العبيد، ريش النعام، جلود البقر الوحشي، العاج، البخور وغيرها[4].

---

[1] -محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، (د.ت)، ص ص151-159.

[2] - أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص243.

[3] - محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص179-180.

[4] - أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص241.

1-3- التجارة مع المشرق الإسلامي:

يستورد منها السجاد العجمي والاقمشة والعقاقير وأدوات الزينة والسيوف والخناجر والزجيلات وملح آمينياك المستعمل في صناعة الأقمشة، وكذلك كميات من القطن والأرز، وتصدر لها المصنوعات المحلية لا سيما الزرابي والحياك والأنسجة الصوفية[1].

1-4-التجارة مع أوربا:

كانت تصدر لها الجزائر كميات من الحبوب والصوف وقطع الجلد والشمع والعسل والتمر والزيت والدخان والتين اليابس وريش النعام وبعض المقادير من البقول والحمضيات والخضر والفواكه وقد قدرت قيمة ما كانت تصدره الجزائر أواخر العهد العثماني الى هذه الدول من الصوف بـ:20000 قنطار ومن الجلود بـ:10000 قطعة ومن الشمع بـ:600 قنطار. واستوردت الجزائر من الدول الأوروبية حسب الترتيب التالي:

-من فرنسا: تستورد الأقمشة الحريرية والكتانية والقطنية والعقاقير والمصبرات والأدوية والآلات الحديدية المختلفة والمجوهرات والروائح وأدوات الزينة.

-من إنجلترا: يستورد السلاح والعتاد والآلات الحديدية وبعض العقاقير والمواد الكيماوية كالشب، بالإضافة إلى الأقمشة ومنتوجات المستعمرات كالسكر والقهوة وغيرها.

-من اسبانيا: كان يجلب الرصاص والكبريت والأغطية والمعادن الثمينة أما المدن والديولات الإيطالية المختلفة وعلى رأسها ليفورن وجنوة والبندقية ونابولي، فتأتي عن طريقها المنتوجات المدارية، والأقمشة ومختلف الأدوات الحديدية، وفي الأخير تأتي هولندا والدول الاسكندنافية والولايات المتحدة، وبقية الدول الأوروبية ويأتي منها العتاد الحربي ومواد بناء السفن كالحبال والأشرعة الاسكندنافية والزليج الهولندي والقطن الأمريكي[2].

2- الموارد المالية (الميزان التجاري):

بعد تناقص الإنتاج وانقطاع غنائم البحر، أصبح الميزان التجاري الجزائري يسجل عجزا مزمنا منذ أواسط القرن الثامن عشر، وأصبح مع مطلع القرن التاسع عشر يشكل احدى مظاهر انهيار الاقتصاد الجزائري، فحسب إحصاء القنصل الأمريكي شالر عام 1822 كانت الصادرات الجزائرية لا تتجاوز 273000 دولار اسباني،

---

[1] - ناصر الدين سعيدوني، الجزائر في التاريخ، العهد العثماني، المرجع السابق، ص81.

[2] - نفسه، ص ص81-82.

بينما ارتفعت قيمة الواردات إلى أكثر من 1200000 دولار، بحيث بلغ العجز التجاري 937000 دولار أي نسبة العجز التجاري بلغت 200 بالمئة من قيمة الصادرات[1].

ويعود هذا الاختلال في الميزان التجاري إلى ارتفاع أثمان المواد المصنعة والمستوردة في أغلبها من البلاد الأوروبية، وانخفاض أسعار المواد الأولية التي تشكل النسبة الكبرى من الصادرات الجزائرية، وإلى تحكم التجار اليهود والوكالات التجارية الأوروبية في أسعار وأسواق ومصادر المواد الأولية الجزائرية. في الوقت الذي لم يعد فيه المزارعون والرعاة والصناع والحرفيون الجزائريون يقبلون على الإنتاج الوفير، وانما يكتفون في الغالب بما يلبي حاجاتهم ويسد استهلاكهم نظرا لنظام الاحتكار وطرق تحصيل الضرائب وتصرفات الحكام كما سبقت الإشارة الى ذلك وحتى مادة الحبوب التي كانت تنتج منها الجزائر كميات كبيرة تصدر منها مقادير معتبرة تناقصت كثيرا لزيادة الطلب عليها من طرف قبائل الصحراء والهضاب، ولمنافسة الحبوب الروسية التي بدأت تغزو الأسواق الأوروبية بكميات كبيرة وبأسعار منخفضة، وذلك قبل أن يضع الحصار البحري الفرنسي على السواحل الجزائرية 1827-1830 حدا نهائيا لتجارة الجزائر الخارجية مع الأسواق الأوروبية. ومما يثبت قابلية الجزائر للمنافسة التجارية وعجز الحكام الأتراك عن تحقيق ذلك، هو أن تجارة الجزائر الخارجية في السنتين الأوليتين للاحتلال رغم ظروف الحرب وتصرفات الجيش الفرنسي الجائرة تضاعفت ثلاث مرات عما كانت عليه أواخر العهد العثماني[2].

وفي الأخير نقول بأن النشاط التجاري في الجزائر العثمانية امتد في علاقاته إلى الأقطار الخارجية وإن كانت هذه التجارة الخارجية كانت محدودة نظرا لتلك الصعوبات التي فرضتها الدول الأوروبية إضافة منافسة الشركات العالمية، ومختلف الأرباح كان المستفيد منها هم الأوروبيون واليهود.

[1] - نفسه، ص82.

[2] - نفسه، ص82.

المحاضرة الثاني عشرة:

صعوبات وعراقيل القطاعات الاقتصادية

1-صعوبات القطاع الزراعي:

2-صعوبات القطاع الصناعي:

3- صعوبات القطاع التجاري:

كان اقتصاد الجزائر في العهد العثماني يتراوح بين الانتعاش في بداية القرن السادس عشر حتى القرن السابع عشر، وذلك بسبب قدوم المهاجرين الأندلسيين الذين أدوا أدوارا مهمة في زيادة إنتاج الأراضي الزراعية والصناعة والتجارة، ومن ثم التقهقر الذي أصاب الاقتصاد الجزائري بعد النصف الثاني من القرن السابع عشر حتى الاحتلال الفرنسي،[1] وهذا التقهقر سببه الأوبئة والطاعون وسنوات القحط التي تعرضت إليها البلاد، وتأخر طرق وأساليب الزراعة والصناعة، وركود التجارة التي انعكست على جميع نواحي الحياة الاقتصادية[2].

1-صعوبات القطاع الزراعي:

رغم التنوع في المحاصيل الزراعية إلا أن الزراعة عانت من صعوبات عديدة في العهد العثماني نتيجة اهتمام الحكام بالجهاد البحري على حساب الفلاحة، الأمر الذي حال دون تطور الأساليب الزراعية المتبعة والآلات البدائية المستعملة[3].

إذ كانت الطرق التقليدية التي عرفتها الجزائر منذ ألاف السنين هي المستعملة في الزراعة، مثل المحراث الخشبي والمنجل البدائي، أما نظام الإرواء الزراعي فكان يعتمد على مياه الأمطار لعدم توفر الخزانات وقنوات الري[4].

إضافة إلى الآفات الطبيعية كالأوبئة والمجاعات والقحط والجراد والزلازل، وانعدام الأمن وتكرر الحملات العسكرية (المحلات) وثقل المطالب المالية، ثم اختفاء المواد الأولية وارتفاع أسعارها حتى بلغ الصاع الواحد من القمح بالجزائر عام 1794م أربعة سلطاني، وسعر الصاع من الشعير بثلاثة سلطاني[5].

ونظرا لهذه الأوضاع السيئة والظروف الصعبة فقد الفلاح الجزائري الرغبة في العمل، ولم يعد يربط الفلاح بالحقل سوى انعدام الإمكانيات وتراكم الديون سنة بعد أخرى واضطراره إلى الاقتراض

---

[1]- مؤيد محمود حمد المشهداني، سلوان رشيد رمضان، "أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518- 1830"، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد05، العدد 16، جامعة تكرت، أفريل 2013، ص ص 413-455.

[2]- نفسه، ص ص 413-455.

[3]- أمير يوسف، "الواقع الاقتصادي للجزائر خلال العهد العثماني"، مجلة قضايا تاريخية، العدد 1، مخبر الدراسات التاريخية، الجزائر، أفريل2016، ص ص60-69.

[4]- مؤيد محمود حمد المشهداني، سلوان رشيد رمضان، المرجع السابق، ص ص 413-455.

[5] - ناصر الدين سعيدوني، الجزائر في التاريخ، العهد العثماني، المرجع السابق، ص ص54-55. وأنظر: ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص33.

من صاحب الأرض، وبذلك خمدت همة الفلاح وفقد الرغبة في ممارسة الفلاحة، وتحول في بعض الجهات إلى تربية المواشي، فإذا اضطرته الحاجة يلتجئ إلى زراعة بسيطة في المناطق غير الخصبة وبعدها عن مراكز الحاميات ومواطن قبائل المخزن، وهذا ما أدى إلى انكماش الأراضي الزراعية وتقلص المساحات المستغلة فعليا منها، حتى أصبحت عشية الاحتلال لا تتجاوز حسب الاحصائيات الفرنسية 359040 هكتار، في الوقت الذي بلغت فيه قطعان الماشية سبعة ملايين رأس على أقل تقدير[1].

وقد عبّر محمد الصالح العنتري في كتابه "سنين القحط والمسغبة" عن تلك الصعوبات والعراقيل التي كان يعيشها الفلاح الجزائري حيث يقول:" بحيث أنك لا تجد في ذلك الزمان ولا في الذي قبله وبعده من يهتم بأمر الزرع أبدا من أجل بخس قيمته"[2].

2-صعوبات القطاع الصناعي:

ظل النشاط الصناعي متواضعا بالإيالة الجزائرية لا يتعدى الصناعات المحلية اليدوية وبعض الصناعات المعدنية التحويلية البسيطة، ويرجع الفضل في الحفاظ على هذه الصناعات إلى بعض السر من الحضر الأندلسيين واليهود التي توارثتها وحفظتها من الاندثار[3].

غير أن الصناعة بدأت تتدهور وتميل نحو الذبول منذ بداية القرن الثامن عشر، إلى أن أصبحت بسيطة للغاية تكاد تقتصر على بعض الصناعات التقليدية، وحتى هذه الأخيرة كانت في كثير من الأحيان لا تسد حاجة الاستهلاك المحلي، ويرجع ذلك إلى غزو المنتجات الأجنبية للأسواق الجزائرية وتدهور القوة الشرائية لدى الأهالي بسبب المضايقات التي كانت مفروضة من جانب السلطة العثمانية[4].

وانعكست هذه المنافسة الأجنبية وفتح باب الاستيراد الخارجي على المنتجات الصناعية المحلية وتدهورها وحالت هذه العوامل دون قيام صناعة حقيقية[5]، ويضاف إلى ذلك عدم مواكبة الصناعة

---

[1] – ناصر الدين سعيدوني، الجزائر في التاريخ، العهد العثماني، المرجع السابق، ص ص54-55.

[2] – محمد الصالح العنتري، المصدر السابق، ص77.

[3]– ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص 33- 34.

[4]– الغالي غربي، العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد، (د.ط)، المركز الوطني للدراسات التاريخية، الجزائر، 2007، ص35.

[5]– ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص36.

الجزائرية للتحولات التي جرت في أوربا، بفضل ظهور الثورة الصناعية، التي كانت من الأسباب الرئيسية للتفوق التكنولوجي، والتطور العلمي وتحديد مصير العالم على المستوى الحضاري[1].

إضافة إلى ثقل الضرائب وازدياد المطالب المالية التي فرضها الحكام على أمناء الحرف وألزموا الصناع بتسديدها، فقد كانت كل نقابة مهنية ملزمة بتزويد الدولة بمبالغ مالية تحدد مسبقا بدون اعتبار لنسبة الأرباح ومبلغ الفائدة، ومن تم نجد انخفاض مردود الصناع والحرفيين حيث أن البايلك كان يحدد مسبقا سعر بعض المصنوعات التي يطالب الصناع بتوفيرها، ولا يدفع لهم إلا أجورا زهيدة إذا ما استخدمهم في الورشات التابعة له، كما نجد النقابات المهنية قد أصابها الجمود هذا الذي حال دون تطور المصنوعات من حيث الكمية أو الكيفية وذلك بعد أن أصبح أمناء المهن أواخر العهد العثماني لا يهتمون إلا بإرضاء متطلبات الموظفين السامين، زيادة على ذلك الاعتماد على العمال الأجانب في الصناعات الأساسية حيث نجد أن الجزائريون لم يكتسبوا الخبرة الضرورية في بعض الصناعات المهمة كصناعة الأسلحة وبناء السفن وسك النقود وتذويب المعادن وتشكيل الزجاج وصياغة الحلي[2].

3- صعوبات القطاع التجاري:

عرف الوضع التجاري ركودا هو الأخر وتدهورا ملحوظا في أواخر العهد العثماني، وذلك راجع إلى نظام الاحتكار الذي فرضته الأيالة بهدف خلق مداخيل مضمونة خاصة بعد استحواذ اليهود على التجارة في عهد الدايات الأمر الذي أعاق توسع التجارة وتسبب في تواضع حجمها وآفاقها[3].

وقد لاحظ شالر عجزا في الميزان التجاري للأيالة الجزائرية سنة 1822م، قدره 937000دولار وهو مبلغ ضخم تدفعه للخارج دولة ليس لها موارد نشيطة تذكر، ولم تكن التجارة الداخلية في الجزائر لا تنتج ما يكفي لتعويض هذا العجز في التجارة الخارجية، ويشير شالر إلى أن سبب هذا العجز يكمن في إهمال الأيالة الجزائرية للتجارة مع إفريقيا، ومنافسة دول الجوار كتونس والمغرب ومصر وطرابلس واستحواذهم على القسم الأكبر من تجارة إفريقيا[4].

---

[1]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص123.

[2] - ناصر الدين سعيدوني، الجزائر في التاريخ، العهد العثماني، المرجع السابق، ص ص62-64.

[3]- أمير يوسف، المرجع السابق، ص ص 60-69.

[4]- وليام شالر، المصدر السابق، ص103.

كما كان لسيطرة ونفوذ الشركات والمؤسسات الأجنبية في الجزائر خاصة المؤسسات الفرنسية ومن أهمها الشركة الملكية الإفريقية التي أنشأت سنة1741م، والوكالة الإفريقية التي خلفتها سنة 1794م واحتكار هذه المؤسسات الأجنبية لتجارة الشرق الجزائري، دور كبير في تدهور التجارة[1].

إضافة احتكار البايلك تجارة المواد الأولية من حبوب وزيت وشمع وصوف وجلد ومواشي وغير ذلك، وأصبح من المتعذر على الفلاح أن يبيع انتاجه في الأسواق بأسعار ملائمة، وقد كان الحكام الأتراك يرمون من وراء هذا الاحتكار إلى تحقيق أرباح مرتفعة تصل في أغلب الحالات إلى 50-60 % من ثمن المحاصيل التي يشتريها وكلاؤهم مباشرة من المزارعين والرعاة، ويعيدون بيعها إلى التجار اليهود والوكالات الأوروبية، حتى أن فوائد احتكار الحبوب بلغت في نهاية القرن الثامن عشر 80000 فرنك ذهبي في السنة. وتكمن أضرار احتكار الدولة للمواد الأولية في فرض أسعار منخفضة عند بيع انتاجهم بدون النظر إلى النوعية أو الحجم وتمكين الأجانب من الحصول على ذلك الإنتاج بأسعار معتدلة ليعيدون بيعه بأثمان مرتفعة. اعتبر كثير من الكتاب أن الاحتكار كان أكبر عائق يحول دون تطور التجارة الجزائرية حتى أن القنصل الأمريكي "شالر" اعتبره السبب الأول في انهيار تجارة الجزائر في العهد العثماني[2].

وأخيرا نقول بأن الاقتصاد الجزائري أثناء العهد العثماني عرف ازدهارا ملحوظا في القرنين السادس عشر، والسابع عشر، وتقهقرا ملموسا ابتداء من أواسط القرن الثامن عشر، وانتهى في حالة الضعف والجمود أدت إلى انهيار النظام السياسي للدولة الجزائرية في أول صدام حقيقي لها مع قوة أوروبية عام 1830.

[1]-محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص191-211.

[2] - ناصر الدين سعيدوني، الجزائر في التاريخ، العهد العثماني، المرجع السابق، ص ص62-64.

الخاتمة

في ختام هذه المادّة المعنونة بـ" تاريخ الجزائر الاقتصادي خلال العهد العثماني" توصلت إلى مجموعة من الاستنتاجات:

– عرفت منطقة شمال إفريقيا أحداثا سياسية وأوضاع داخلية غاية في التداخل والتشعب، فمع مطلع القرن 16م تأزمت الأوضاع الداخلية، خاصة السياسية منها لشمال افريقيا عموما، وهذا ما نستنجه لأحداث تعود زمنيا للقرن 13م، بسقوط الموحدين وانقسامها إلى ثلاث كيانات سياسية، مما عجل في قدوم الإخوة بربروس الذين قدّموا خبرتهم البحرية لخدمة السكان، وساهموا في الحفاظ على شمال افريقيا كمنطقة إسلامية، هذا من جهة، والوقوف في وجه الحملات الصليبية التي هدفت لتمسيح شمال إفريقيا، وساهمت خبرة الأتراك بالبحر، والغزو فيه على تقديم يد العون والمساعدة للإخوة النازحين من الأندلس.

– غلب على اقتصاد ايالة الجزائر طابع الزراعة، نظرا لكون سكان الأرياف الممارسين لهذا النشاط يمثلون غالبية سكان الجزائر، وكان الأندلسيون عاملا إيجابيا في دفع عجلة الاقتصاد وخصوصا الزراعة.

– اعتمد اقتصاد الجزائر –في القرن الثامن عشر بشكل أساسي– على ملكية الإيالة للأرضي وسيطرتها على الإنتاج الزراعي، الذي اعتبر المصدر الرئيسي للثروة، وكانت حياة الفلاحين تعتمد على نظام ملكية محددة للأرض وسياسة ضريبة معلومة.

– غلب على الاقتصاد في الجزائر الطابع المعاشي والسعي لسد الحاجيات عموما، ولم يكن الهدف التجاري والتصدير يمثل أولوية سواء لدى الإدارة أو السكان، وكانت الصفة الأسرية ميزة لاقتصاد الإيالة بالمدينة والريف واتجاه العملية التجارية نحو الاقتصاد الأسري في العموم.

– أدي تغيير النشاط الاقتصادي من الزراعة إلى الرعي، للانزواء في الأودية والجبال الحصينة بعيدا عن سلطة البايلك التي تجسدها الحاميات وقبائل المخزن. وأدى إلى ظهور فئة جديدة من السكان تتمتع بالقوة استمدتها من المناطق الحصينة التي تعيش فيها، ولا تخضع للمطالب المخزنية وإنما هي مستقلة أو ممتنعة بعيدا عن كل الإجراءات التي عرفها الجهاز الضريبي. وهذا زاد في اشتداد القطيعة بين الريف الذي يرفض الخضوع للسلطة والمدينة التي تمثلها فأصبحت الروابط الاقتصادية بينهما غير متوازنة فالجبايات التي أرهقت كاهل الفلاح في الريف ساهمت في زيادة استهلاك الأشياء الكمالية في المدن، كما أن انعزال سكان الأرياف وتضائل علاقة المدن التجارية بالريف جعل المدن تعتمد أكثر على إمكانياتها الخاصة لاسيما ما تنتجه الفحوص القريبة منها والواقعة في حيازة الملاك الحضريين. وساعد تغيير النشاط الاقتصادي كذلك على شيوع الحياة البدوية التي تعتمد على الترحال والبحث عن المراعي للمواشي.

–عرف اقتصاد إيالة الجزائر صدمات عنيفة بفعل تأثير الجوائح التي ضربت الجزائر، إضافة إلى النظام الضريبي الذي اتسم بالقساوة تجاه السكان أو سلوك بعض الموظفين دافعا لحدوث الثورات والتمردات. ولم تعمل الإدارة العثمانية على مواكبة التطور الحاصل في أوروبا وبقي اقتصاد الجزائر بطابعه التقليدي في الإنتاج وهو ما أدى إلى عجزه عن منافسة المنتجات الأوروبية بسبب جودتها وتطور الوسائل الإنتاجية.

– اشتهر الصناع والحرفيون في الجزائر العثمانية بتعدد مهارتهم مما نتج عنها فتح العديد من الورشات الحرفية في مختلف المدن التي كانت منظمة على شكل هيئات تنظيمية تسهر على سيرورة الحرف وجودة منتوجاتها وقمع كل اشكال الغش.

– ان مجال الحرف والمهن والصنائع واتساعها وتعددها قد أنتج نظاما حرفيا محكما لأصحاب المهن الواحدة، وقد تجسد هذا النظام في تكتلات عرفت باسم الطوائف الحرفية أو الجماعة كما هو الحال بمدن الجزائر، يقوم الأمين أو كبير الحرفيين بالإشراف عليها، يسهر على شؤون وحفظ حقوق الحرفيين والصناع وتوطيد علاقاتهم واتصالهم الدائم بالسلطة.

– لقد تراجع نشاط هذه الصناعات خلال العهد العثماني لأسباب عدة أهمها منافسة المصنوعات الأوروبية المستوردة التي تميزت بانخفاض ثمنها وجودة صناعتها ويضاف إلى ذلك بلا شك عدم مواكبة التطور الحرفي.

– عملت الإدارة العثمانية على تنظيم حركية وتوزع الأنشطة الاقتصادية وفرض الرقابة على الأسواق.

–عرفت إيالة الجزائر–في القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر– نشاطا اقتصاديا متميزا وحراكا اجتماعيا تركزت فيه الثروة عند فئات محدودة وتراجعت عند أخرى بسبب انحسار نشاط القرصنة، فازدادت نسبة المشاركة في التجارة الخارجية، بتشجيع من السلطة. كما وجهت أموال الانكشارية ورياس البحر إلى الاستثمارات في مجالات غير القرصنة مثل اقتناء الأراضي والاهتمام بالحرف، إلى جانب بعض موظفي الدولة الذين فضلوا استثمار أموالهم في موطنهم الأصلي كالمدن التركية إذ تشير الوثائق إلى أن هناك من اشترى مقاهي ودكاكين في أزمير.

–استفادت الشركات من الامتيازات التي تحصلت عليها فرنسا خلال القرن السادس، عشر وتعاقبت مجموعة المؤسسات على استغلال منطقة الامتياز في الشرق الجزائري. كانت البداية بتجارة المرجان إلى نهاية القرن السابع عشر مع تأسيس شركة هيلي التي في عهدها قننت تجارة القمح بعدما كانت تمارس خلسة. أثر هذا النوع من التجارة على تخزين المؤنة فمن أجل الحصول على الأموال النقدية باعت القبائل مؤنتها (العولة) وهذا ما أدي إلى شح المادة في الأسواق. وفتح المجال أمام ممثلي الشركات الفرنسية لتسويق السلع الفاسدة القابعة في مخازن الباستيون.

–إن الأسواق في الجزائر العثمانية ظلت مرآة الحياة الاقتصادية وعنوان نشاطها الحرفي فالأسواق تعد من الهياكل العمرانية الأساسية، وبناؤها كان يتم بالموازاة مع بناء المساجد والمدارس والقصور، وربما هذا ما يفسر كثرتها بمدن وقرى الجزائر بصفة عامة ووجودها يعد قرينا مع وجود الكثافة السكانية للمنطقة التي يتواجد بها، فلا سوق تقام بدون أناس ينتجون ويبيعون ويشترون. وقيمة السوق الحضارية لا تقتصر فحسب على تثمين الجانب الاقتصادي عن طريق تنشيط المبادلات التجارية، بل أيضا في تعزيز الروابط الاجتماعية بين الافراد والجماعات.

– إن سياسة الاحتكار التي مارستها الإدارة وتدخل العنصر الأجنبي ممثلا في اليهود بالإضافة إلى الامتيازات الممنوحة للأجانب والاعتداءات الخارجية على إلحاق آثار سلبية بالاقتصاد الجزائري وخصوصا تجارتها الداخلية والخارجية.

وفي الأخير نتمنى أن نكون قد وفقنا في أن نساهم ولو الشيء القليل في اثراء معارف طلبتنا في مادة تاريخ الجزائر الاقتصادي خلال العهد العثماني بهذا العمل المتواضع، فنتمنى من الله عزوجل التوفيق.

الملاحق

ملحق رقم:01

نوع الملكية	المساحة الإجمالية
أراضي العرش	05 مليون هكتار
أراضي البايلك	1.5 مليون هكتار
أراضي الخواص	03 مليون هكتار
أراضي الأحباس	03 مليون هكتار

جدول تمثل ملكية الأرض والمساحة الإجمالية

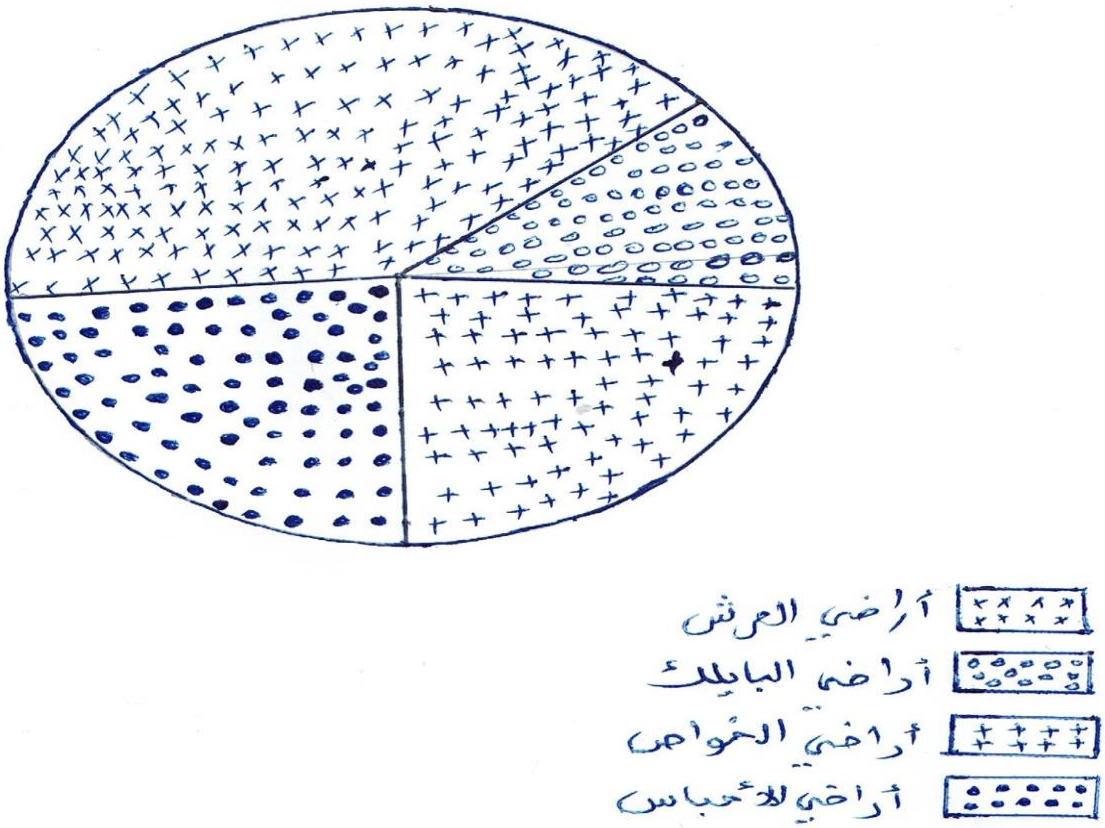

دائرة نسبية تمثل ملكية الأرض والمساحة الإجمالية

ملحق رقم:02

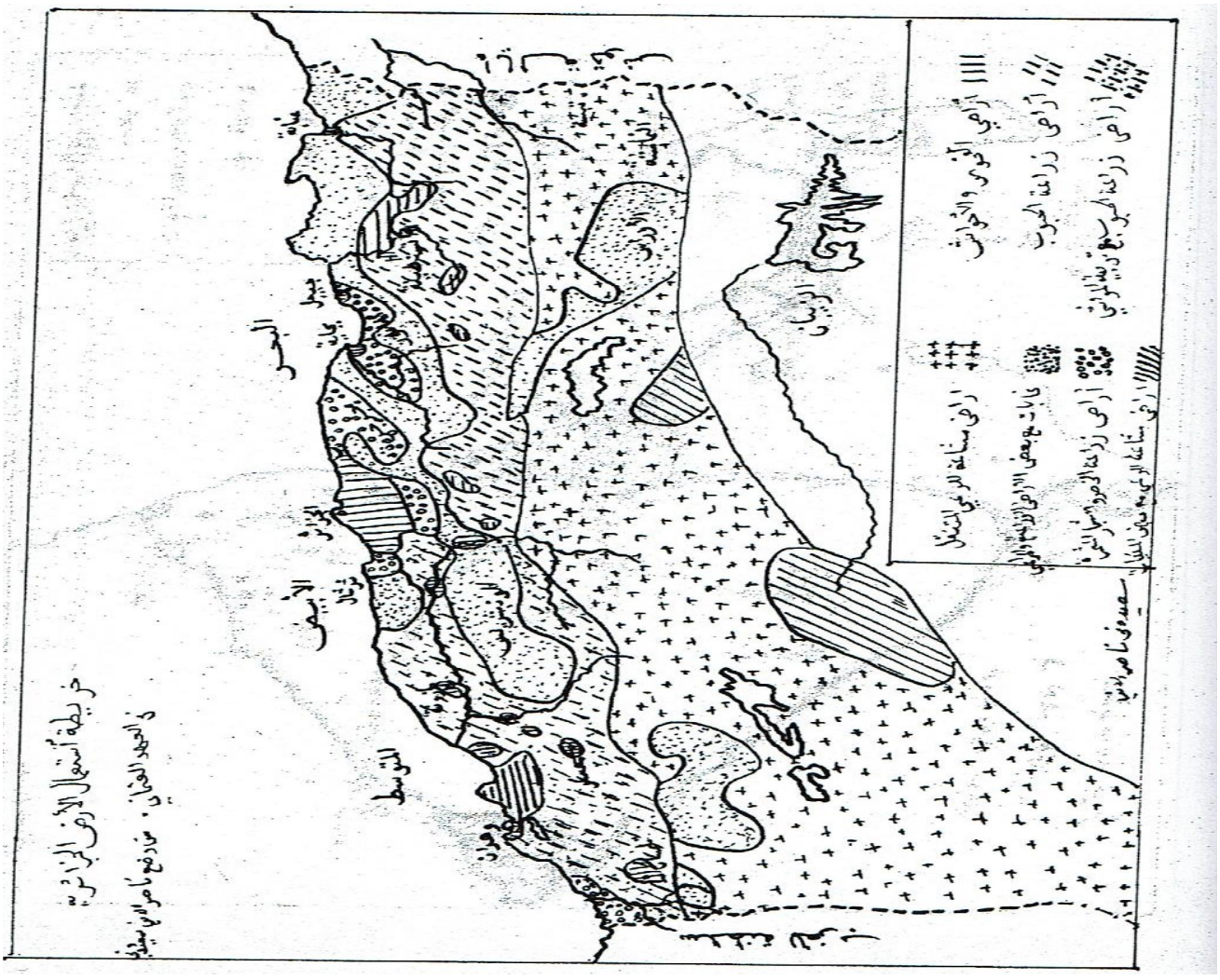

خريطة استعمال الأرض الجزائرية في العهد العثماني

ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ، المرجع السابق، ص236

ملحق رقم:03

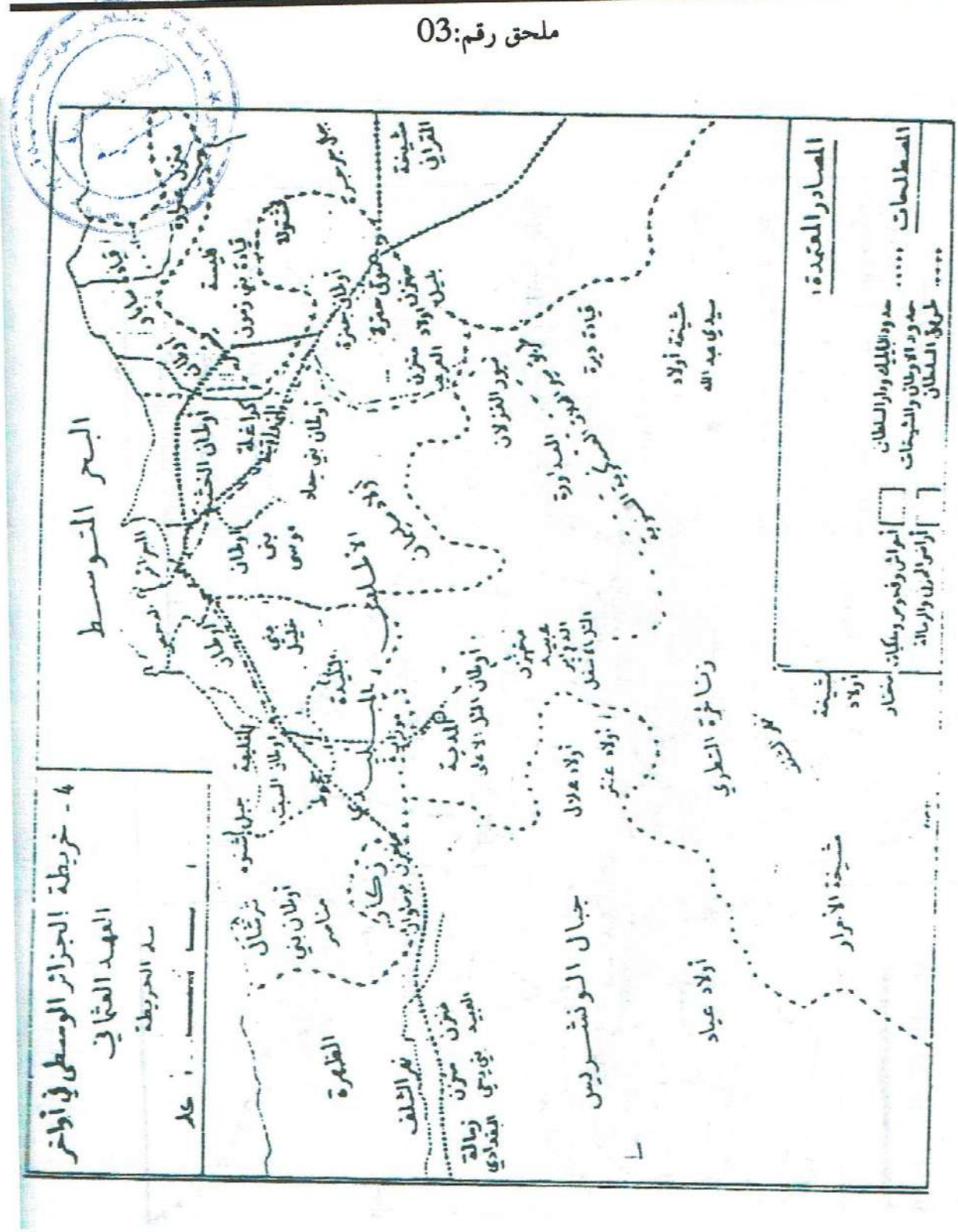

ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، المرجع السابق، ص374.

ملحق رقم:04

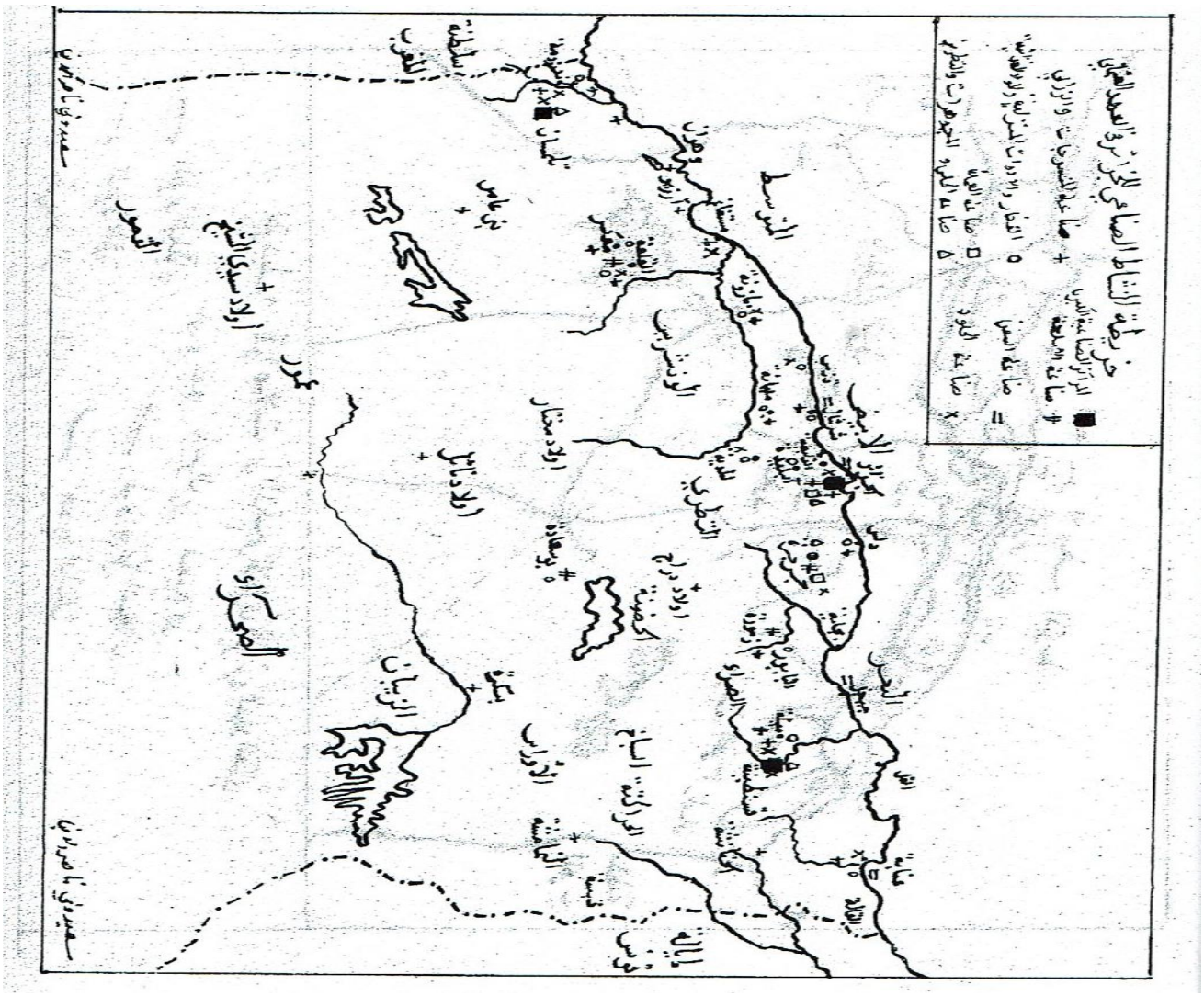

خريطة النشاط الصناعي للجزائر في العهد العثماني

ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ، المرجع السابق، ص237

ملحق رقم:05

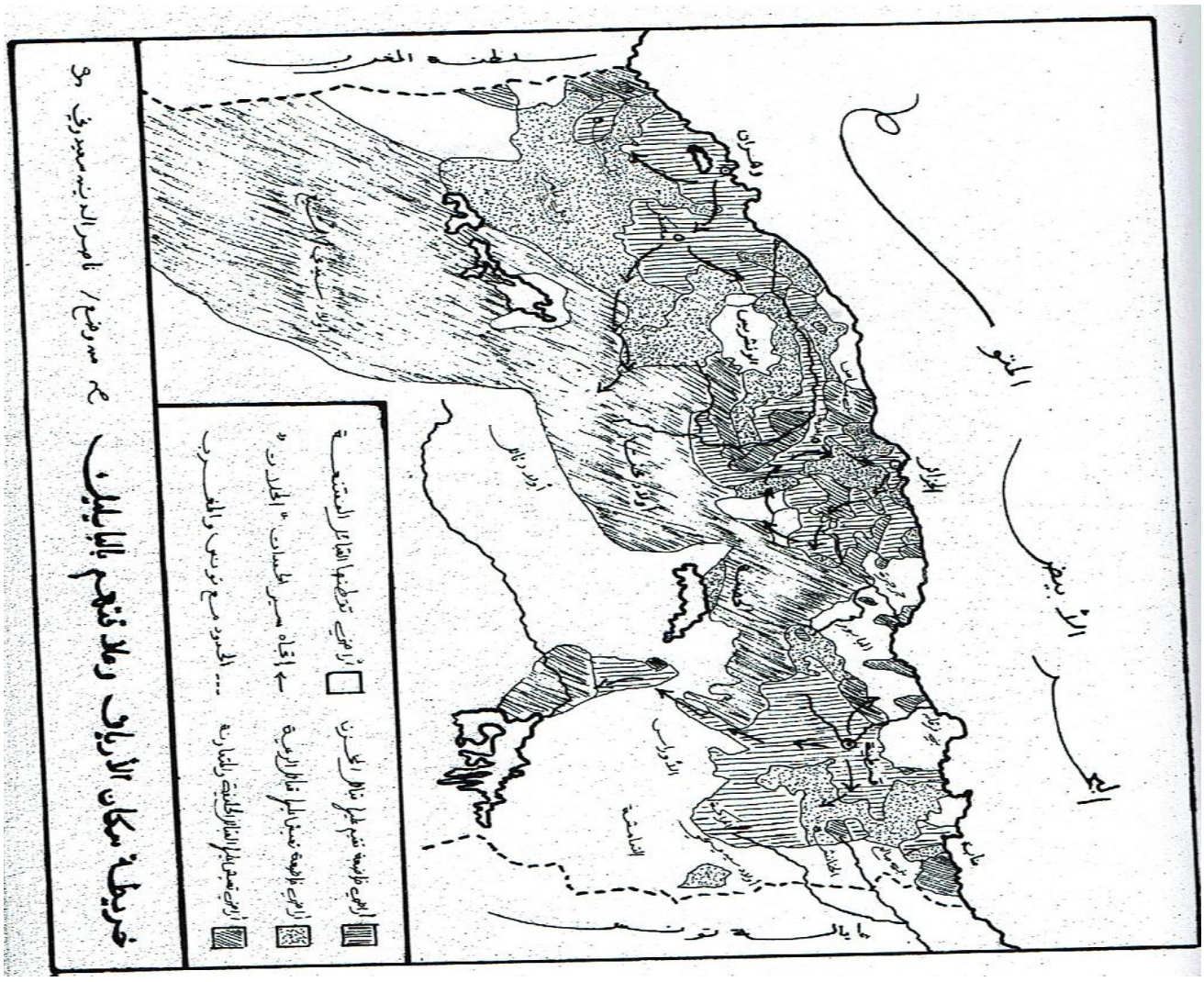

خريطة سكان الأرياف وعلاقتهم بالبايلك

ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ، المرجع السابق، ص241

ملحق رقم:06

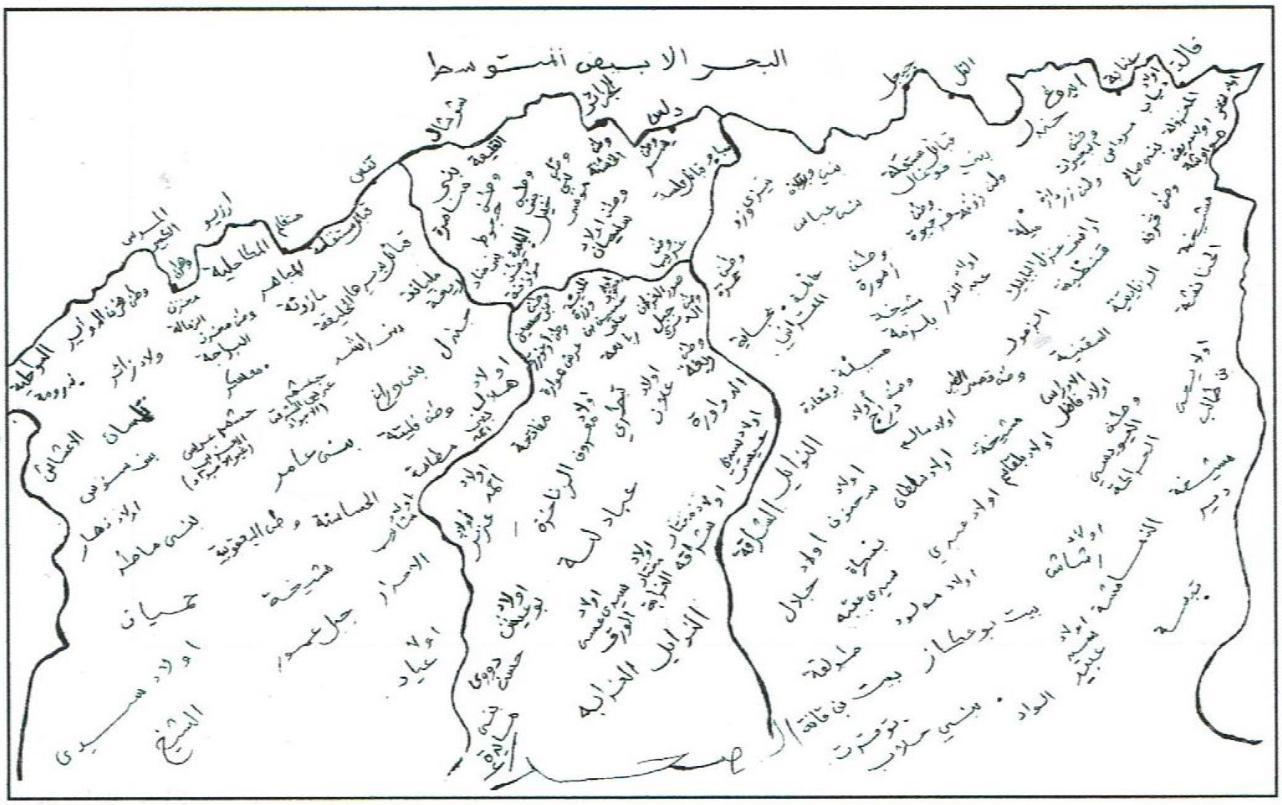

خريطة أهم القبائل والأوطان في إيالة الجزائر في أواخر العهد العثماني

يوسفي صرهودة، المرجع السابق، ص414.

ملحق رقم:07

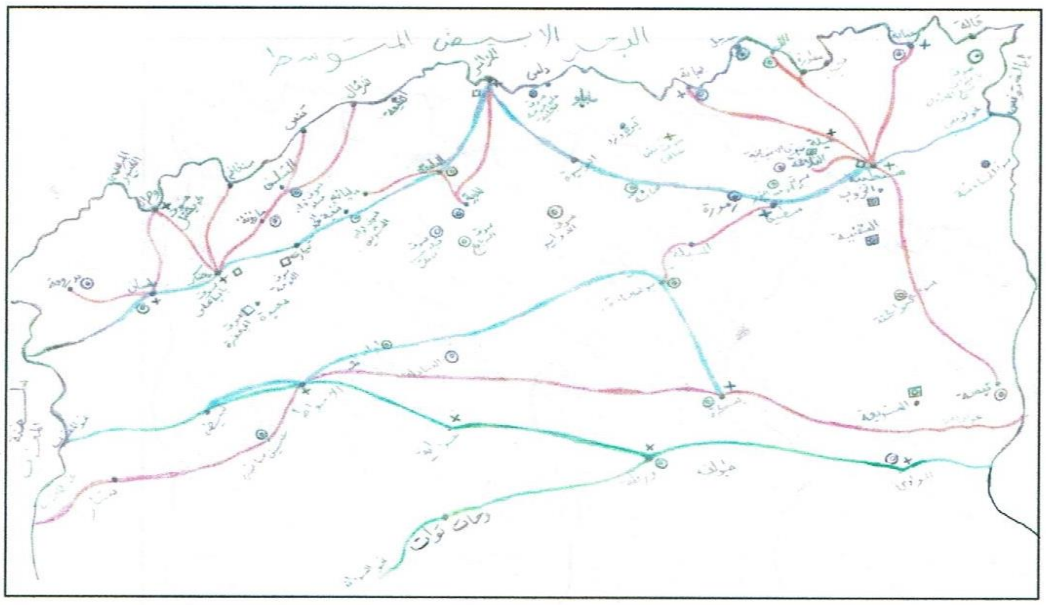

مفتاح الخريطة:

——— الطريق السلطاني	+ اسواق مركزية
——— طرق فرعية	(.) اسواق اسبوعية
——— طريق تجاري بين المراكز التجارية الداخلية	اسواق في ابواب المدن
——— الطريق التجاري العرضي الاوسط	اسواق سنوية
——— الطريق التجاري العرضي الصحراوي	

خريطة الطرق التجارية وأهم الأسواق في ايالة الجزائر أواخر العهد العثماني

يوسفي صرهودة، المرجع السابق، ص415.

ملحق رقم:08

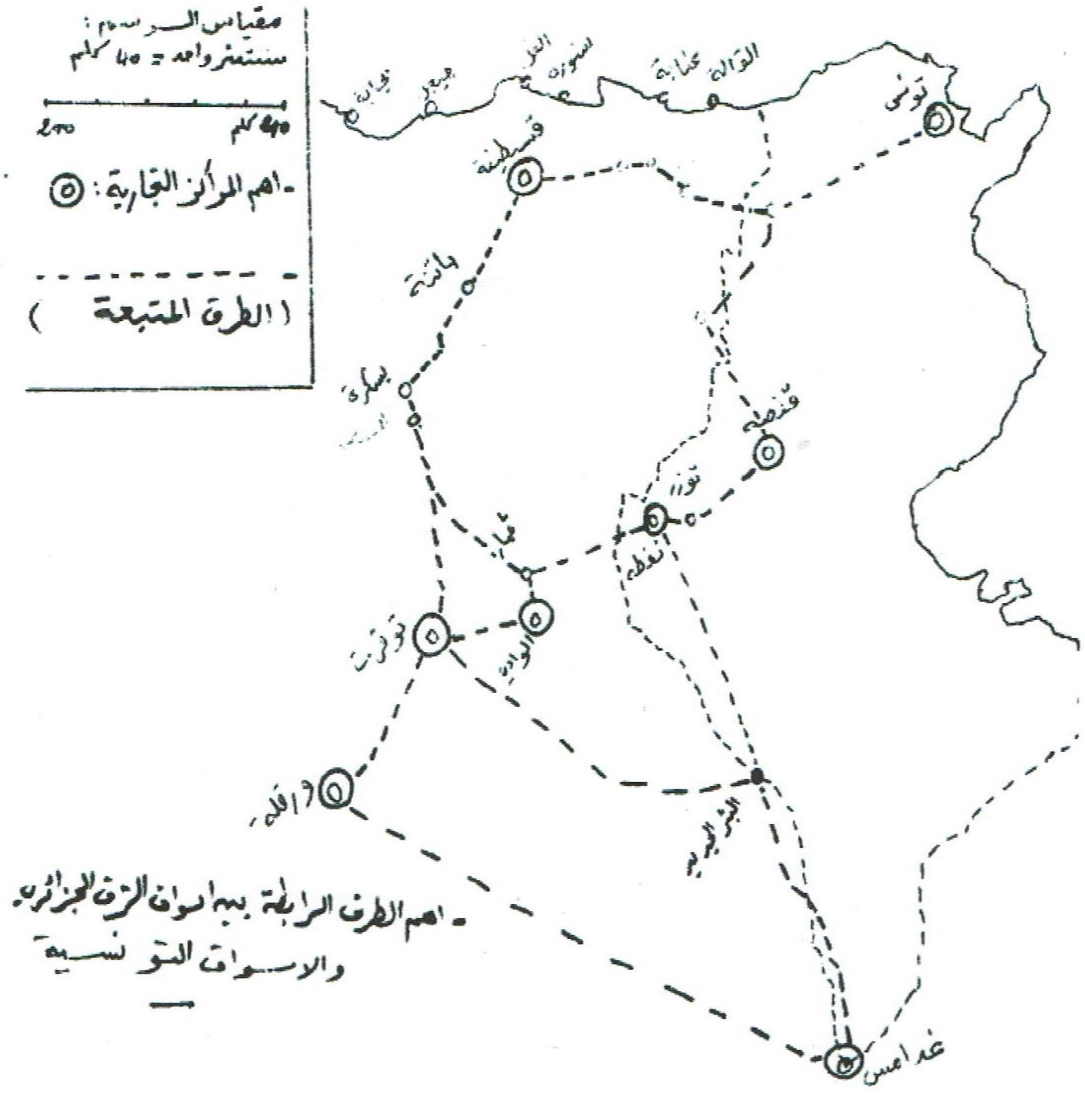
مقياس الرسم:
سنتمتر واحد = 40 كلم
200 كلم
- اهم المراكز التجارية:
(الطرق المتبعة)
تونس
قسطينة
باتنة
بسكرة
قمار
تقرت
الوادي
ورقلة
غدامس
- اهم الطرق الرابطة بين اسواق الزيت الجزائرية والاسواق التونسية

ملحق رقم:09

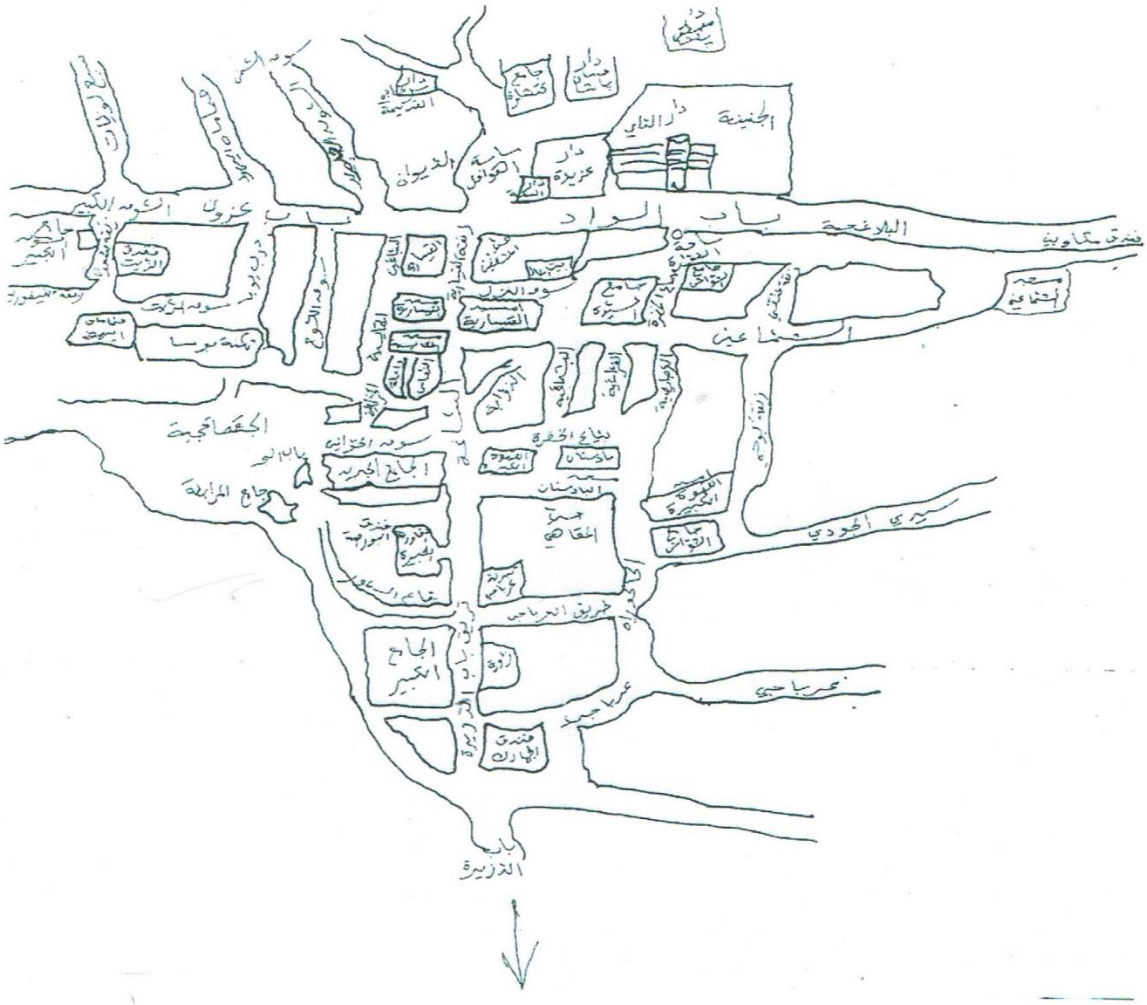

مخطط عن الأسواق بمدينة الجزائر

زهية بن كردرة، أسواق مدينة الجزائر من الفتح الإسلامي إلى العهد العثماني من خلال المصادر، دراسة تحليلية، مذكرة ماجيستر في الآثار الإسلامية، جامعة الجزائر، 2000، ص226.

ملحق رقم:10

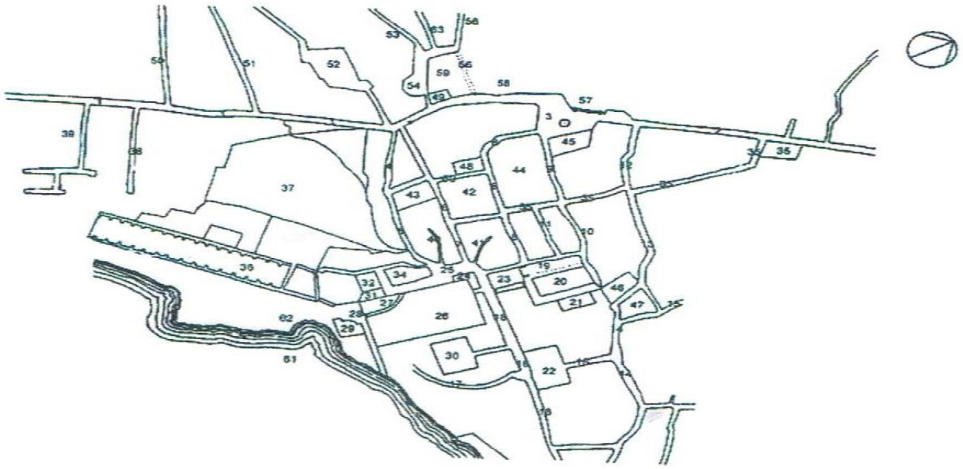

1-باب عزون
2-باب الواد (الشماعين)
3-ساحة النافورة
4-الصباغين
5-المقايسية
6-القيسارية
7-الصاغة
8-الباشماجية (الإسكافيون)
9-بياع الخضرة (بائع الخضر)
10-الرصايصية
11-الفراغية (صانعو الأقفال)
12-زنقة عنقني (شارع ماهون Mahon)
13-زنقة بوجي (شارع ماهون Mahon)
14-الحاقورة (شارع ماهون Mahon)
15- سيدي جودي (شارع الألوان الثلاثة)
16-عرباجي (Rue des Sauterelles)
17-قاع السور (شارع القوس)
18-باب الدزيرة (شارع البحرية)
19-دورية (شارع la Dorade)
20-البادستان (سوق النخاسة)
21-مسجد البادستان (ساحة Mahon)
22-تبارنة عرباجي (سجن)
23-القهوة الكبيرة
24-مراحيض
25-سوق الحواتين
26-جامع الجديد
27-سوق باب البحر
28-باب البحر
29-مسجد الحواتين
30-الغورية الكبيرة (فندق البورصة)
31-بوعنان
32-علوي الجنان
33-جامع جقماجية
34-مسجد الربطة (ممر مسدود)
35-مسجد الشماعين
36-حصن باب البحر
37-ورشة أشغال
38- زنقة الليفورنية (شارع Palmyre)
39- ممر بوزة (ممر مسدود)
40-زنقة النحاس
41-زنقة الدوادة (ممر خيوط الذهب)
42-مسيد القيسارية (مدرسة)
43-مسجد المقايسية الصباغين
44-جامع السيدة
45-جامع الشاوش
46-مسيد القهوة الكبيرة
47-جامع السلطان
48-بيت المال
49-دار السكة
50-سوق اللوح (شارع القديسة)
51- حمامات (شارع باب جديد)
52- سوق جديد (شارع يوبا)
53- الشباغلية البابوجية
54- ساحة القوافل (شارع الديوان)
55-زنقة حسن باشا (شارع السودان)
56- زنقة حسن باشا
57-مدخل الجنينة
58-الجنينة
59-قصر الداي
60- سوق الغزل (شارع الصوف)
61-ميناء تجاري
62-ميناء صيد
63-ساباط الديوان (شارع الديوان)

خريطة توزيع الأسواق بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني

نبيلة آيت سعيدة، التحف المعدنية العثمانية المحفوظة بالمتحف الوطني للآثار القديمة، دراسة أثرية فنية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في الآثار الإسلامية، معهد الآثار، الجزائر، 2008، ص47.

ملحق رقم:11

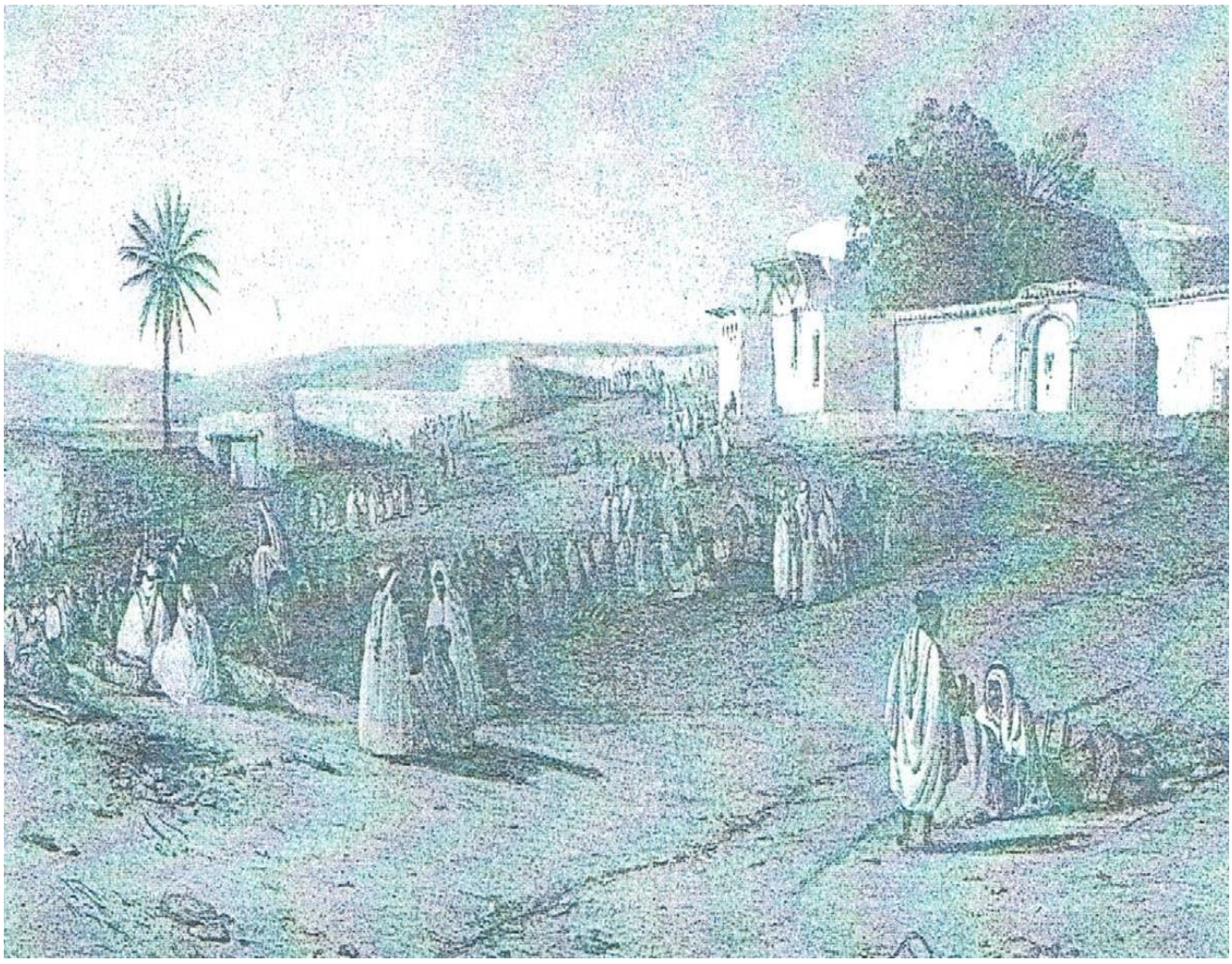

سوق بباب عزون

زهية بن كردرة، المرجع السابق، ص265.

ملحق رقم:12

بجاية	الخشب، الحديد، الأدوات الحديدية
بسكرة	الجمال، التمور، الحناء، الحايك.
البليدة	الصوف، البرانس، الفراصد، الثلج.
تلمسان	الحايك، البرانس.
بايلك التيطري	الصوف، الأغنام، القرمز.
جيجل	الخشب
دلس	العنب
أوطان دار السلطان	الخضر، الفواكه، الخشب، الفخار.
شرشال	العسل، العنب، التين، الزبيب
الصحراء	ريش النعام، الجمال، التمور
عنابة	المرجان، التبغ، الزبدة، القديد

المنتجات المستوردة لمدينة الجزائر من الأسواق المحلية خلال العهد العثماني

عبد القادر نور الدين، المرجع السابق، ص193.

ملحق رقم:13

السنوات	1770	1771	1772	1779	1781	1783	1785	1786	1787
عدد الصناديق	69	157	186	185	146	72	69	69	53

جدول يبين كميات المرجان المنتجة والمصدرة إلى مرسيليا ما بين 1770 إلى 1789

يوسفي صرهودة، المرجع السابق، ص166

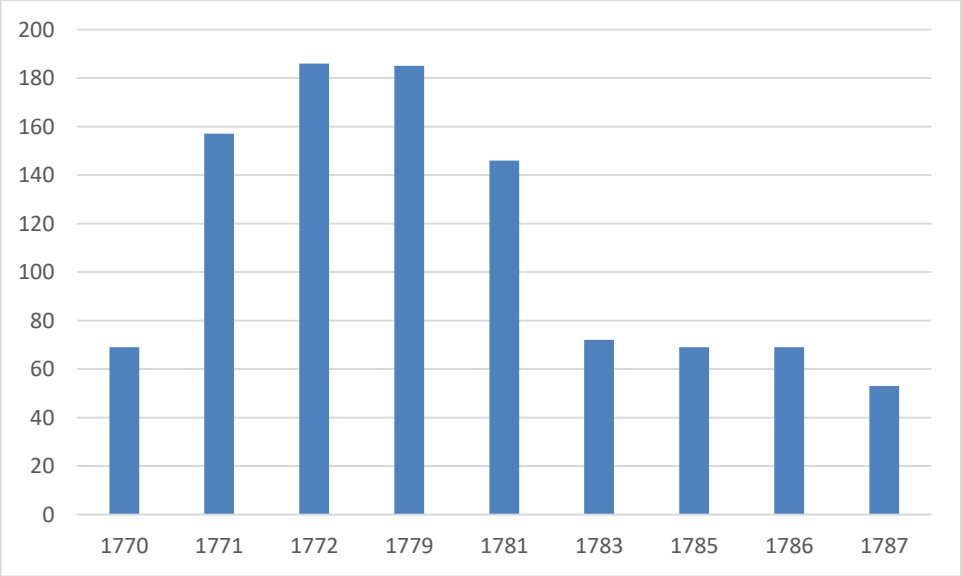

أعمدة بيانية تبين عدد الصناديق المنتجة والمصدرة إلى مرسيليا ما بين 1770 إلى 1789

ملحق رقم: 14

السنة	1741	1746	1747	1754	1761	1762	1773	1777	1778
الكمية	282	459	323	186	3143	3061	186	676	364

كميات الجلد المصدرة إلى مرسيليا عن طريق عنابة من 1741 إلى 1778

يوسفي صرهودة، المرجع السابق، ص168

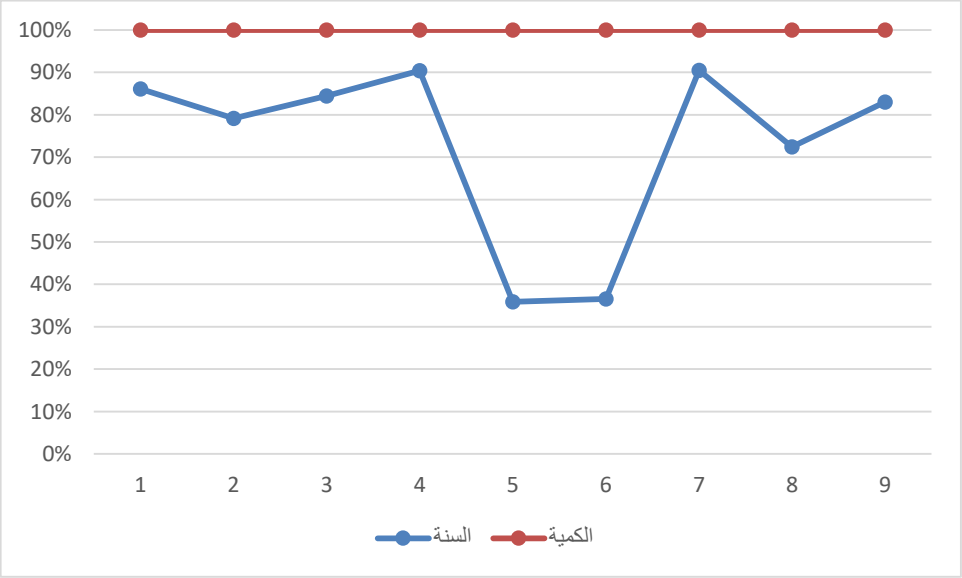

منحنى بياني يبين كميات الجلد المصدرة إلى مرسيليا عن طريق عنابة من 1741 إلى 1778

ملحق رقم:15

السنوات	1762	1773	1774	1775	1776	1777	1778
الكمية (القفيز)	2251	516	516	225	266	266	266

جدول يبين كميات الإنتاج من القمح المصدر من 1762 إلى 1778

يوسفي صرهودة، المرجع السابق، ص176

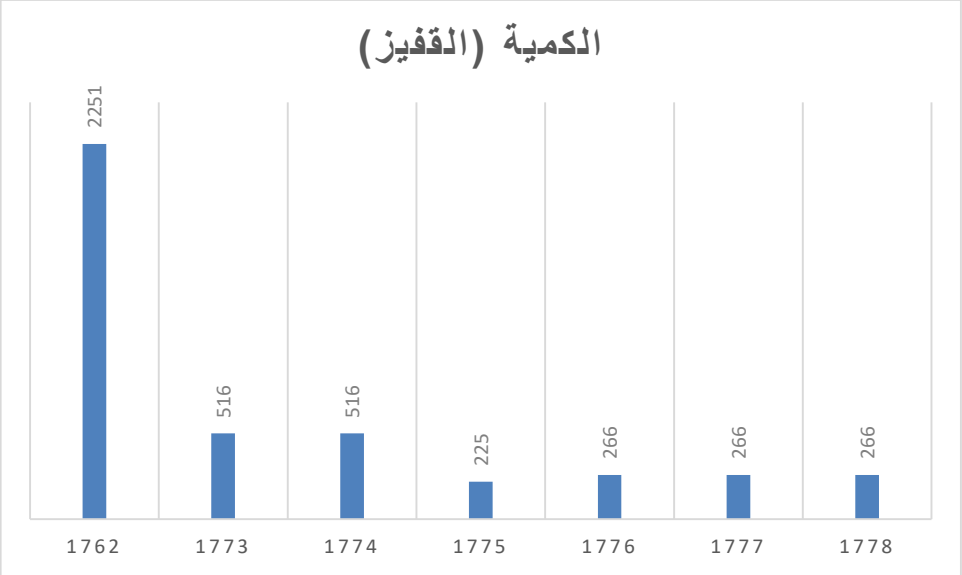

أعمدة بيانية تبين كميات الإنتاج القمح المصدر ما بين 1762–1778م

ملحق رقم:16

السنوات	1743	1744	1753	1786	1792
الكمية (حمولة)	13352	10480	142	20300	290

جدول يبين كمية الشعير المصدرة من عنابة إلى مرسيليا من 1743–1792م

يوسفي صرهودة، المرجع السابق، ص176

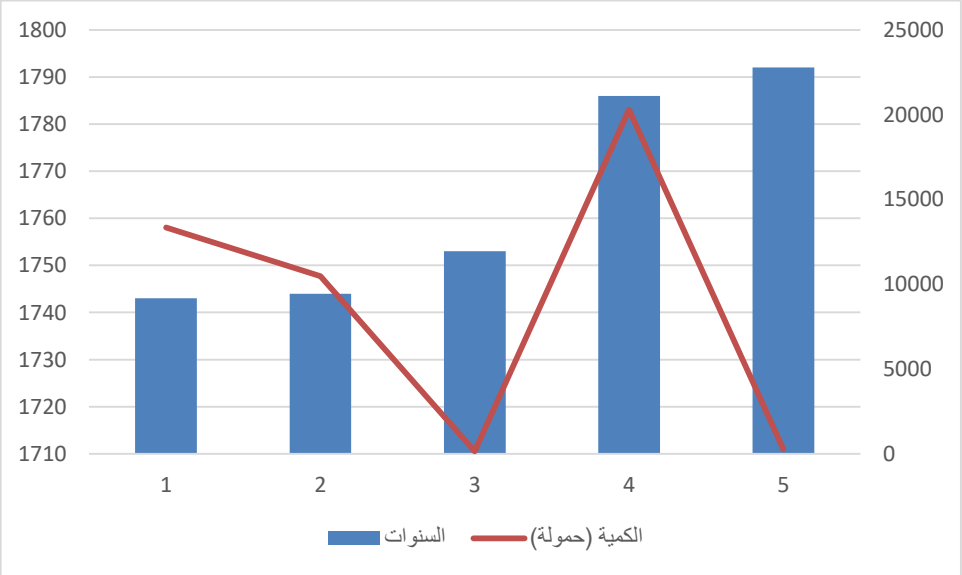

رسم بياني يبين كمية الشعير المصدرة من عنابة إلى مرسيليا من 1743–1792م

ملحق رقم:17

السنوات	1741	1747	1762
الكمية (القفيز)	43	11	345

جدول يبين كميات الحمص المنتجة من 1741-1762

يوسفي صرهودة، المرجع السابق، ص179

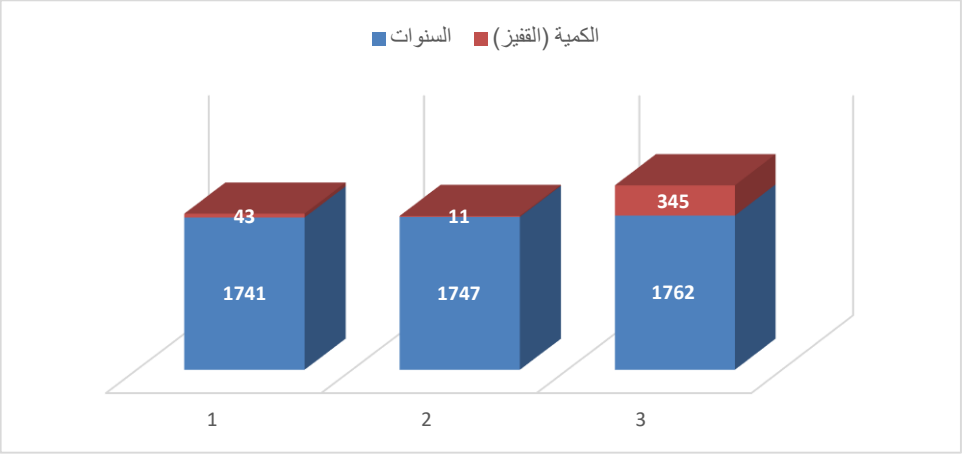

رسم بياني يبين كميات الحمص المنتجة والمصدرة من 1741-1762

ملحق رقم: 18:

الثروة الحيوانية	الغنم	الماعز	البقر	الجمال	الأحصنة	البغال
عدد الرؤوس	6850205	3384902	1031738	213321	131035	109069

جدول إحصائي للثروة الحيوانية في السنوات الأخيرة للعهد العثماني

ناصر الدين سعيدوني والشيخ البوعبدلي، المرجع السابق، ص57

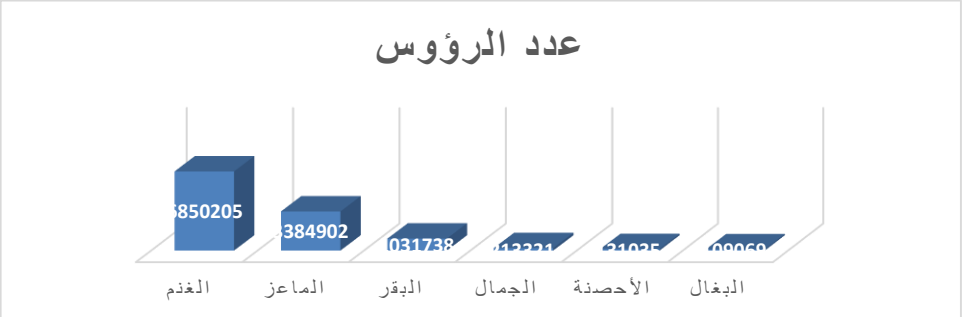

أعمدة بيانية تبين الثروة الحيوانية في السنوات الأخيرة للعهد العثماني

ملحق رقم: 19

السنوات	1747	1748	1753	1778
الكمية بالبالة	520	210	440	910

جدول يبين كمية الصوف المنتجة والمصدرة من عنابة إلى مارسيليا من 1747-1778

يوسفي صرهودة، المرجع السابق، ص171

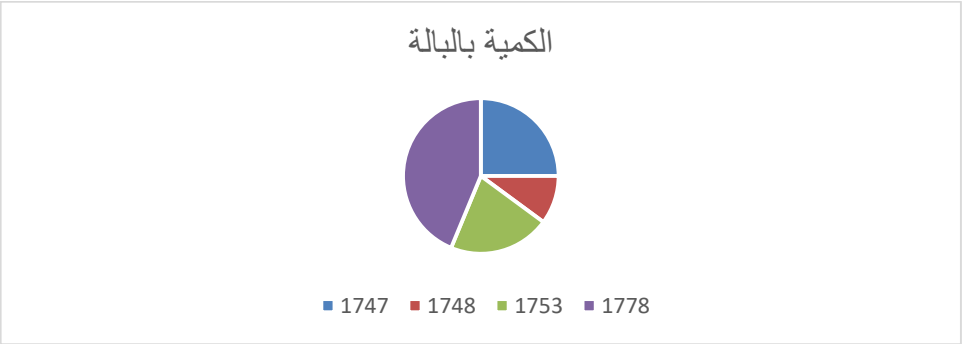

دائرة نسبية يبين كمية الصوف المنتجة والمصدرة من عنابة إلى مارسيليا من 1747-1778

ملحق رقم: 20

السنوات	1741	1747	1754	1761	1773	1777	1778
الكمية بالبالة	850	850	153	1487	314	138	801

جدول يبين كميات الشمع المنتجة ما بين 1741–1778

يوسفي صرهودة، المرجع السابق، ص172

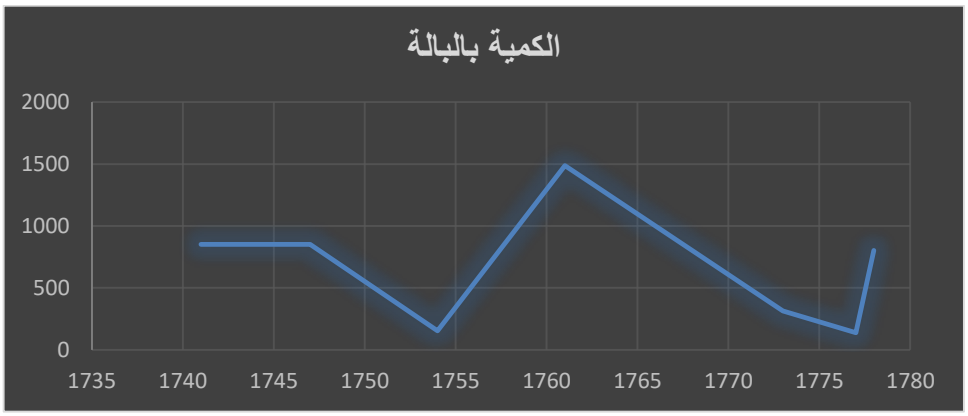

منحنى بياني يمثل كميات الشمع المنتجة ما بين 1741–1778

قائمة المصادر والمراجع

1- المصادر:

- ابن المفتي حسين بن رجب شاوش، تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها، تحقيق فارس كعوان، ط1، بيت الحكمة، الجزائر، 2009.

- ابن منظور أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، ج9، دار صادر، بيروت، (د.ت).

- الزهار أحمد الشريف، مذكرات، ط2، تحقيق توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.

- العنتري صالح، مجاعات قسنطينة، تحقيق وتقديم رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.

- المشهداني مؤيد محمود حمد، سلوان رشيد رمضان، "أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518-1830"، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد05، العدد 16، جامعة تكرت، أفريل 2013.

- بن الصالح العنتري محمد، فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها (تاريخ قسنطينة)، مراجعة وتقديم: يحي بوعزيز، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

- بن محمد الفاسي الوزان الحسن، وصف إفريقيا، ط2، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، دار العرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1993.

- بن عبد القادر الجزائري محمد، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر، تعليق ممدوح حقي، ط2، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، لبنان، 1964.

- بن عودة المزاري الأغا، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، ط1، تحيق ودراسة يحي بوعزيز، دار البصائر، الجزائر، 2007.

- بن علي المسعودي أبي الحسن، مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق أسعد داغر، ج2 ، دار الأندلس، بيروت، لبنان،1996.

- بن عثمان خوجة حمدان، المرآة، تقديم وتحقيق محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2006.

- مؤلف مجهول، سيرة خير الدين بربروس في الجزائر، تح: عبدالله حمادي، (د.ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009م.

- مؤلف مجهول، تاريخ بايات قسنطينة المرحلة الأخيرة، تحقيق حساني مختار، منشورات دحلب، الجزائر، (د.ت).

- مجهول، غزوات عروج وخير الدين، تصحيح وتعليق عبد القادر نور الدين، مطبعة الثعالبية، الجزائر، 1934.

- سبنسر وليم، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006.

- شالر وليام، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816-1824)، تعريب إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

- شوفالييه كورين، الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر 1510-1541، تر: جمال حمادنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007.

2- المراجع:

- الدعيم محمود السيد، تاريخ البحرية العثمانية، حتى نهاية العهد عهد الخليفة العثماني سليم الثاني 1574، منشورات اتحاد المؤرخين العرب، القاهرة، 1994.

- المدني أحمد توفيق، حرب الثلاثمئة بين الجزائر واسبانيا، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976.

- الميلي مبارك، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964.

- الزبيري محمد العربي، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، (د.ت).

- العسلي بسام، خير الدين بربروس(والجهاد في البحر)، ط2، دار النفائس، بيروت، 1983.

- أرجمند كوران، السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي، تر: عبد الجليل التميمي، الدار التونسية للنشر،1970.

- بوعزيز يحي، الموجز في تاريخ الجزائر، الجزائر الحديثة، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية،2007.

- بن خروف عمار، العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، ج1، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

- بن عمرو الطمار محمد، تلمسان عبر العصور دورها في سياسة وحضارة الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

- بن حموش مصطفى أحمد، المدينة والسلطة في الإسلام، نموذج الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1999.
- بن ونيش فريدة، المجوهرات والحلي في الجزائر، ط2، فن وثقافة، وزارة الاعلام، الجزائر، 1982.
- جودت قسومة، الصناعات التقليدية الجزائرية، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1998.
- دويب عبد الرحمن، تاريخ المدن، ط1، عالم المعرفة، الجزائر.
- دراج محمد، الدخول العثماني للجزائر ودور الإخوة بربروس 1512-1543، ط2، الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر،2013.
- حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهدى للنشر، عين مليلة، الجزائر، 2008.
- (ـ)، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهدى، الجزائر، 2008.
- لقبال موسى، الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي: نشأتها وتطورها، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1971.
- محرز أمين، الجزائر في عهد الأغوات 1659-1671، دار البصائر الجديدة، الجزائر، 2013.
- مروش المنور، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني (العملة والأسعار والمداخيل)، ج1، دار القصبة، الجزائر، 2009.
- نمير عقيل عبد اللطيف، تاريخ الجزائر الحديث، دمشق، جامعة دمشق،200 .
- سعد الله أبو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.
- (ـ)، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، دار البصائر، الجزائر،2007.
- سعد الله فوزي، يهود الجزائر، هؤلاء المجهولون، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2004.
- سعيدوني ناصر الدين والشيخ البوعبدلي المهدي، الجزائر في التاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
- (ـ)، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر (العهد العثماني)، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.

- (ـــ)، ورقات جزائرية، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 2001.

- (ـــ)، النظام المالي في الفترة العثمانية 1800-1830، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

- (ـــ)، الملكية والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني، ط2، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

- (ـــ)، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، الفترة الحديثة، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2001.

- (ـــ)، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، الفترة الحديثة، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2001.

- (ـــ)، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، ويليه قانون أسواق مدينة الجزائر، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

- (ـــ)، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.

- عباد صالح، الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

- (ـــ)، الشرق الجزائري، بايلك قسنطينة أثناء العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي، دار البصائر، 2014.

- عبد القادر نور الدين، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد العثماني، دار الحضارة، الجزائر، 2006.

- فهمي علي محمود، التنظيم البحري الإسلامي في شرق المتوسط، ترجمة: قاسم عبده قاسم، عين للدراسات للبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، 1997.

- فركوس صالح، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، المراحل الكبرى، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر.

- قنان جمال، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث، 1500-1830، الجزائر، 1987، ص150.

- (ـــ)، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث، 1500-1830، الجزائر، 1987.

- غربي الغالي، العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد، (د.ط)، المركز الوطني للدراسات التاريخية، الجزائر، 2007، ص35.

3- المقالات:

– آقجو علي، شهرزاد شبلي، مؤسسة الخزينة في الجزائر أواخر العهد العثماني ودورها الاقتصادي والعسكري، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد21، جامعة بسكرة، ديسمبر، 2016.

– الواليش فتيحة، الحياة الحضرية في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن الثامن عشر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1994.

– بوشنافي محمد، شيخ البلد ودوره في الإدارة المدنية من خلال مخطوط قانون على الأسواق، مجلة الحوار المتوسطي، العدد05، جامعة سيدي بلعباس، 2013.

– بلحميسي مولاي، صناعة السفن في الجزائر أيام الأتراك (ق16–ق19م)، مجلة الدراسات الأثرية، العدد03، معهد الآثار، جامعة الجزائر، 1995.

– بلخوص الدراجي ومولود قرين، الحرف والصنائع بقسنطينة من خلال مخطوط نوازل ابن الفكون خلال القرنين 16–17م، المجلة المغاربية للمخطوطات، المجلد07، العدد01، جامعة الجزائر02، (د,ت).

– جعني زينب، ثورة ابن الأحرش في بايلك الشرق 1800–1807، مجلة عصور الجديدة، عدد 18، مختبر البحث التاريخي تاريخ الجزائر، جامعة وهران، الجزائر، أوت2015.

– ديفل سميحة، صناعة الحلي بقسنطينة خلال العهد العثماني، مجلة المواقف للدراسات والأبحاث في المجتمع والتاريخ، العدد 11، جامعة معسكر، الجزائر، 2016.

– يوسف أمير، "الواقع الاقتصادي للجزائر خلال العهد العثماني"، مجلة قضايا تاريخية، العدد 1، مخبر الدراسات التاريخية، الجزائر، أفريل2016.

– مشرفي جميلة وودان بوغفالة، الأسواق في بايلك الغرب الجزائري خلال العهد العثماني، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية التاريخية، العدد 01، جامعة معسكر، جوان 2017.

– نواري خولة، نظرة حول المجتمع الحرفي والصناعي بمدينة قسنطينة في العهد العثماني، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية، المجلد الثاني، العدد الأول، جامعة تيارت، 2019.

– نواري خولة وبن بلة خيرة، البنية التنظيمية للطوائف الحرفية بمدينة قسنطينة خلال العهد العثماني، مجلة الدراسات الأثرية، مجلد 16، عدد01، جامعة الجزائر02، الجزائر، 2018.

– سعيدوني ناصر الدين، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية، الجزائر، تونس، طرابلس الغرب من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري، من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر الميلادي، بحوث ومقالات، المجلد/ العدد: الحولية31، الرسالة:318، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الكويت،2010.

- (ـ)، ثورة ابن الأحرش بين التمرد المحلي والانتفاضة الشعبية، مجلة الثقافة، عدد78، الجزائر،1983.
- سرحان حليم، تطور صناعة السفن الحربية في الجزائر على عهد العثمانيين (920-1246هـ-1514-1830م)، من خلال المصادر التاريخية والأثرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في الآثار الإسلامية، معهد الآثار، جامعة الجزائر، 2007-2008.
- (ـ)، صناعة السفن الحربية في الجزائر خلال العهد العثماني دراسة مستمدة من النصوص التاريخية والوثائق، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد 05، مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية، جامعة المسيلة، ديسمبر2017.
- سيدهم فاطمة الزهراء، موارد إيالة الجزائر المالية في مطلع القرن التاسع عشر، مجلة كان التاريخية، العدد13، مؤسسة ناشري، الكويت،2011.
- صحراوي عبد القادر، الأسواق في مدينة الجزائر العثمانية وأنظمة التعامل التجاري من خلال مخطوط قانون الأسواق، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 01، جامعة بلعباس، الجزائر، (د.ت).
- عقيب محمد السعيد، قبائل المخزن ودورها في علاقة السلطة العثمانية بالسكان (إيالة الجزائر)، مجلة الباحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد09، العدد02، جامعة الوادي، الجزائر، 2018.
- شافو رضوان ولمقدم عمر، نظرة حول الأنشطة الاقتصادية في الجزائر خلال العهد العثماني، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد01، العدد01، جامعة الوادي، الجزائر، 2017.
- شودار مبارك، لمحة عن الأوضاع السياسية للجزائر أواخر العهد العثماني، مجلة العلوم الاسلامية والحضارة، العدد04، الجزائر، ديسمبر2016.
- شويتام أرزقي، دور الكراغلة في الجزائر أثناء الفترة العثمانية (1519-1830)، مجلة أفكار وآفاق، المجلد03، العدد04، جامعة الجزائر 02 أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2013.
- شلابي رفيق بوغفالة وودان، الحرف والصناعات في مدينة تلمسان وضواحيها خلال العهد العثماني 1555-1830، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 13، عدد01، جامعة الجلفة، الجزائر، جانفي 2021.

4- الرسائل والأطروحات الجامعية:

4-1- رسائل الماجيستر:

- بلخوص الدراجي، جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية في بايلك قسنطينة من خلال نوازل إبن الفكون خلال القرنين 16-17م- 10-11هـ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر، 2012.

- جودي اسماعيل، الصناعة في الجزائر في العهد العثماني 1518-1830، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، الجزائر،2008-2009.

- دحماني توفيق، النظام الضريبي ببايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2003-2004.

- درباس لخضر، المدفعية الجزائرية في العهد العثماني، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 1989-1990.

- دغموش كميلية، قبائل الغرب الجزائري بين الاحتلال الاسباني والسلطة العثمانية (1509-1792)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2013-2014.

- حرفوش عمر، الإدارة الجزائرية في العهد العثماني " الإدارة المركزية نموذج"، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر،2008-2009.

- كليل صالح، سياسة خير الدين في مواجهة المشروع الاسباني لاحتلال المغرب الأوسط، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الحاج العقيد لخضر، باتنة، الجزائر، 2006-2007.

- كشرود حسان، رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية من 1659-1830، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة قسنطينة، 2008.

- موساوي فلة قشاعي، النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني، 1771-1837، رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1989-1990.

- عقاد سعاد، الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر (1519-1830)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الاسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2013-2014.

- صغيري سفيان، العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر (1671-1830)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية، قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2011-2012.

4-2- الأطروحات:

- يوسفي صرهودة، الاقتصاد والمجتمع في إيالة الجزائر 1700-1830، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2018.

- معاشي جميلة، الانكشارية والمجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة قسنطينة، 2007-2008.

- شويتام أرزقي، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519-1830، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005-2006.

5-الموسوعات:

- البعلبكي منير، معجم أعلام موسوعة تراجم لأشهر أعلام العرب والأجانب القدامى والمحدثين، دار العلم للملايين، بيروت، (د.ت).

6- المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

-BENACHENHOU- A, Formation du sous développement en Algérie. ENC. Alger.1978.

-Poyer, P. Bey et Bey Liks, in Hatti del congresso internazionale di studi nord-africani Cagliani 1962.

-V.de Paradis, Ager au Xvilléme siécles, Alger,1898.

-J.Yarlrt, Les Céréale D' Algérie, Imprimerie photograveur, 1900

-De Grammont (HD, Histoire d'Alger sous la domination Turque(1515-1830),Ed Leroux ,Paris,1987.

-Benachenhou Abdellatif, Formation du sous développement en Algérie, Alger, SNED. 1978.

- Planhol Xavier, l'islam et le la mer, peraim, paris, 2000.

-Devoulx(A), la marine de la régence d'Alger, in R.A.13,1869.

-GRAMMONT (Henri Delmas de), Histoire d'Alger sous la domination turque, - (1515-1830), Présentation de LemnouarMerrouche, Editions. Bouchène, Paris, 2002.

-MASCARENHAS Joao, Esclave à Alger, récit de captivité de Joao MASCARENHAS (1621-1626), traduction et présentation P. Teyssier, Editions.Chandeigne , Paris, 1993.
-LE TOURNEAU (Roger), La Régence d'Alger et le monde turc, Syndicat National des Instituteurs, Alger, 1953/54.
-Hoxter Miriam: taxation des corporations professionnelles d'Alger a l'époque turque ;R.O.m.m,n°36nfrance 1983.
- Emerit Marecel, , L'Algérié à l'époque d'Abd el kader, larousse, Paris,1951.
-Hoexter. M, Taxation des corporations professionnelles d'Alger a L'époque turque, R.O.M.M, 1983.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات:.....

المقدمة.....أ

مدخل:

الظروف العامة لإلحاق الجزائر بالدولة العثمانية:

1- بداية العثمانيين والجهود المبذولة في الجزائر.....07

2- انضواء الجزائر تحت لواء الدولة العثمانية.....11

المحاضرة الأولى:

النشاط الزراعي والجماعات الفلاحية في الجزائر خلال العهد العثماني

1- أوضاع الجزائر الاقتصادية قبيل مجيء العثمانيين.....14

2- النشاط الفلاحي في إيالة الجزائر.....15

3- الجماعات الفلاحية.....16

المحاضرة الثانية:

الملكية العقارية وطريقة استغلال الأراضي:

1- الملكيات العقارية.....25

2- وضعية الفلاحة والفلاحين وطريقة استغلال الأراضي.....27

المحاضرة الثالثة:

الضرائب المفروضة على الملكيات الزراعية:

1- ضرائب الملكيات الخاصة.....30

2- ضرائب ملكيات البايلك.....31

3- ضرائب ملكيات العرش.....33

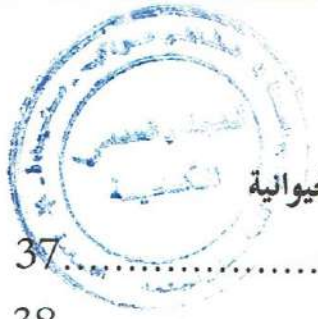

المحاضرة الرابعة:

أنواع الإنتاج الزراعي ووسائله والثروة الحيوانية

1- أنواع الإنتاج الزراعي.....37
2- وسائل الإنتاج وطرق الري.....38
3- الثروة الحيوانية.....39
4- السياسة المتبعة للتحكم في الإنتاج الزراعي.....40

المحاضرة الخامسة:

انتفاضات الفلاحين وحدوث أزمة في الجزائر العثمانية – ثورة ابن الأحرش أنموذجا–

1-ظروف الثورة.....44
2-أحداث الثورة.....47
3-نهاية الثورة.....48

المحاضرة السادسة:

الحرفيون وأنواع الحرف والمهن:

1- تعريف الحرفة.....51
2- الحرف والحرفيون وأنواع المهن.....51
3- انتماءات الحرفيين والصناع.....54

المحاضرة السابعة:

تنظيمات القطاع الصناعي

1- تنظيم القطاع الصناعي.....60
2- البنية التنظيمية للحرفة.....61
3- مكانة الحرف في مجتمع إيالة الجزائر.....63

المحاضرة الثامنة:

الصناعة وأنواع المنتجات الصناعية.

1- عوامل ازدهار الصناعة..... 66
2- أنواع الصناعات والمنتجات الصناعية.....67
3- أسعار بعض المنتجات الصناعية.....86

المحاضرة التاسعة:

ضرائب النشاط الصناعي

1- الضرائب المفروضة على النشاط الصناعي.....91
2- أوضاع الحرفيين والصناع أواخر العهد العثماني.....94

المحاضرة العاشرة:

التجارة الداخلية في إيالة الجزائر العثمانية.

1- حركة التجارة الداخلية.....98
2- الأسواق والمحلات التجارية..... 99
3- المبادلات التجارية الداخلية..... 103
3- طريقة تسيير ومراقبة الأسواق..... 105
4- الضرائب.....108

المحاضرة الحادي عشرة:

التجارة الخارجية لإيالة الجزائر خلال العهد العثماني

1- حجم المبادلات التجارية.....114
1-1- التجارة مع الدول المغاربية.....114
1-2- التجارة مع افريقيا.....115
1-3- التجارة مع المشرق الإسلامي.....116
1-4-التجارة مع أوربا.....116
2- الموارد المالية -الميزان التجاري.....116

المحاضرة الثاني عشرة:

صعوبات وعراقيل القطاعات الاقتصادية

1-صعوبات القطاع الزراعي.....119
2-صعوبات القطاع الصناعي.....120
3- صعوبات القطاع التجاري.....121
الخاتمة.....124
الملاحق.....128
قائمة المصادر والمراجع.....149
فهرس الموضوعات.....159